مروان حرب

# الشهابية

## حدود التحديث السياسي في لبنان






مروان حرب

# الشهابية

## حدود تجربة التحديث السياسي في لبنان

ترجمة: سليمان رياشي



**الطبعة الأولى ٢٠١٢**


للنشر والتوزيع

جديدة المتن - سنتر بايلايان - الطابق السابع
رقم الهاتف والفاكس ٩٠٠٦٢٤-٠١
info@entire-east.com
www. entire-east.com

ISBN: 978-9953-569-17-8

**تصميم الغلاف:** بيار أبي يونس
**إخراج وطباعة:** مطابع الكريم - جونيه

إلى والدي ووالدتي

هذا الكتاب نشر في الفرنسية العام ٢٠٠٨ تحت عنوان
Le Chéhabisme ou les limites d'une expérience de modernisation politique au Liban
أشكر مؤسسة فؤاد شهاب على تبنيها ومساهمتها في ترجمته إلى العربية






# الفهرس

# مدخل

يبدو لبنان بلداً مفككاً أسير معادلات سياسية صعبة في ظل غياب كل عناصر إمكانية قيام دولة حديثة في الأمد المنظور. لذلك تبدو الحاجة ماسة إلى التحديث السياسي بمعناه الشامل مع كل ما يعنيه من تحوّل اللبنانيين من مجرد رعايا تابعين غير مبالين إلى مواطنين فاعلين بإمكانهم التأثير في عملية إتخاذ القرار السياسي وتحديد الأهداف الكبرى. لكن ذلك يتطلب بلورة أنماط جديدة من الولاء السياسي، وتعميق الوعي بالهوية الوطنية .

إن غياب الرؤية السياسية في لبنان يكمن في عشوائية العمل السياسي الذي يفتقر إلى الحد الأدنى من التخطيط ضمن نظام سياسي يعتاش على الأزمات المتوالية.

ولمحاولة فهم هذه المعضلة اخترنا أهم وأنجح تجربة تحديثية عرفها لبنان، تلك التجربة التي بناها الرئيس فؤاد شهاب والتي باتت تعرف بالشهابية. هي محاولة لفهم طبيعة تفاعل النظام السياسي اللبناني مع متطلبات التحديث السياسي. هل إن خطط التحديث التي اتُّبعت لم تكن ملائمة للبنية السياسية والإجتماعية؟ أم أن النظام السياسي اللبناني غير قادر على استيعاب أي تحديث من شأنه أن يُخل بتوازنه السلبي القائم لمصلحة دينامية تحديثية قد تهدد هذا التوازن؟

# مقدمة

ميزة أوقات الأزمة أنّها تكشف العطب الوظيفي في المجتمع، وتسمح بصورة أفضل، بمساءلة أساساته البنيوية. إنّ أصل كلمة أزمة يوناني، وهي تعني القرار، وبصورة أدق، تعني التمزّقات والاضطرابات التي يغرق فيها المجتمع بحيث يصبح عاجزاً عن اتخاذ قرار؛ ولا تُقاس خطورة أزمة بمقدار الاضطرابات التي تولدها، أو تتولّد هي عنها، بمقدار ما تُقاس بالعجز عن اتخاذ قرار تفرضه الضرورة.

من بين الأزمات الست التي عرفها لبنان، وحدها أزمة تجديد ولاية بشارة الخوري لم تفضِ إلى أزمة هوية. وأما الخمس الأُخريات أي: الأزمة الخاصة بالاستقلال، وأزمة العام ١٩٥٨، وأزمة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (لحظة اقتحام المقاومة الفلسطينية المسرح اللبناني)، وأزمة العام ١٩٨٢ التي جرت على وقع الغزو الإسرائيلي، وأخيراً أزمة ١٩٧٥ - ٢٠٠٥ التي تميّزت بمحاولة فرض الغلبة السورية على لبنان، فقد أدت كلّها إلى أزمة هويّة.

فاللبنانيون، وبعد كل واحدة من هذه الأزمات، كانوا يجدون أنفسهم في معسكرين متقابلين، حتى لا نقول عدوّين[1]، يتحالف كلٌ منهما مع عدوّ المعسكر الآخر.

ونظراً لعمق العجز الذي ميّز كل أزمة، فإنّ أزمة العام ١٩٥٨ ولّدت «أسلوباً جديداً للحكم»، استراتيجية ومسعى وممارسة سياسية غير مسبوقة في تاريخ لبنان المعاصر. تمظهر

---

١) بشأن مفهوم «العدو» وأهميته الرئيسة في السياسة، راجع كارل شميت Carl SCHMITT (La notion de politique) ترجمة م.ل. سترايهوزر (M.L. Sreihauser). مقدمة ج. فروند (J.Freund) نشر (Clamann Lévy) باريس ١٩٧٢؛ راجع أيضاً جوليان فروند (L'Essence du politique) دار سيري (Sirey) ١٩٦٥؛ ما هي السياسة؟ (Qu'est ce que la politique) سوي (Seuil) ١٩٧٨. بالنسبة لهؤلاء الكتّاب، السمة الأساسية للسياسة أنها تضع وجهاً لوجه الصديق والعدو، وهي بذلك وبه فقط سياسة، وتتميّز عن أشكال النشاط البشري كافة. إنّ كل الأفكار والمفاهيم والكلمات السياسية فعلاً تتجه نحو تعارض ملموس، وهي مرتبطة بوضع ملموس يؤدي منطقه النهائي إلى صورة الصديق/ العدو. لقد كتب شميت: «إنّ التمييز النوعي لما هو سياسي، ويمكن أن تنسب إليه الأعمال والدوافع السياسية، هو تمييز الصديق والعدو. ويوفّر هذا التمييز مبدأ إثبات هوية له قيمة معيارية وليس تحديداً إدراكياً أو شاملاً». راجع (La notion de politique) ص ٦٦

هذا الأسلوب في الحكم في ما أُسميَ بـ «الشهابية»: وهي المدرسة التي أسّسها رئيس الجمهورية الجنرال فؤاد شهاب بين العامين ١٩٥٨ – ١٩٦٤. وهي المرّة الأولى التي تكون فيها رئاسة الجمهورية مصدراً لفلسفة سياسية وطنية، ويدخل تعبير الشهابية في القاموس السياسي اللبناني.

لقد كتب جورج نقاش أنّ «قواعد الشهابية يمكن أن تصلح كملاحق للدستور اللبناني تحت عنوان "مدرسة رؤساء الدول"، فالأسلوب والتفكير والمنهج، تميّزت بالبراغماتية: "واقعية راسخة" و"تشاؤم بنّاء"».

ونحن في الواقع، نعتبر الشهابية مع بعض التطويرات والاستدراكات الضرورية لأي استراتيجية أو نظرية سياسية تمّ اختبارها، إنّما تشكّل اليوم مشروعاً مناسباً وضرورياً لإعادة بناء دولة قويّة وحديثة في لبنان.

إنّ الغاية من هذا الكتاب تتمثّل في ضرورة التقاط وتحليل حدود الشهابية واستخدامها مرشداً في أي مشروع سياسي تحديثي مستقبلي، وتجنّب الوقوع في الأخطاء ذاتها. يعتقد انطوان مسرّة في الواقع أنّ «تساؤلات الشهابية هي نفسها تساؤلات النظام التوافقي اللبناني».[٢]

كما أنّ الأدب السياسي الذي يتناول الشهابية لا ينطوي على تحليلات ودروس تعرض بعمق وعلى وجه خاص، لأسباب إخفاقها كمحاولة للتحديث وبناء دولة قادرة على توليد الحداثة.

إنّ الدولة اللبنانية الراهنة اتخذت شكلها، وبلغت نضجها المؤسساتي والدولتي مع الشهابية، التي حاولت بناء دولة حديثة ذات مؤسسات سياسية وإدارية فاعلة وديمقراطية. إنّ جوهر الشهابية يتمثّل بإرادة تنظيم جهاز الدولة وتعبئته لخدمة تنمية اقتصادية باعتبارها المكوّن الأساسي للعدالة الاجتماعية والوعي الوطني.

إنّ التجربة الشهابية، كمحاولة فريدة وخاصة لتحديث النظام السياسي اللبناني، تمثّل المحاولة الأكثر واقعية والأكثر التزاماً. إنّ بناء دولة مركزيّة قويّة تمارس سلطة تراتبية وناظمة، يبدو في الواقع ضرورة لبناء دولة قادرة على توليد الحداثة.

٢) Antoine MESSARA, *Le modèle politique libanais et sa survie, essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1983, p. 223



# عن التحديث والحداثة

في المقدّمة الشهيرة لكتابه الذي يتناول سوسيولوجيا الدين، يعرض ماكس فيبر «القضية المتعلقة بالتاريخ العالمي» والتي كرّس لها جهده طوال حياته: لماذا لم يتّجه «التطوّر العلمي والفني والسياسي والاقتصادي خارج أوروبا» إلى معارج العقلانية التي بقيت حكراً على الغرب[٣]. وبالنسبة لماكس فيبر، فإنّ وجود رابط داخلي، وهو ليس مجرّد رابط عارض، بين الحداثة وما أسماه بالعقلانية الغربية، هو أمر تلقائي. ووفق وصفه، فإنّ انهيار التصورات الدينية للعالم، وولادة ثقافة دنيوية، هما بمثابة عملية «عقلانية».

ولكن الذي وصفه ماكس فيبر من وجهة نظره بالعقلانية، لم يتمثّل فقط بعلمنة الثقافة الغربية، بل هو قبل كل شيء، تطوّر المجتمعات الحديثة. فالبُنى الاجتماعية الجديدة تتصف بتمايز نظامين يتبلوران حول مركزين ناظمين يتمثّلان بالمؤسسة الرأسمالية وبالجهاز البيروقراطي للدولة، وهما متداخلان وظيفياً.

إنّ الموضوع المركزي لفلسفة الأنوار في الغرب، تمثّل في الواقع بالانتصار التدريجي للعقل على حساب المعتقدات الدينية وأشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية. وعبَّرت هذه الحركة عن نفسها من خلال علمانية المؤسسات، وأيضاً من خلال الرفض التدريجي لكل مبدأ متعالٍ لدمج الحياة الاجتماعية والرقابة عليها[٤]. ولا يمكن إذاً تجنّب تبنّي فرضيّة السمة التاريخية للحداثة.

٣) Max WEBER, *L'Ethique protestante et l'Esprit du capitalisme*, trad. J.Chavy, Paris, 1964, p.23

٤) «يقول حميدي رديسي: رغم إنّ الحداثة اكتسبت معاني عديدة، فقد تماثلت مع ألية للعبور: على الصعيد الديني من الكاثوليكية إلى البروتستانتية فيبر، أو من الدين التاريخي إلى «الدين المدني» روسو أو إلى «الإيمان المتبصّر» كانط؛ وفلسفياً من وصاية التقليد إلى أنوار العقل الطبيعي؛ اجتماعياً من الجماعة التراتبية إلى مجتمع الأفراد الأحرار والمتساوين؛ سياسياً من الدولة التسلطية إلى دولة القانون ثم الدولة الديمقراطية فيما بعد؛ وجمالياً من فن التسوية مع أفكار الخير والحقيقة، إلى استقلالية الجمال؛ مادياً من الاقتصاد الداخلي والزراعي إلى الرأسمالية الصناعية؛ ثقافياً من المحلية إلى الحضارة العلمية والتقنية الكونية. ... في الواقع سواء حدّدنا الحداثة التأسيسية بعصرها أو زمنها بأنّها قيمة القيم، أو بالمرحلة التي «تستقي معياريتها من ذاتها»، فإننا نموضع الحداثة في روح الزمن المحمول على موضوع يستطيع أن يحدث التمييز الكانطي بين الدوائر الثلاث: الطبيعة، الأخلاق، والجماليات، أو أن بإمكانه، كما اعتقد هيغل، أن يعيد بناء الكلية المجزأة. ولكن عندما تكون القيم السائدة مرحلية، فإنّ الحداثة تتجاوز نفسها بصورة دائمة. ... وإذا تعرّضت للاختبار، فإنّ الحداثة التأسيسية، حداثة تفوق الحداثيين على التقليديين، كما ورثناها من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر، هي اليوم في أزمة. إنّ كُتّاباً جد متنوعين مثل يوغرن هابرماس، مانفريد فرانك، آلان تورين، ميشال فوكو، وما بعد البنيويين، أخضعوها لنقد اتجه إلى مبدأ وعي الذات، هذا الفرد الذي يبني علاقته مع نفسه، ومع الآخر ومع العالم من خلال الذاتية.»

Hamadi REDISSI, *L'exception islamique*, Seuil, Paris, 2004. p.12

بإمكاننا أن نحدّد مع آلان تورين، الحداثة بذاتها كجملة من سمات التنظيم الاجتماعي، من دون أن نخلط بينها وبين التحديث الذي يعبّر عن حركة وإرادة، وعن تعبئة تقف الدولة في مقدمتها بكل الأحوال، مهما كانت دعائمها الاجتماعية. وعلى هذا المستوى يصبح التمييز بين التحديث والحداثة مفيداً: التحديث عملية متعدّدة الأشكال، بينما الحداثة تعبّر عن سلطة القيم الجديدة. هكذا نستطيع التمييز بين المسألتين أي بين الحداثة كحالة والتحديث كعبور إلى مستوى أعلى من الحداثة. الحداثة تكون حيث هي الأكثر عصرية.

إنّ تعبير الحداثة الذي تمّ استنباطه في سنوات الخمسينات، يشير، من حينه، إلى مقاربة تستعيد سؤال ماكس فيبر، ولكنها تجيب عنه من خلال وسائل الوظيفية السوسيولوجية. «إنّ مفهوم الحداثة وفق هابرماس يشير إلى جملة من العمليات التراكمية التي يقوّي بعضها بعضاً؛ ويعني رسملة الموارد وتعبئتها وتنمية القوى المنتجة؛ كما يشير أيضاً إلى إقامة سلطات سياسية ممركزة وتشكيل هويّات وطنية؛ وهو يعني كذلك إشاعة الحقوق والمشاركة السياسية، كما وأشكال من الحياة المدينية والتعليم العام، ويعني أخيراً علمنة القيم والمعايير.. الخ».[٥]

إنّ الحداثة عملية متعدّدة الأشكال، وطرق التحديث متعدّدة لكنها تفضي بعد حين إلى مجتمع حديثي، ربما يكون ديمقراطياً. «بمعنى آخر، الانطلاق من نموذج يُفترض أنّه «محايد ثقافياً» (aculturel)، يفضي إلى النموذج «الثقافي» للحضارة الغربية».[٦] ومن السذاجة بمكان تصوّر أنّ العالم، وعلى وجه الخصوص لبنان، سوف يسير على خطى الغرب، فيجتاز المراحل نفسها وبالوتيرة نفسها. إنّ مقاربة كهذه تصطدم بواقع مسلّم به على مستوى واسع، وهو أنّ طريق الغرب (وهذا بقدر ما يمكن القول إنّ الغرب اتبع طريقاً واحدة) كانت فعلاً طريقاً وحيدة وفريدة يستحيل تكرارها.

إنّ المبدأ المركزي لهذا النموذج الغربي يتمثّل في أنّ التحديث داخلي المنشأ، وأنّ المجتمع يستطيع أن ينجز من داخله تحوّله الخاص به، من دون أن يكون هذا التحوّل ثمرة ضغط

٥) Jürgen HABERMAS, *Le discours philosophique de la modernité*, trad. Christian Bouchinhomme et Rainer Rochlitz,5 Gallimard, Paris, 1988, pp.2-3

٦) Hamadi REDISSI, *L'exception islamique*, op.cit. p.13



أو تدخّل خارجي.[٧] «إنّ نظرية التحديث تفصل الحداثة عن مصادرها - أوروبا الأزمان الحديثة - وتقدّمها نموذجاً عاماً لعمليات التطور الاجتماعي لا يعبأ بالإطار الزماني والمكاني الذي يطبق فيه».[٨]

إنّ طريق التحديث هذه، والتي تُوصف أيضاً بأنّها فريدة، عرفت إنتشاراً واسعاً وتنويعات عديدة. فاليابان، وتركيا الكمالية وإيران البهلوية، ولبنان في ظلّ الشهابية، عرفت، وبأشكال شديدة التنوّع، تدخّلات من قِبَل الدولة، شكّلت بديلاً للتحديث الداخلي المنشأ والشديد الضعف؛ فالدولة نفسها، أصبحت الحامل الرئيس للتحديث، ولتهديم البُنى الاجتماعية والثقافية القديمة، أو استخدام عددٍ من هذه البُنى من أجل التحوُّل المتسارع في المجتمع. وغالباً ما واجهت النماذج غير الغربية الإخفاقات لأنّها تصوّرت أنّه يمكن للارادوية وحدها أن تولد الحداثة.

## الشهابية والتحديث

حاولت التجربة الشهابية تحديث النظام السياسي وفق استراتيجية تستند إلى أعمدة رئيسة ثلاثة:

١. الالتفاف على القوى السياسية التقليدية من غير إزعاج أو إقلاق المجرى الطبيعي للحياة السياسية ومن خلال استدعاء «وجوه» جديدة، في مجالي الإدارة والجيش.

٢. مباشرة إصلاح واسع في الإدارة العامة وبقدر من النجاح غير مسبوق.

٣. بلورة عقيدة سياسية غالبة، صارعت من أجل العدالة الاجتماعية، ومن دون التضحية بعقيدة الليبرالية الاقتصادية والطائفية السياسية.

٧) Cf. Alain TOURAINE, «Modernité et spécificités culturelles», Revue Internationale *des sciences sociales*, # 118, 7 nov1988, pp. 497 - 511

٨) Hamadi REDISSI, *L'exception islamique*, op.cit. p. 13

مع انقضاء ولاية فؤاد شهاب، كانت جمهورية الاستقلال قد بلغت سن الرشد. فلحظة تسلّم رئيس الدولة مهامه العام ١٩٥٨، كانت تعيش أزمة خطيرة هزّت الميثاق الوطني وكادت أن تضع موضع الشك التعايش بين الطوائف. وفي ختام السنوات الست بدت الوحدة الوطنية مستعادة والبلاد على طريق التحديث.

شكّلت الشهابية محاولة من أجل إقامة قواعد لسلطة جماعية تُنعش الديمقراطية. وبسبب من كلفتها الباهظة، لا يمكن تصوّر هذه السلطة في لبنان، إلاّ إذا كانت إجماعية فعلاً، أي متولّدة عن إجماع طوائفي مؤسّس على احترام شعبي واسع. بعد «الثورة البيضاء» العام ١٩٥٢، وخصوصاً بعد الأزمة المزدوجة لعام ١٩٥٨ التي خلخلت أساسات لبنان، فإنّ أية فكرة مبسّطة لشراكة إسلامية مسيحية كأساس لميثاق وطني قد تخطّاها الزمن. فؤاد شهاب أدرك ذلك. لقد بات المطلوب ميثاقاً جديداً، شرط ألا يكون ميثاق أفراد أو مصالح، بل ميثاق يوطّد السلطة ويؤمّن التنمية في مرحلة تاريخية يشهد الشرق الأوسط برمّته تغيّرات دراماتيكية؛ من صعود المعارضة ضدّ الناصرية، إلى الغزو الإسرائيلي لمصر وسوريا والأردن العام ١٩٦٧. لقد توجّب، فضلاً عن حماية لبنان من التقلّبات الاقليمية والدولية من خلال الحفاظ على التماسك الداخلي والنأي به عن التشنّجات التي تعصف بالشرق الأوسط والعالم، تحديد برنامج سياسي وأهداف وطنية يتم بلوغها، ويكون الأهم فيها ما يتعلق ببناء دولة جديرة بهذه التسمية. يلاحظ جورج قرم في «جيوبوليتيكية النزاع اللبناني» أنّ «الجنرال بذلك يكون قد بنى جهاز دولة حديثة مركزياً وقوياً».[٩]

إنّ التجربة الشهابية، والمنبثقة نفسها من تقليد الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ومن الدستور الذي احترمَتْه بهدف تفعيله، إنما تعكس إمكانيات وحدود وتقييدات المجتمع اللبناني المتعدّد من خلال سؤال طُرح في ٤ آب ١٩٧٠: «هل بالإمكان أن نفعل أكثر؟» فكان الجواب أنّ «البلد ليس مستعدّاً بعد». لقد تمثّلت المقاربة الأساسية لشهاب بالآتي: الإصلاح المؤسساتي مستحيل إذا لم يواكبه إصلاح للنفوس والعادات. وبناء دولة حديثة فوق البنى القديمة الطائفية إنّما هو مسألة طويلة الأمد. في رسالة إلى اللبنانيين بمناسبة عيد الاستقلال في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢ يؤكد الرئيس شهاب: «ان العمل الإنمائي (الذي

٩) Georges CORM, *Géopolitique du conflit libanais*, Editions la Découverte, Paris, 1987



يجري في ميادين الاجتماع والاقتصاد والعمران) يتعدى في غايته رفع مستوى العيش، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد».

والسؤال الرئيس في الواقع، يكمن في فهم ما إذا كان إخفاق الشهابية حصيلة لسوء تقديرها وأخطائها، أم هو نتاج قوى موضوعية تتجاوز الشهابية وحتى لبنان. وانطلاقاً من ذلك، ألم يتم تحييد اتفاق الطائف للأسباب ذاتها، ما يعكس قصوراً ملازماً لتطوّر النظام السياسي اللبناني؟

وعند تلاقي خطوط التفكير هذه، تبرز فرضية عمل تطرح مُسلَّمة أنّ حدود التحديث السياسي في لبنان يمكن أن تتمظهر بالعلاقة التناقضية بين وضع سياسة عامّة وتطبيقها من جهة، والتنافس على أشلاء السلطة من جهة أخرى.

## منهجية البحث

أنوي البقاء على خط وسيط يتجنّب العثرتين اللتين تتربّصان بكل بحث من هذا النمط: التسامي بـ«المعجزة» الشهابية، أو ابتذال «عبقريتها الخاصة». لأنّ «الشهابية، لم تكن إيديولوجيا أو عقيدة بل كانت ممارسة. ومن أجل انتقادها أو إثبات نقيضها، ليس المطلوب قول أو اقتراح أو تمنّي ما هو أفضل، بل عمل ما هو أفضل أو الإحالة إلى ممارسة أخرى».[١٠] إنّ هذا العمل يعتبر الشهابية مشروعاً يستهدف خلق هوية وطنية لبنانية، استناداً إلى عدد من البرامج والاستراتيجيات.

ومن أجل إيضاح خطّنا التحليلي، بدا لنا حصيفاً أن نستعين بميزات النسقية (Structuralisme) ومقاربتها الشاملة ذات الفائدة العميمة في إدراك الظواهر السياسية المعقّدة. وهكذا فأساس سعينا هو اعتبار موضوع الدراسة أي، النظام السياسي اللبناني، كُلاً تترابط عناصره المكوّنة وتتفاعل. ونحن نقصد بالنظام السياسي «النمط السلطوي لتخصيص

١٠) Antoine MESSARA, *Le modèle politique Libanais et sa survie, essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1983, p. 200

الموارد في المجتمع» أو إذا أردنا القول على غرار ديفيد إيستون «مجموع التفاعلات التي من خلالها يتم توزيع الأشياء ذات القيمة في المجتمع من خلال السلطة.[١١] يتكوّن النظام السياسي إذاً، ليس من البنية الدستورية للسلطات العامة وحسب، بل وبصورة أشمل، من مجمل العمليات التي تؤطر المشاركة السياسية، وتقود إلى تحويل المأمولات إلى ضرورات، وتحويل المشاريع وبرامج العمل إلى قرارات.

وضمن هذه النظرة، سوف نعرض للنظام السياسي اللبناني من خلال رسم تخطيطي، كما لو كان على شكل صندوق أسود (Boîte noire) يتلقى «مُدخلات» ويعطي «مُخرجات»، ومجمل ذلك يعوم في «بيئة» صراعية، يتولّد عنها «تفاعلات».

ولنشخّص بدقّة أكبر كلاً من هذه المكوّنات النسقية في تفكيرنا:

«المدخلات التحديثية»: كمتغيّرات من شأنها المساعدة على بناء دولة حديثة، ويمكن تصنيفها على أنّها: الإصلاحات التي باشرتها الشهابية.

«المخرجات» حصيلة هذه «المدخلات» التي غذّت عملية تحديث في المجال الإداري والاجتماعي، ولكن من دون المباشرة بتحديث سياسي.

«البيئة الصراعية» وهنا نميّز بين البيئتين الداخلية والخارجية. فالبيئة الصراعية الداخلية تتغذّى من البنى الرخوة التي تؤجّج الصراعات الداخلية والتدخّلات الخارجية في شؤون البلاد من ناحية، والبيئة الخارجية (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي - الصراعات العربية العربية - الأطماع الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط) والتي تؤثر بطريقة لا يمكن تجنّبها على المشهد الداخلي اللبناني، من ناحية ثانية.

«التفاعلات» وهي، كما ندرك، المرحلة التي تظهر فيها الفائدة الكبيرة للتحليل النسقي الذي يسمح بتعيين المتغيرات التي تكون كبحث «الانعكاس السياسي التحديثي». لقد كان على تفاعلات «المخرجات» أن تدعم «مدخلات» فاعلة في النظام السياسي تضعه على طريق التحديث (اصطدمت بالمعوقات). لأنّ التحوّل الذي على التنمية أن تحدثه في البنى

(١١) David EASTON, *Analyse du système politique*, trad., Albert Colin, Paris, 1974, p.23



الاقتصادية والاجتماعية يفترض تحوّلاً مصاحباً في البنى والمؤسسات السياسية أو إعادة تكييفها على الأقل.

ومن أجل تحليل الحدود السياسية للتجربة السياسية في لبنان وإخفاقها، سوف نحلّل العقبات المتّصلة بالنظام التوافقي اللبناني، ثم نحلّل تعثّر الشهابية كمشروع تحديث.

تضمن هذا الكتاب جزءين كبيرين يؤول كل منهما إلى قسمين. الجزء الأول هو «الشهابية تجربة تحديث» وهو يتناول في قسمه الأول المراحل الأساسية من تاريخ لبنان والتي حدّدت طبيعة نظامه السياسي: من الإرث العثماني، إلى إعلان لبنان الكبير، مروراً بدستور العام ١٩٢٦، وصولاً إلى الاستقلال والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣. ويستعرض القسم الثاني تحت عنوان «الشهابية أو بناء دولة الاستقلال»، الولادة، والمبادئ وفلسفة الشهابية التي تمظهرت في عدم الانحياز والحياد الإيجابي على الصعيد الخارجي، وفي الاستقرار والإصلاحات الاقتصادية والإدارية على الصعيد الداخلي.

ويحمل الجزء الثاني عنوان «تجربة تحديث: أسباب الإخفاق»، وهو يحلّل على ضوء الجزء الأول تجربة التحديث الشهابية. وسوف نتعرض في مرحلة أولى إلى العوائق التي تعترض الانتقال من سياسة التوازن إلى سياسة القرار، من خلال الحدود المتعلقة بالتحديث نفسه وبالنظام السياسي اللبناني: سوف نبرهن أنّ التحديث والتنمية السياسية على علاقة جدلية ودقيقة. وأنّ هناك تنافراً بين التحديث والضمانات الطائفية، وأن هناك تجذّراً للقوى التقليدية، وأزمة سلطة في النظام السياسي التوافقي اللبناني.

وفي مرحلة ثانية، سوف نلحظ الحدود العائدة للشهابية كمحاولة تحديث من خلال التأكيد على عزلة الرئيس بمواجهة الزعماء؛ وحدود «الثورة الديمقراطية» وطغيان العامل الزمني؛ وعلى عدم فعالية إدارة التنمية؛ وعلى مقاومة الاحتكارات الاقتصادية والمالية ورفض التعاون من قِبَل القطاع الخاص. وأخيراً على غياب عبدالناصر وصعود المقاومة الفلسطينية.

في القسم الثاني سوف نحاول إظهار روح الشهابية في اتفاق الطائف، وخيانة هذه الروح من خلال التطبيق الأعرج وغير المكتمل للاتفاق.

# الجزء الأول

## الشهابية: تجربة تحديثية

# الفصل الأول

## العيوب التاريخية وطبيعة النظام السياسي اللبناني

«الماضي كما المسافة
يتناقص نظرنا ويضيع فيه،
وهكذا هو التاريخ والكرونولوجيا
إذا لم يضعا مشاعل في
النقاط الأكثر تعتيماً»

**بوفون**

«المشكلة الراهنة تتأتّى
دائماً من الحل السابق»

**دانيال ديشنيو**

## القسم الأول - سرد تاريخي

### ١.١ انهيار الأمبراطورية العثمانية وإرثها

بين ثورة تركيا الفتاة العام ١٩٠٨ وتنظيم (تقسيم) الأراضي العربية من قِبَل دول الانتداب العام ١٩٢٠، عصفت ريح أمل الاستقلال في المنطقة. لكن الحرب العالمية الأولى مزّقت الأمبراطورية العثمانية واستبدلت المستبد بوصيٍّ مؤهلٍ وحده لبيت بنضج الشعوب لنوال الاستقلال. إنّ ما بعد الانتصار ترك لدى الكثيرين طعمَ الحرمان.

إذا كانت مقولة «كل أمبراطورية آيلة إلى هلاك»[١٢] هي بمثابة قانون تاريخي، وفق المؤرخ جان باتيست دوروسيل؛ فما هو أقل وضوحاً، هو مستوى النهضة التي تعقب سقوط الامبراطوريات أو انفجارها، أي النظام الجديد الذي يولد؛ فبعد سقوط روما لم تولد النهضة توّاً، بل أتى العصر الوسيط. وأما النهضة الأولى (Quattrocento) فقد أتت متأخرة كثيراً.

ينتج عن تفسخ الامبراطوريات شكلان من المجتمعات السياسية: أحدهما يشمل المجتمعات الوطنية، أي تلك التي كان اندماجها في ظل النظام السابق منجزاً أو هو في طريق الإنجاز، التي حمل لها الاستقلال على العموم، بالإضافة للتكريس القانوني، الركيزة المؤسساتية للدولة الموحّدة. وقد أدى انفجار الامبراطوريتين النمسوية - الهنغارية والعثمانية العام ١٩١٩ إلى ولادة دول - أمم. وكذلك أدّت نهاية استعمار الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية إلى ولادة دول ذات سيادة مثل اوستراليا، الهند، غانا، المغرب، تونس.

والشكل الثاني يشمل مجتمعات كانت من طبيعة مختلفة مكونة من جماعات عدّة لم تصل بعد إلى درجة الذوبان الحقيقي في ما بينها. في هذه البلدان كلبنان مثلاً، لا زال الاندماج غير مُنجز، أو يبدو مستحيلاً في الوقت الراهن. إنّ بنية هذه المجتمعات تطرح على السلطات التي تتولى المسؤولية، مشكلة التعايش.

---

١٢) Jean Baptiste DUROSELLE, *Tout empire périra, théorie des relations internationales*, Publications de la Sorbonne, Paris, 1981

في لبنان لم تكن هناك أي بنية أو بنية تحتية سياسية – إدارية حديثة، منذ ما قبل حرب ١٩١٤، كانت هناك تيّارات في جبل لبنان تطالب بإعادته إلى حدود ما قبل العام ١٨٦١؛ ولكنها تيّارات مبعثرة ومن دون وزن حقيقي، وكانت تمثّل الأوساط المارونية والفرنكوفونية بهذا القدر أو ذاك.

بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية العام ١٩١٨، أُعيد تشكيل «المجلس التمثيلي» برئاسة حبيب باشا السعد، وبدأ يُكثر من العرائض المطالِبة باستقلال لبنان وتوسيع حدوده.

لم يكن لبنان بالمعنى الجيوسياسي موجوداً بعد. وحده جبل لبنان بأقضيته السبعة ذات الغالبية المسيحية تمتّع منذ العام ١٨٦١ باستقلاله الذاتي. كان يحكمه متصرّف مسيحي، وكان محاطاً بولاية بيروت (كانت المدينة بكنف جبل لبنان) مع سناجق اللاذقية، طرابلس، صيدا، صور، عكا وولاية دمشق التي كانت ترتبط بها أقضية بعلبك، المعلقة (البقاع)، راشيا وحاصبيا.

في لبنان، وفي ظل الأمبراطورية العثمانية، كان قد تبلور نظام خاص وهو نظام الملل[١٣] أو الأمم التي تمنحها الأمبراطورية استقلالاً داخلياً. لقد عملت الطائفة المارونية طويلاً من أجل استقلال ناجز للبنان، ولم تكن متحمسة للذوبان في دولة تكون فيها أقلية صغيرة ومهدّدة جدّياً. استقلال يجب أن يكون تاماً ونهائياً وغير مشروط من قِبَل الشرق والغرب.

بالنسبة لمسيحيي لبنان وللأقليات على وجه العموم، كان وضعهم في ظل الأمبراطورية العثمانية أفضل من أن يخاطروا به في الاتحاد. يرى هنري لورنس، أنّه «خلافاً للأسطورة السوداء، فإنّ العصر العثماني هو العصر الذهبي بالنسبة لمسيحيي المشرق».[١٤] ويوضح جورج قرم بدوره أنّ «هوية السكان واختلاط المجموعات الاثنية واللغوية والدينية المختلفة على أرض واحدة، كان يميّز مناطق جغرافية واسعة، ريفية ومدينية من هذه الامبراطوريات. فعندما تتوطّد سيطرة هذه الامبراطورية الكبرى فإنّ الاستقرار المتوفر في ظل رقابتها كان يسمح بدوام وانتعاش هذا الاختلاط».[١٥] إنّ التعدّدية الطوائفية والثقافية واللغوية في

١٣) Cf. B BRAUDE et B LEWIS, *Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society,* 2 vol, New York, 1982

١٤) Henri LAURENS, *l'Orient arabe, l'Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, Armand Colin, coll. U, 2nde édition, Paris, 2002 p. 29

١٥) Georges CORM, *L'Europe et l'Orient, de la balkanisation à la libanisation*, La Découverte, Paris, 1989 p. 50



الأمبراطورية العثمانية، كانت تعبيراً عن الاعتراف بها وحمايتها. «في الواقع، كانت هناك مكاسب لهذه الأقليات التي تتمتع باستقلال ذاتي بسيط في قلب أمبراطورية تحمي استقلال الأقليات التي كانت تخشى فقدانه في اطار الدولة – الأمّة حيث الإسلام دين الدولة».[١٦]

وهكذا فإنّ أفكار الاتحاد والاستقلال، التجانس والخصوصية، الأمّة اللبنانية، الأمّة السورية، الأمّة العربية اختلطت كلها وعبّأت الطاقات حول مركزَي ثقل: الأوّل يستمد قوّته من تاريخ البلاد والمعطيات الأساسية لتكوينها الغني والمتنوّع والمركّب. والثاني يستمد زخمه من العلاقة بتاريخ بلدان أخرى. وهكذا فإنّ مجتمع لبنان الكبير تطوّر على مستويين: مستوى الدولة التي حاولت رسمياً توحيد المواقف وشرعت للجماعة الوطنية، ومستوى الجماعات الطائفية التي غالباً ما نحت بالدولة والأمّة نحو بنيتها الخاصة.

إنّ التطوّر السياسي والاجتماعي في لبنان خضع دوماً لتداخل مجموعتين من العوامل هما من ناحية، العلاقات بين الطوائف المختلفة التي تعيش على أرضه، ومن ناحية أخرى الضغوط التي يمارسها الظرف الاقليمي والدولي من خلال هذه الطوائف لمصلحتها أو ضدّ هذه المصلحة.

### ٢.١ إنشاء «لبنان الكبير» أو القدرة على البقاء على حساب التوازن

عندما أعلن الانتداب الفرنسي لبنان الكبير دولة موحّدة على الصعد السياسية والاقتصادية والإدارية، فهو إنما أعاد بناء وحدة جغرافية تتشكّل من الجبل وعدد من الأقضية المحيطة به. في العام ١٨٤٠ تمّ سلخ هذه الأقضية عن الجبل بقرار سلطوي من قِبَل شكيب افندي باسم الباب العالي. وفي العام ١٩٢٠ تمّ إلحاقها بالجبل، وفق رغبة جزء من السكان وبقرار سلطوي من قِبَل الجنرال غورو، باسم فرنسا.

وعلى الرغم من ثرواتها الطبيعية، فإنّ المناطق الملحقة انطوت على نفسها في حالة زراعية بدائية، وبقيت لأسباب عديدة مغلقة أمام الاختراق الأجنبي، ما ولّد تفاوتاً ترسخ أكثر فأكثر لصالح الجبل.

١٦) Ghassan TUENI en collaboration avec Jean LACOUTURE et Gérard D.KHOURY, *Un siècle pour rien: Le Moyen Orient arabe de l'Empire ottoman à l'Empire américain* Ed. Dar An Nahar, Beyrouth, 2003 p.35

إنّ توسيع حدود جبل لبنان باتجاه الشاطئ والسهول الخصبة أمّن قدرة جبل لبنان على البقاء، إذْ فتح أمامه المنافذ البحرية على المتوسط ووفّر له امكانية الوصول إلى خزّان حبوب السهول الخصبة في البقاع.[١٧] ويؤكد هنري لورنس «إنّ هذا التوسع الجغرافي استهدف تأمين تكامل اقتصادي يسمح بتجنّب العودة إلى مجاعات سنوات الحرب».[١٨] لقد انتصرت الجغرافيا على الانسجام الاجتماعي. إنّ إعادة تشكيل لبنان الكبير جعلت مساحته أكبر من مساحة الجبل بثلاث مرّات.

لكن الظروف الضرورية لقدرة البلد على البقاء، هزّت التوازن الطائفي لجبل لبنان من خلال ضمّ مناطق ذات أغلبية سنّية (بيروت، طرابلس، صيدا، عكار) وشيعيّة (البقاع وجبل عامل)؛ إنّ نقطة الضعف الشديدة للدولة الوليدة تمثّلت في كونها قوّت مجموعات أقلوية، وحوّلت مجموعات كانت أغلبية في التكوين الأصلي للطوائف إلى أقلّيات. لقد كفّ لبنان (جبل لبنان) عن أن يكون دولة مسيحية على وجه الخصوص كي يصبح دولة متعدّدة الطوائف (لبنان الكبير) من دون أغلبية محدّدة.

إن مختلف التجمعات الطائفية إذاً، كانت تقيم في الوسطين (مدينة – جبل) على شكل مجموعات شاغلة للمكان. وسوف يكون هذا التموضع الطائفي واحداً من أسباب ولادة الزعامة الطائفية وتوسّعها السياسي، لأنّ كل طائفة كانت تشكّل غالبية في منطقتها وكانت تستطيع بالتالي، أن تعطي لكل مطالبة اقتصادية واجتماعية أو سياسية سنداً ونكهة طائفيين.

كما أنّ السكان القادمين من هذه المناطق «لم يسبق لهم أن شاركوا في التجربة الغنيّة الاجتماعية والتاريخية لجبل لبنان، وبالتالي لم يتم دمجهم بسهولة في النظام الاجتماعي الجديد».[١٩] ويوضح جورج قرم في «لبنان المعاصر» أنّ «التطوّر الاقتصادي الاجتماعي للطوائف لم يجرِ بصورة متزامنة. المدينة والجبل لم يمتلكا الوقت كي يتآلفا بصورة متبادلة».[٢٠] وسيسير تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي على إيقاع تلاقي سكان وإيديولوجيات «المدن»

١٧) لقد برهنت مجاعة العام ١٩١٥ على هشاشة قدرة الجبل على تموين سكانه.

١٨) Henri LAURENS, *l'Orient arabe* op.cit. p. 225

١٩) Kamal SALIBI, *Une maison aux nombreuses demeures, l'identité Libanaise dans le creuset de l'histoire*, NAUFAL, Paris 1989. p.190

٢٠) CORM Georges, *Le Liban contemporain, histoire et société*, La Découverte, paris, 2003 p. 59



و«الجبل»،[٢١] وتموضع تواريخ مختلفة في الفضاء الجغرافي نفسه. فمنذ ولادتها واجهت دولة لبنان الكبير مشكلة التساكن هذه.

في ظلّ الانتداب، كما في ظلّ الاستقلال، كان هناك اختلاف في النظر إلى هذه المناطق بين أن تكون ملحقة أو مستغلّة. إنّ الفارق بالنسبة للمسلمين بين جبل لبنان ولبنان الكبير هو أنّ المتحدّرين من الجبل كانوا يشغلون المناصب العليا في الدولة، وأولئك المتحدّرين من الملحقات، لم يكن عليهم سوى دفع الضرائب.[٢٢] ولكن في ما يتعدّى الاستغلال الاقتصادي الذي كانوا يثيرونه، فإنّ التعارضات الدينية كانت حافزاً لاعتراضهم على كيان لا يستمد سلطته من قوانينهم وعاداتهم.

وكتب ميشال شيحا عن ضرورة ترك الوقت لكي يمتص التناقضات التي تمنع اللبنانيين من أن «يعيشوا سياسياً معاً.. وأن يصوغوا القوانين معاً».[٢٣]

٢١) Cf. Albert HOURANI, Ideologies of the Mountain and the City, in Roger OWEN ( dir.), *Essays on the Crisis in lebanon*, Ithaca Press, Londres, 1976

٢٢) Jamil Beyhum MOHAMMAD, *Le Liban entre les partisans de l'Est et de l'Ouest*. s.d. pp. 33-34

٢٣) Michel CHIHA, *Politique intérieure*, Publications de la fondation Chiha, Ed. du Trident, Beyrouth, 1964, p. 14 - 16

## القسم الثاني - النظام السياسي اللبناني

### ٢، ١ الدستور المكتوب لعام ١٩٢٦ والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣: محورا التوازن السياسي والطائفي الثابت

نجحت الجمهورية اللبنانية منذ إعلان دستورها في ٢٣ أيار ١٩٢٦، في أن تفلت من الانقلابات الدستورية التي طالما هزَّت بلدان العالم الثالث.[٢٤] ففي بلدان أخرى جرى التخلّي عن كل الدساتير التي تمَّ تبنِّيها في خضم موجة الديمقراطية لسنوات العشرينات أو استبدالها من قِبَل أنظمة قمعية بهذا القدر أو ذاك. فدستور العام ١٩٢٦ دام ٦٤ عاماً أي من العام ١٩٢٦ إلى العام ١٩٩٠، تاريخ دخول التعديلات الدستورية المقترحة في اتفاق الطائف حيز التنفيذ. إنّ نظام لبنان هو النظام البرلماني الأقدم في الشرق الأوسط.

وأكّد مايكل هودسون في «الجمهورية الهشّة»[٢٥] أنّ المؤسسات الديمقراطية في لبنان هي إنعكاس للاستقرار الدستوري، وأنّ هذه الظاهرة على العموم هي عكسها في المجتمعات الغربية، هذا الاستقرار مثير للانتباه خصوصاً وأنّ الدستور قد تمّت صياغته قبل ولادة الدولة اللبنانية المستقلّة. هذه الحركة نجدها أيضاً معكوسة في الآلية الدستورية الغربية حيث ولدت الدولة، طويلاً، قبل بلوغ عمر النضج الدستوري. وأشار شارل حلو، الرئيس الأسبق للجمهورية، إلى أنّ النظام اللبناني استوحى بالتأكيد نصوصاً فرنسية من الجمهورية الثالثة، مع الأخذ بالاعتبار «الضرورات اللبنانية».[٢٦] وكذلك أشار ادمون رباط في «التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري»، أنّ «الدستور الذي خرج من مداولات «المجلس التمثيلي»، كان يشبه في شكله العام دستور الجمهورية الثالثة، على الرغم من تعزيز الصلاحيات الممنوحة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية».[٢٧] فالدستور الموجز[٢٨] لعام ١٩٢٦، الذي

---

٢٤) Ralph E.CROWN, *The Lebanese Constitution*, Beyrouth, 1960. ( préface )

٢٥) Michael HUDSON, *The Precarious Republic*, Random House. New York 1968, p, 8-9

٢٦) **الصياد** ٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ عدد رقم ١٥٧٢

٢٧) Edmond RABBATH, *La formation historique du Liban politique et constitutionnel*, Beyrouth, publications de l'Université Libanaise, 1973

٢٨) يتشكل من مئة ومادتين.

كان بعيداً عن أن يكون دوغمائياً[٢٩]، أسند رئاسة الجمهورية لقائد غير مسؤول، بينما الوزراء مسؤولون من خلال المصادقة على تواقيعهم.[٣٠]

من خلال منح رئيس الجمهورية الصلاحيات الملكية التي كان يتمتع بها لويس فيليب، فإنّ اللجنة المشرعة لعام ١٩٢٠ أعطت للنظام اللبناني السمات النظرية لملكية برلمانية: رئيس دولة غير مسؤول سياسياً يعيّن ويقيل الوزراء، يحلّ البرلمان، يصدر القوانين ويصادق على المعاهدات. إنّ تطبيق الاورليانية السياسية قاد شيئاً فشيئاً النظام اللبناني، من خلال إضعاف دور رئيس الوزراء ودور رئيس المجلس النيابي، إلى نظام شبه ملكي. وهكذا فإنّ الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ هو خليط متوازن من الملكية والديمقراطية.

كتب مروان حمادة في ١٧ آب ١٩٧٤، «إنّ للنظام اللبناني قنصلين، الأول (وهو رئيس الجمهورية) افترس الثاني بالكامل (وهو رئيس مجلس النواب)[٣١]، ثم يضيف انّ ديوان الوزير يشبه لوح زجاج نرى الرئيس من خلاله».[٣٢]

إنّ السلطة التشريعية تخضع في الغالب لرغبات رئيس الجمهورية. وبسبب غياب الأحزاب السياسية الحديثة الملتحمة بالحكومة فإنّها تخسر صلاحياتها لصالح السلطة التنفيذية: وهكذا فإنّ الجنرال شهاب جعل الإصلاح الإداري الذي بدأه العام ١٩٥٩ ممكناً وقابلاً للتنفيذ من خلال المراسيم. وكذلك لجأ الرئيس شارل الحلو إلى المادة ٥٨ من الدستور[٣٣]: إنّ ٤٦٪ من مشاريع القوانين بين للعامين ١٩٦٤ و١٩٦٨ قُدّمت إلى البرلمان بصورة مستعجلة وفقاً للمادة ٥٨.

وقد أوضح مايكل هودسون أنّ الحكومة اللبنانية المسؤولة نظرياً أمام البرلمان، مسؤولة في الواقع أمام رئيس الجمهورية. والبرلمان اللبناني، صاحب السلطة الرمزية، هو من جهة أخرى ضرورة، بفعل قوانين التوازن بين الطوائف، أكثر مما هو ضرورة ديمقراطية. ميشال شيحا، فيلسوف النظام اللبناني، لاحظ في «السياسة الداخلية» أنّه إذا فشل البرلمان في مهمّته، فلن تبقى سوى سلطة كلية القدرة وخارج الرقابة.

٢٩) في مقال نشرته مجلة **Lebanon** عدد رقم ٣ حزيران ١٩٧٢، أكد جان سالم على «ان دستور ١٩٢٦ هو نصٌ براغماتي بجوهره بعيداً عن النزعة الايديولوجية».

٣٠) المادة ٥٤ من الدستور.

٣١) **الاوريان – لوجور** ١٧ آب ١٩٧٤

٣٢) **الاوريان – لوجور** ٢٧ آب ١٩٧٥

٣٣) «يستطيع رئيس الجمهورية من خلال مرسوم متخذ في مجلس الوزراء، أن يجعل كل مشروع سبق واعتبر معجلًا من قِبَل الحكومة، ولم يوافق عليه البرلمان خلال فترة ٤٠ يوماً من إحالته إليه، قابلاً للتنفيذ »

Antoine AZAR, *Les institutions politiques Libanaises*, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1969, p. 162



إنّ نيل لبنان الاستقلال العام ١٩٤٣، جاء تكريساً للميثاق الوطني، ثمرة الحوار الطويل بين الطوائف. وبما أن هذا الحوار كان ديمقراطياً، لم يخلُ من بعض الصدمات. ففي العام ١٩٤٣، لم تكن كلمة الاستقلال تعني السيادة وحسب، بل أيضاً الوحدة الوطنية والوحدة المسيحية – الإسلامية. وقد وجدت تعبيرها في التحالف بين بشارة الخوري الذي انتُخب رئيساً للجمهورية، ورياض الصلح ممثّل النزعة الاستقلالية العربية، الذي عُيّن رئيساً للوزراء. لقد وضع الميثاق الوطني حدّاً للانتداب الفرنسي وكرّس تخلياً مزدوجاً: تخلي المسلمين عن الوحدة العربية وتخلي المسيحيين عن أي بحث عن حماية أجنبية.[٣٤] ومن الناحية الإيجابية أعلن المسيحيون والمسلمون لبنان وطناً نهائياً للجميع، ولكنّه وطن «ذو وجه عربي».[٣٥] وبذلك فإنّ لبنان المستقل يمتنع عن أن يكون ممراً للاستعمار من قِبَل أي قوة كانت، وهذا يعني البلدان الشقيقة أيضاً. إنّ المطلوب إقامة توازن داخلي، وهذا يتطلب الحياد وعدم السماح مطلقاً بالتدخّل في شؤون البلاد الداخلية، كما عدم سماح لبنان لنفسه بالتدخّل في شؤون الآخرين. والقاعدة أن يكون أوّلاً مع نفسه ثمّ مع الآخرين.

إنّ الحياد الإيجابي سوف يكون واحدة من السِمات الأساسية للشهابية، وهو ما سوف نعرضه مفصّلاً في الفقرة الثانية من القسم الأول.

ويجب التذكير هنا أنّه ومنذ عام ١٩٢٨، أوصى رياض الصلح بالاستقلال اللبناني، على أن يكون لبنان المستقل عربياً. ولدى مخاطبته فيما بعد جمهوراً سورياً كان يلومه لأنه حوّل استقلال لبنان إلى عقبة أمام الوحدة العربية، قال رياض الصلح: «أنا أعمل من أجل لبنان عربي يجمع اللبنانيين كافة مسلمين ومسيحيين. وأنا هكذا لا أخون العروبة، بل على العكس، أحفظ الطريق التي توصل في الواقع، وعندما يحين الوقت، إلى وحدة عربية يلتقي حولها الجميع بشكل عفوي، ومن خلال تقوية لبنان الموحّد والعربي نضع أنفسنا على طريق الوحدة مع الدول العربية المستقلة. فليتوحّد العرب الآخرون أولاً، ولن يشكّل لبنان أمامهم حجر عثرة».[٣٦]

إنّ ميثاق ١٩٤٣ إذاً، هو في روحه وتطبيقه تأكيد للسيادة اللبنانية مُضافاً إليها العروبة. وهذا يعني أنّ اللبنانيين ينتمون إلى العالم العربي، ولكن لبنان مستقل ويشكّل كياناً ذا

٣٤) Pierre ZIADE, *Histoire diplomatique de l'indépendance du Liban*, Beyrouth, 1969, document n° 42 p.216

٣٥) هذه العبارة مأخوذة من لامارتين

٣٦) Ghassan TUENI, Un siècle pour rien.....op.cit. pp. 155-156

سيادة. وهكذا كان رئيس الجمهورية مارونياً عربي النزعة، في حين كان رئيس الوزراء عربياً (مسلماً) ذا وجه لبناني.

لم يدرك المسيحيون، في ذلك الوقت، التباس التوصيف العربي،[٣٧] فبالنسبة إليهم لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي، وبالنسبة للمسلمين لبنان بلد عربي مستقل. وهكذا فقد تمّ أيضاً تأويل الاستقلال بصورة ملتبسة، فهو استقلال كامل ونهائي بلا تحفّظ للمسيحيين؛ بينما هو بالنسبة إلى القسم الثاني من اللبنانيين، وضع يمكن له على المدى الطويل، أن يفضي إلى صيغة اتحادية مع الأقطار المحيطة، وهذا (الالتباس) لم يتأخر بالظهور إبان أزمة العام ١٩٥٨ عندما طالبت غالبية المسلمين بالاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة. وكان لهذا البناء، على سوء تفاهم مميت، أن يجعل الاستقلال عند المسيحيين يتّخذ ملمح النفحة الصوفية، في الوقت الذي جعل المسلمين شديدي الانتباه إلى طريقة بناء تاريخهم بصورة مثمرة على ضوء هذا الغموض المفهومي.

إنّ المسيحيين وهم «أبناء الوطن الجديد بلا شروط»[٣٨] وفق ما يقول أحمد بيضون، اعتقدوا أنّهم أسّسوا من خلال الميثاق وطناً ودولة. إنّ انتماء الجماعة المسيحية للبنان ينطلق مباشرة من تجذّرها ومن الحفاظ على حرّياتها ووجودها. وبينما تمثّل قسم من الميثاق بطائفة في الدين المسيحي، فإنّ القسم الآخر المتمثّل بالطائفة السنّية تماثل مع الإسلام نفسه. إنّ هيمنة السنّية في الحقبة العثمانية حدّدت، إلى حد كبير، تموقعها وسلوكها السياسي. إنّ سنّة لبنان يشغلون في الواقع محور التيّارات الوحدوية، ويحاجّون بأنّ كونهم لبنانيين، فهذا يحد من طموحهم زمناً ومدى.[٣٩]

ومن ناحية أخرى، فإنّ مسلمي لبنان «اللبنانيين المتحفّظين»، الذين وجدوا أنفسهم انطلاقاً من العام ١٩٢٦، مجبرين على الالتفات صوب الكيان اللبناني ومنحه ولاءهم، طالبوا بتقاسم وظائف الدولة بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وكذلك مراكز القرار السياسي والعسكري.

---

٣٧) انقسام الجيش اللبناني العام ١٩٧٦، بين «جيش لبنان» و«جيش لبنان العربي» كان معبّراً

٣٨) Ahmed BAYDOUN, «L'identité des Libanais», In Fadia KIWAN (dir.), *Le Liban contemporain*, CERMOC, 38 éditions CNRS, Paris, 1994, pp. 13- 30

٣٩) راجع في هذا الصدد، عائشة عبدالرحمن، **الشخصية الإسلامية**، منشورات جامعة بيروت العربية، ١٩٧٢



إنّ الوظيفة العامة التي كانت في ظل الانتداب حقلاً يرفض المسلمون دخوله، باتت في منظور لبنان المستقل المكان الذي يشهد، ليس فقط على الاختراق الطائفي للقطاع العام، ولكن أيضاً على الحدود التي تتماس وتتواجه عندها الطوائف من دون أن تتوصّل إلى التداخل في ما بينها أو / أن تخترقها قوّة الدولة.

إنّ التوزيع المتساوي لوظائف الدولة بين الطوائف، شكّل حتى الآن، القاعدة الذهبية للإدارة اللبنانية، على الرغم من كل التجاوزات التي سبّبها والمخالفة للمنطق. ويجد «هذا القانون الثابت»[٤٠] جذوره في صيغة ٦ و٦ مكرّر[٤١] الشهيرة، التي تمّ تبنّيها في مفاوضات المعاهدة الفرنسية العام ١٩٣٦.

وإذا كانت المقاربة السياسية للميثاق الوطني قد أثبتت نجاعتها بالنسبة لتوازن لبنان الداخلي، فإنّ المقاربة الطائفية مثّلت بالمقابل عائقاً رئيساً أمام توحيد الشعب اللبناني. وفي ممارسة النظام السياسي اللبناني، يؤدي الميثاق الوطني دور صمّام الأمان عندما تصل المؤسسات الدستورية اللبنانية إلى عقدة. إنّ الحاجة للتوازن الاجتماعي تملي طريقة السلوك. لكن الحاجة للتوازن، وهي عنصر مُنظِّم، هي في الوقت نفسه كابحٌ لديناميكية تطوّر متصاعد وخلاّق.

وهذا في المحصلة تقييد للتطوّر باتجاه شكل من أشكال العلمنة. إنّ الدستور اللبناني لاطائفي، بينما الميثاق يلعب دور العداد لحقوق الجماعات الطائفية. إنّ الميثاق الذي تمّ صوغه لمرحلة مؤقتة يجري تجاوزها عبر اندماج وطني كامل، كان يمكن له تيسير هذا الاندماج، لو أنّ تطوُّر الجماعات الطائفية قد جرى بصورة متقاربة. لقد كشفت وتيرة تطوّر الجماعات عن مستويين مختلفين: مستوى حقيقي حيث عاشت كل مجموعة منغلقة على نفسها ومستقلة عن الأخرى ولا تتأثر سوى بعقائدها الخاصة؛ ومستوى من التداخل السياسي والاقتصادي.

إنّ هذين المستويين تطوّرا بحيث استقطبا كل الطاقات السياسية والاقتصادية. لم يكن الميثاق وسيلة لخدمة هدف تطور الإنسان والمجتمع، بل تحوَّل إلى إطار جامد جدير بأن

---

٤٠) هذه العبارة مستعارة من روبرت ميتشلز

٤١) ٦ و٦ مكرر تمثل أرقام المراسلة المزدوجة المثبتة كملحق في العقد. في هذه المراسلة تعهّد رئيس الجمهورية اللبنانية اميل اده، تجاه السلطة المنتدبة، بتوزيع متساوٍ للحقوق والواجبات على الطوائف، وتوحيد الضريبة العقارية وعدالة توزيعها، كما وبتطبيق اللامركزية الإدارية.

يعيق أي تطوُّر. إن الإخفاق في تجاوز الميثاق الوطني كان أحد الأسباب الرئيسة لإخفاق الشهابية. وسوف نحلّل هذا الجانب لاحقاً.

في واقع الأمر، إنّ الدولة التي أُقيمت العام ١٩٤٣ بدت وكأنّها تحمل في داخلها بذور إخفاقها. لقد وضعت في توازن غير مستقر؛ يمكن لأي شيء أن يكسره، ولا يكفي أي شيء لإعادة وضعه على الطريق الصحيح؛ وقد احتشد الكثير من المطالب بين كسر التوازن وإعادته إلى سابق عهده. إنّ الهدف الكبير للميثاق تمثَّل بلبننة المسلمين؛ أي إستكمال المساهمة في بناء مجتمع تعدّدي من جهة، وعوربة المسيحيين؛ أي استكمال دمجهم في الوسط العربي من جهة أخرى.

ويبدو أنّ هذا الهدف لم يتحقق. فالحصيلة كانت إخفاقاً في عملية الاندماج الوطني الكامل. وهكذا كان مستحيلاً استقطاب المسلمين إلى لبنانية علمانية، كما كان مستحيلاً أن يتبنى المسيحيون العروبة بشكل كامل. فبالنسبة إلى المسلمين تُمثّل العروبة كيانهم، أما بالنسبة إلى المسيحيين فإنّها صيرورة يجب بناؤها. وهنا يكمن دورهم الريادي.

إضافة إلى ذلك، فإنّ فكرة لبنان المبني على تحالفٍ بين المسيحيين والمسلمين العام ١٩٤٣ بنيت على رؤية إقطاعية وبورجوازية في ظل عدم مساواة اجتماعية. لقد تجاورت الثروات الهائلة مع عالم من الفقراء. وترك الميثاق التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي يحكم علاقات الجماعات الطائفية معلّقاً. وبكلام غير طائفي، يمكن صياغة مطالب طائفية، ويكون الموضوع الاجتماعي في هذه الحالة مجرّد حجَّة.

أدرك الرئيس شهاب ذلك، فيقول: «منذ اضطلعت بمسؤوليات الرئاسة وأعبائها كانت الأدلة تتوالى أمامي وتتوافر على أننا لا نستطيع أن نعزل أي مشكلة من مشاكلنا الرئيسية عن القضية الإجتماعية، وأنه لا يمكننا أن نفكر في شفاء أي داء أو تحقيق أي خير دائم وثابت ما لم نتغلب، بطريقة جدية وعلمية، على مشكلتنا الإجتماعية. في سبيل هذه الغاية دعوناكم وأدعوكم أبداً للنظر إلى المساعي المبذولة في معالجة المشكلة الإجتماعية على أنها عمل من صميم الواجب الديمقراطي وتدعيم لنظام الحياة الحرة.»[٤٢]

---

٤٢) فؤاد شهاب، **مجموعة خطب**، منشورات وزارة الإعلام اللبنانية، بيروت بدون تاريخ ص.ص. ٨٣ – ٨٤



سوف يعطي الرئيس فؤاد شهاب للميثاق الوطني مضموناً اجتماعياً أُهمل طويلاً. فالميثاق الوطني غير ممكن إلاّ مع التخطيط والتوزيع العادل للثروة الوطنية، والمشكلة الاجتماعية لم تعد منفصلة عن القضية السياسية.

### ٢،٢ – النظام السياسي اللبناني: ملكية أوليغارشية في ظلّ غلبة الإقطاع السياسي

يمكن للنظام السياسي اللبناني في تطبيقه العملي أن يُنسب إلى النظام الملكي. فبهيج طبّارة، في «القوى الراهنة في لبنان» أكّد العام ١٩٥٤، أنّ «حقيقة السلطة في لبنان في يدَي رئيس الجمهورية، وخلف واجهة من الديمقراطية البرلمانية نرى سلطة شبه مطلقة لرئيس الدولة».[٤٣] وكتب شارل رزق في «النظام السياسي اللبناني» أنّ رئيس الجمهورية اللبنانية هو «وريث المندوب السامي الفرنسي، والحاكم العثماني والأمير اللبناني. تقليد عريق من السلطة الفردية والعبادة الشرقية للقوّة، المجسّدة في شخص القائد».[٤٤]

وإذا كان النظام اللبناني يتولّى زمامه ملك غير مُتوَّج يضفي الطابع الشخصي على السلطة خلال ولايته، فيبقى أنّ هذا النظام ليس ملكية تسلطية. وقد أشار جاك نانتيه في كتابه «تاريخ لبنان» إلى أنّ «اللبنانيين اختاروا الجمهورية من أجل أن يتجنَّبوا الملكيّة».[٤٥] ولاحظ مايكل هودسون أنّ النظام اللبناني الذي يتضمّن «عناصر مشوّشة يصعب وضعها ضمن التصنيفات الرائجة» لا يمكن له أبداً أن يتّخذ شكل «الأوليغارشية الشمولية».[٤٦]

وكان ميشال شيحا قد صنَّف النظام اللبناني كَـ«ديكتاتورية أوليغارشية»[٤٧]، وهودسون كَـ«ديمقراطية أوليغارشية».[٤٨] وليس النظام اللبناني في الواقع ملكية توتاليتارية أو تسلّطية بل ملكية أوليغارشية.

---

٤٣) Bahige TABBARA, *Les forces actuelles au Liban*, Université de Grenoble, 1954, p.304

٤٤) Charles RIZK, *Le régime politique libanais*, préface de Maurice Duverger, L.G.D.J, Paris, 1966, p. 32

٤٥) Jacques NANTET, *Histoire du Liban*, Préface de François Mauriac, Ed. de Minuit, 1963, p.257

٤٦) لقد ميَّز إدوار شيل بين اشكال خمسة من الحكومات السياسية: الديمقرطية السياسية الكلاسيكية، الديمقراطية التمثيلية، الاوليغارشية التقليدية، الاوليغارشية الحديثة والاوليغارشية التوتاليتارية

٤٧) Michel CHIHA, *Politique intérieure*, Publications de la fondation Chiha, Beyrouth, 1964, p. 234

٤٨) Michael HUDSON, *The precarious Republic*, op.cit

وقد ميّز هودسون في الواقع ثلاث ركائز تشكلُ الأوليغارشية اللبنانية: الاكليروس والتجار والمتحدّرين من عائلات إقطاعية. إذا كان الكاتب قد أشار إلى دور الاكليروس والتجّار والإقطاعيين، فهو أهمل الدور المهم للصحافة، ووضع جانباً تأثير التجار والمصرفيين والصناعيين وبخاصة الجيش الذي لعب دوراً مهماً على نحوٍ خاص في خلال مرحلة ١٩٥٨ – ١٩٧٠.

تتشكّل الأوليغارشية اللبنانية من الطوائف الدينية والمتحدرين من عائلات إقطاعية، والقوى الرأسمالية ومن الصحافة والجيش.

ولبنان في الواقع «فسيفساء من الجماعات الدينية» وتستخدم كلمة فسيفساء بالمعنى المجازي الذي يشير إلى «تجاور عناصر مختلفة وعديدة» في منظور سياسي ومؤسسي وليس اجتماعياً، لأنّها أبعد من كونها مجرّد تجاور ولّدته اللحظة الراهنة، بل هي وليدة فترة زمنية طويلة من التداخل في بنية دائمة اختبرها الزمن.

وكما يشير بيار روندو في «الطوائف في الدولة اللبنانية» أنّ «هذه الصيغة تعبّر بصورة أكيدة ومثيرة عن التنوُّع اللبناني؛ ولكنها تترك وبصورة خاطئة انطباعاً بالاعتباطية، حيث إنّها تدمج عناصر متناثرة متجمّعة في اسمنت مصطنع».[٤٩] كما يمكن أن نضيف أنّ هذه الصيغة توحي بأنّ الحواجز الطائفية لا يمكن اجتيازها أو مَسُّها. «ومن دون شك، من الأفضل القول إنّ لبنان صَنَعَه التاريخ كمجموعة من الطوائف الناشطة منذ زمن طويل في جميع الميادين العامة وتلك الخاصة بالدولة، وهي بذلك متشابكة بقوّة».[٥٠]

قال بيار روندو في «المؤسسات السياسية في لبنان» إنّ الجبل صعب الاجتياز والذي يسهل الدفاع عنه، الذي يوحي بـ«ملمح حصن كلاسيكي ذي منحدر وخندق وحفرة وسور»[٥١]، «كان الملجأ لمجموعات دينية مختلفة».[٥٢] إنّ أُطروحة الجبل – الملجأ لهنري

---

٤٩) Pierre RONDOT, *Les communautés dans l'Etat libanais*, les cahiers de l'association France nouveau Liban n°4, Ed. du Pylone, FABAG 1er trimestre 1979, p. 7

٥٠) المصدر نفسه

٥١) المصدر السابق ص ٤٤

٥٢) Pierre RONDOT, *Les institutions politiques du Liban*, publications de l'institut d'Etudes de l'Orient Contemporain, Paris1947



لامنس[٥٣] الذي يعتبر أنّ لبنان خلال الحقبة الإسلامية، قدّم المأوى الجبلي للمضطهدين في سوريا، هي موضوع نقد من قِبَل كمال صليبي، بمعنى أنّ هذه الأطروحة باتت «فعل إيمان»[٥٤] وكمال صليبي من دون أن ينفي أطروحة لامنس يعتبر أنّ «أجداد القسم الأكبر من سكان جبل لبنان وجواره المباشر لم يصلوا إلى لبنان هاربين من الاضطهادات في سوريا. ففي العصر الإسلامي كانوا قد استقروا محلياً، مثلهم مثل قبائل أخرى وعشائر عربية قبل الإسلام وربما بالنسبة لبعضهم منذ القرن الثالث».[٥٥]

وفي الواقع تكون سلطة الطوائف أقوى بقدر ما تضعف الدولة، خصوصاً وأنّ هذه الطوائف تلعب دور الأحزاب السياسية؛ فالسلطة السياسية لا تستطيع الاستغناء عن سلطة متعدّدة الطوائف. ويلفت جورج قرم النظر إلى أنّ الدولة لم تستطع اكتساب وجود مستقل، لأنّ الطبقة السياسية وجدت من الأسهل لها أن تستمد سلطتها من المؤسسات الطائفية، وأنّ «هذه الأجهزة الطائفية نفسها تستمد قواها من قدرتها الاقتصادية ومن تأثيرها من خلال المؤسسات الروحية والتربوية ومن صِلاتها بالقوى الخارجية الاقليمية والدولية».[٥٦]

يمكن التأكيد أنّ الإقطاع السياسي يمثّل المرتبة الأولى في تراتبية الأوليغارشية السياسية. فمنذ أعوام الثلاثينيات إلى الآن، يكاد الأشخاص أنفسهم أو أبناؤهم يحتكرون الحياة السياسية الرسمية في البلاد. وأوضح بيار روندو في «مصير الشرق الأوسط» أنّ الحفاظ على التوازن التقليدي داخل لبنان، يقود إلى الحفاظ، ليس على الدور الاجتماعي – السياسي للجماعات الدينية وحسب، بل أيضاً على تأثير الأعيان شبه الإقطاعيين والجماعات العشائرية».[٥٧] جوزف مغيزل أيضاً، أشار إلى «أنّ النظام الإقطاعي الذي حكم لبنان عبر تاريخه، يستمر حتى أيامنا هذه».[٥٨]

---

٥٣) Henri LAMMENS, *La Syrie, précis historique*, publiée par la presse catholique de Beyrouth, 1921

٥٤) Kamal SALIBI, *Une maison aux nombreuses demeures*... op.cit. p.170

٥٥) المصدر نفسه

٥٦) Georges CORM, *Le Liban contemporain, histoire et société* ... op.cit. p. 60

٥٧) Pierre RONDOT, *Destin du Moyen Orient*, Ed. du Centurion, Collection «Le Poids du Jour », Paris, 1959, p. 25

٥٨) جوزف مغيزل، **لبنان والقضية العربية**، بيروت ١٩٥٩، ص ٦٨

ما زال النظام اللبناني يُحكم من قِبَل نُخب كان لها حضورها إبان الانتداب الفرنسي على الرغم من الأزمات الخطيرة التي هزّته.[٥٩] إنّ النظام بكامله، يقوم على الحماية (الواسطة) التي يلقاها كل شخص من شخص آخر مقابل شيء من السلطة أو المال. ويوضح إيف شميّل أنّ «النخب اللبنانية لا تبرز على أساس من الكفاءة، بل من خلال معرفتها بقواعد النظام الوراثي».[٦٠]

وإذا كان الإقطاع السياسي وراثياً، فإنّه يتميّز عن الإقطاع التقليدي بأنّه لا يجد أساسه في الملكية الزراعية، بل في الضغط السياسي. ويمكن للإقطاع السياسي، كمجموعة ضغط، أن يتخذ الشكل العشائري (جعفر، دندش..) أو العائلي (الأسعد، عسيران، الزين، فرنجية، أرسلان) أو ملكية الأراضي (السكاف) أو التجاري (صالحة، صحناوي، أبو عضل، نجار، طراد، مجدلاني، المر، بستاني...) أو يمكن له أن يتحصّن داخل الأحزاب السياسية[٦١] (عائلة إدّه داخل حزب الكتلة الوطنية، عائلة جنبلاط داخل الحزب التقدمي الاشتراكي، عائلة الجميّل داخل حزب الكتائب، عائلة شمعون داخل حزب الوطنيين الأحرار، عائلة الخوري داخل حزب الاتحاد الدستوري).

إنّ التأثير الوازن لهذه السِمة يسمح أحياناً لهؤلاء «الزعماء» أو «الرؤساء» أو «البكوات» أو «الأمراء» أو «المشايخ»، بإمكانية الاصطدام برئيس الجمهورية. ويمكن لهذه المواجهة أن تكون عنيفة وتقود إلى صدامات دموية في البلاد، كما كان الحال العام ١٩٥٨، أو غير عنيفة، إذْ يفضّل الرئيس أن يتخلى عن مسؤولياته (بشارة الخوري العام ١٩٥٢ أو أن يرفض إعادة انتخابه (فؤاد شهاب العام ١٩٦٤ والعام ١٩٧٠).

إلى جانب زعماء الطوائف، فإن تأثير الصناعيين والتجّار واسع. وكان كمال جنبلاط قد صرَّح بأنّ «الحكومات المتعاقبة مثّلت دوماً سلطة التجّار».[٦٢] ولأنّها ترغب في الحفاظ على

---

٥٩) R. Hrair DEKMEJIAN, *Patterns of political leadership*, Lebanon, Israel, Egypt, State University of New York Press, AlbanyNew York, 1975.

٦٠) Yves SCHEMEIL, «Les élites politiques au Proche-Orient » In *Revue Française de Sciences Politique*. n° 3 1978, p. 555

٦١) يشهد لبنان في الوقت الراهن جائحة الأحزاب السياسية التي أسّسها وسيطر عليها شخصيات سياسية تريد أن تعطي لعملها السياسي مظهراً حداثياً.

٦٢) **الانوار**، ٤ نيسان ١٩٧٥



مصالحها السياسية والاقتصادية، فإنّ الأوليغارشية اللبنانية تجد من مصلحتها الحفاظ على النظام السياسي، سواء بالميثاق أو الدستور، ومعارضة أي إصلاح للنظام. ألم تتمكن هذه الأوليغارشية نفسها من الالتفاف على محاولة الرئيس فؤاد شهاب التحديثية؟

وأما في ما يتعلق بالجيش، فقد كان حريصاً طيلة المرحلة الممتدة من تأسيسه العام ١٩٤٥ إلى العام ١٩٧٥، تاريخ اندلاع الحرب الأهلية، على أن يحترم الدستور وبصورة مقدسة. لقد أشار الكولونيل جوزف بيطار إلى أنّ «مهمّة القوّات المسلّحة تنحصر بحماية الدستور اللبناني».[٦٣] بالتالي، لاحظ رينيه عجوري في جريدة «الأوريان» أنّ «الجنرال فؤاد شهاب كان يحترم الدستور احتراماً مطلقاً».[٦٤] وأوضح الرئيس شمعون في خطاب القَسَمْ الذي ألقاه في ٢٣ أيلول ١٩٥٢ في البرلمان «انّ قائد الجيش الجنرال فؤاد شهاب صادق في ولائه للدستور».[٦٥]

لقد استطاعت الدولة الحفاظ على الدستور من خلال دعم الجيش وولاء الأوليغارشية للحكم المدني ودعمها للنظام السياسي. وعندما اختار الرئيس شهاب إصلاح النظام بمساعدة الجيش، فإنّ المكوّنات الأخرى للأوليغارشية اللبنانية سوف تقطع الطريق عليه.

---

٦٣) Joseph BITAR, *Armée de métier et service militaire au Liban*, Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1973, p. 35

٦٤) *L'Orient*, «les faits du jour », 13 septembre 1964, n° 1179, p.1

٦٥) *L'Orient*, du 24 septembre 1952, n° 7757

# الفصل الثاني

# الشهابية وبناء دولة الاستقلال

## القسم الأول: ولادة الشهابية، فلسفتها واستراتيجيتها الوطنية

### ١ – ولادة الشهابية

### ١، ١ – أزمة العام ١٩٥٨

العام ١٩٥٨، كان لبنان، أكثر من أي وقت مضى، مهموماً بمحيطه الاقليمي (وهذه ثابتة تاريخية – جغرافية): فمنسجماً مع مشروع المساعدة الأميركية ومحشوراً بين اتحادين (مصر – سوريا والعراق – الاردن)، بات (لبنان) موضوع رهان وتصارع إقليمي. لقد وجدت الجمهورية العربية المتحدة ضرورياً كسر التفاهم الموالي للغرب والذي كان يخنقها، وقد وجدت من المريح كسر هذا التفاهم عبر البدء بإستمالة لبنان نحو الاتحاد. وكان يجب تهيئة الأرض من أجل ذلك، وهكذا ولدت «حرب أهلية» ذكّرت بحروب القرن التاسع عشر.

كانت حرب السويس العام ١٩٥٦ المفصل في السياسة الناصرية التي تمثّلت بالقطيعة مع الغرب. الرئيس شمعون لم يقف إلى جانب مصر ورفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا. لقد صرّح بالتالي: «أسحب السفيرين، ولكني لا أقطع العلاقات الدبلوماسية. لن أذهب إلى الحرب».[٦٦] ومنذ الأسابيع الأولى للعام ١٩٥٨، بدا أنّ موضوع موعد الانتخابات الرئاسية سوف يكون في صلب الجدال السياسي، وكانت الخلفية له، الصراع على خيارات الحكومة الموالية للغرب وانقلاب التوازن الاقليمي الناتج من قيام الجمهورية العربية المتحدة.

كان اللبنانيون منقسمين بين الموالين لسياسة الرئيس شمعون وشارل مالك[٦٧]، المنسجمة مع التحالف الغربي ضدّ الشيوعية، ومع الأحلاف العسكرية الغربية في الشرق الأدنى؛ والمعارضين لهذه السياسة الذين كانوا يدعمون الناصرية وتحالفها مع البلدان الاشتراكية. وبالنسبة إلى الجماهير العربية التي عاشت حلم فرساي المجهض العام ١٩١٨ وحلم الثورة ومملكة فيصل، فإنّ عبدالناصر كان، في اعتقادهم، بعد هزيمة ١٩٤٥ من سيعيد، بمعنى ما، الأمبراطورية الضائعة. في هذا الصدد، كتب جورج نقاش في ٥ نيسان ١٩٥٨: «كل مرّة برز فيها أمير أو محارب ترى

---

٦٦) Ghassan TUENI, *Un siècle pour rien*.....op.cit.p. 129

٦٧) شارل مالك (١٩٠٦ – ١٩٨٧)، كان وزيراً للخارجية. كما ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة ولعب دوراً مهمّاً في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

فيه الجماهير مُوحِّداً للأرض العربية، جمع حول اسمه كل آمال إسلام الشرق الأوسط. إنّ نزعة الاستقطاب الوحدوي من مركز عابر الحدود هي واقع سنّي».[٦٨]

والبلد نفسه كان منقسماً طائفياً، لأنّ غالبية المسيحيين كانت موالية لشمعون، بينما غالبية المعارضين كانت من المسلمين. جاك نانتي يروي أنّ ٦٠٪ من الطائفة المارونية[٦٩] (وحيث الكتائب يشكّلون العمود الفقري للموالين) كانوا مؤيدين لسياسة شمعون. وبالإمكان التبسيط أكثر، فبدلاً من الكلام عن «المسيحيين» و«المسلمين»، يمكن الكلام عن الناطقين باسم الجماعتين من هذه الجهة أو تلك، إضافة إلى وجود حزب «العقل» أو «القوّة الثالثة»[٧٠] أي أولئك الذين رفضوا الاصطفاف في المواقع المتطرّفة.

مقابل السياستين المتطرفتين، انتهت القوة الثالثة بأن شكّلت تجمّعاً سياسياً بأغلبية مسيحية، ولكن مع مسلمين معتدلين اعتقدوا أنّ بإمكانهم نزع فتيل الأزمة من خلال اعتراضهم على انضمام لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة. بمواجهة رفض الرئيس شمعون الذي لم يكن يرى مصلحة للبنان في القطيعة مع الغرب، شجّعت مصر مناصريها المسلمين على تشكيل معارضة شرسة ضدّ السلطة في لبنان. وفي الوقت نفسه وضع الرئيس عبدالناصر التحالف التقليدي السياسي – الطائفي في لبنان، موضع الاختبار.

كمال صليبي يؤكّد أنّه «كان واضحاً منذ البداية أنّ مصر كانت وراء انتفاضة ١٩٥٨»،[٧١] والواقع فإنّ ما كشف بشأن اضطرابات ١٩٥٨ ودور الجمهورية العربية المتحدة تم نشره في صحافة دمشق في ٣٠ آب ١٩٦٢ [٧٢].

---

٦٨) Georges NACCACHE, *un rêve Libanais 1943-1972*, 5 avril 1958 op.cit

٦٩) Jacques NANTET, *Histoire du Liban*, préface de François Mauriac, Editions de Minuit, Paris 1962, p. 314

٧٠) تمّ تأسيس «القوة الثالثة» على يد هنري فرعون. وكتب جورج نقاش، أحد الأعضاء الرئيسيين فيها، في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٨: «لبنانيون قادمون من كافة الجهات، لاحظوا الأخطار التي تتعرض لها البلاد، ولاحظوا ان التجديد الرئاسي الذي يقدم كما لو كان ضرورة للإنقاذ الوطني، يمكن أن يكون أداة تفجير لبنان. ولذلك حاولوا توحيد جهودهم، طالما هناك فرصة لذلك، من أجل منع الانفجار» مصدر سبق ذكره، ص ١٥١

٧١) Kamal SALIBI, «Lebanon under Fuad Chehab. 1958-1964», In *Middle Eastern Studies* 2, n°3, 1966. p. 1 (It was clear from the start of the 1958 crisis that the Egyptians were behind it)t

٧٢) لقد أكثرت الصحف السورية من المقالات المدعمة بالحجج، عن دور عبدالناصر وعبدالحميد السَّراج في انتفاضة ١٩٥٨؛ وعن كون زعمائها يعملون بأوامر من عبد الناصر؛ وعن الرجال والسلاح والأموال المرسلة، وعن تمويل الصحف في بيروت. وكشفت صحافة دمشق خصوصاً، أنّ محاولة اغتيال ميشال أبو جودة جرت لأنه رفض رغبة سفير الجمهورية العربية المتحدة، عبدالحميد غالب، ورغم اغراء المال، أن يترك جريدة «النهار» والالتحاق بجريدة «الأنوار». وان العملاء اللبنانيين لدى السَّراج اكرم صفدي، عبدو حكيم، وعبدالجواد عبّاره، وبمساعدة رشيد شهاب الدين ومحمود وهبه اغتالوا نسيب المتني في ٨ أيار ١٩٥٨ من أجل إطلاق الانتفاضة. في تقرير موجَّه لعبدالناصر، يؤكد له السَّراج أنه بعد



لكن باسم الجسر في «فؤاد شهاب ذلك المجهول» يقيم الفارق بين دور عبدالناصر ودور سوريا. وهو يعتبر أنّ عبدالناصر لم يكن يريد تغيير قواعد النظام السياسي اللبناني، ولم يكن يسعى لضمّ لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة (...) بل كان يريد منع تجديد ولاية شمعون.[٧٣] ويتهم بوضوح أجهزة المخابرات السرّية السورية بتحويل رغبات عبدالناصر إلى انتفاضة مسلّحة.

وإذا كان اغتيال نسيب المتني شكّل الشرارة التي أطلقت الأزمة، والرغبة في تجديد ولاية شمعون قد وسّعتها، فإنّ الأرض كانت ممهّدة على نحو واسع من قِبَل عبدالناصر، لأنّ الشرارة لا تُحدث حريقاً في غابة رطبة لا تنفخ فيها أيّ ريح. فالمسلمون اللبنانيون المنحازون بأغلبيتهم للجمهورية العربية المتحدة، اصطدموا بالمسيحيين المنحازين عموماً لسياسة شمعون. لقد تمّ تهديد لبنان ككيان وكوجود حتى. فالوحدويون الذين كانوا يرغبون بتحويل لبنان إلى مجرّد نجمة على علم الجمهورية العربية المتحدة كانوا بقيادة صائب سلام ورشيد كرامي (سنّة) وصبري حمادة وأحمد الأسعد (شيعة) وكمال جنبلاط (درزي)، وكان لهم في المعسكر المسيحي حلفاء (سليمان فرنجية، البطريرك بولس بطرس المعوشي)، وكانوا يستفيدون من المساعدة المالية للجمهورية العربية المتحدة التي زوّدتهم أيضاً بالسلاح وحتى بالمقاتلين عبر الحدود السورية. الدعاية المصرية لم تكن تتهم شمعون بخيانة القضية العربية وحسب، بل أيضاً الشعب اللبناني. وفي هذا بقي عبدالناصر مخلصاً لسياسته في تقليب الرأي العام ضدّ حكّامه في كل الدول العربية التي لا تصطف إلى جانب القاهرة.

امتدت الانتفاضة بسرعة إلى مجمل المدن والمناطق التي كان سكانها أو غالبية سكانها مسلمين: صيدا وصور في جنوب لبنان، الشوف في جبل لبنان، قسم كبير من البقاع وعكار المحاذي لسوريا. سيطر المنتفضون على ما يقارب ثلثي الأراضي اللبنانية، ففرضوا قانونهم وأقاموا حتى، كما في الشوف، محاكم محلية تُصدر أحكاماً.

---

شهر من بدء الانتفاضة سوف يستطيع مخاطبة الحشود في ساحة الشهداء. وأن ٧٠٠ متطوع من السوريين والفلسطينيين أُرسلوا لمساعدة كمال جنبلاط في الهجوم على مطار بيروت الدولي.

٧٣) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٢.

وتحوّلت بيروت إلى مدينة أشباح بسبب منع التجوّل الليلي الذي فرضه الجيش. وكانت الليالي كئيبة تخترقها انفجارات وتبادلات طويلة لإطلاق النار. كانت الطرق مقفرة، وحدها أوراق الأشجار المتساقطة كان يتلاعب بها الريح.

كميل شمعون الذي انضم إلى مبدأ أيزنهاور، استنجد بالأسطول السادس الأميركي في ١٤ آذار ١٩٥٨، ونزل جنود المارينز[٧٤] في مرفأ بيروت[٧٥] في ١٥ حزيران ١٩٥٨،[٧٦] كما نزلت القوات البريطانية في الأردن.

لقد تمَّ الاعتقاد طويلاً أنّ الأميركيين لم يتدخّلوا إلا بسبب العراق. لكن ايرين ل. جاندزييه في كتابها (Notes from the Minefield)[٧٧] ، الذي استند إلى الأرشيف الأميركي تدافع عن الفكرة المعاكسة. لم يتدخّل الأميركيون سوى لدعم سياستهم اللبنانية الموضوعة العام ١٩٤٣. كما أنّ ادواردو دو تانغي يؤكد أنّ «دور الأميركيين كان حماية النظام الشرعي اللبناني من أيّ زعزعة داخلية أو خارجية».[٧٨]

ولحسن الحظ فإنّ تطوّر السياسة الدولية ساهم بالتوازن الذي توصّل إليه اللبنانيون شيئاً فشيئاً. فالجمهورية العربية المتحدة تلقت صدمة الاتحاد الهاشمي بين المملكة الأردنية والعراق، إذ إن مساندة الجمهورية العربية المتحدة لانتفاضة ١٩٥٨، من بين عوامل أخرى كانت لتفادي هذا الحصار التي رأت نفسها ضحيّة له. لقد أطاح انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق بالـ«ستاتيكو» القائم، حيث أعلن العراق إنحيازه إلى الوحدة العربية. وبسبب أزمة لبنان العام ١٩٥٨ والانقلاب في العراق، باتت مصالح الدول الغربية في خطر. وسقوط الملكية الهاشمية في العراق كان فيه ما يقلق الغرب.

٧٤) النقيب في الجيش الأميركي، الفريد حليم محمد شهاب، المولود في الولايات المتحدة وهو ابن عم الجنرال شهاب، كان في عداد قيادة القوات الأميركية التي نزلت في بيروت، وفق جريدة **«الاوريان»** عدد ٢٣ آب ١٩٥٨.

٧٥) عملية «العصا الزرقاء» Blue Bat

٧٦) في ٢٥ تموز بلغ عديد قوات الإنزال الأميركية ١٦ ألفاً، منهم ٤ آلاف من المشاة و٦ آلاف وستمائة من قناصة البحرية: أي أكثر من مجموع الجيش اللبناني. Robert MURPHY, *Un diplomate parmi les guerriers*, Robert Laffont, Paris, 1965, p. 421

٧٧) Irene L. GENDZIER Notes from the Minefield, *United States intervention in Lebanon and Middle East 1945-1958* New York, 1997

٧٨) Edward DE TINGUY, Les Etats-Unis et le Liban (1957-1961) : *Réflexion sur une diplomatie américaine dans le monde arabe*, Mémoire de Mastère de recherche en Histoire des Relations Internationales, présenté à Sciences Poilitiques Paris en juillet 2005, s.d



لقد مات حلف بغداد إذاً، ما سمح بصعود القومية العربية. ولكن بدلاً من الدخول في صراع مع هذه القومية، تفاهمت الولايات المتحدة مع الرئيس عبدالناصر بشأن الأزمة اللبنانية من خلال دعم الجنرال فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية.

بصورة عامة، يرمز هذا الاتفاق إلى السياسة الأميركية في الشرق الأوسط منذ نهاية الخمسينيات إلى أواسط السبعينات. وكانت هذه السياسة تعكس المصالح المشتركة للولايات المتحدة الأميركية والأنظمة العربية، حيث يريد الطرفان نهاية الاستعمار. الطرف الأول بهدف الحلول محله، والطرف الثاني من أجل التخلص منه. كما كان الطرفان معادين للشيوعية. وبالتالي، كان نظام شهاب قريباً من الأميركيين، ويقيم علاقات جيّدة مع الجمهورية العربية المتحدة حتى بعد الانفصال العام ١٩٦١. فالغرب كان بحاجة لعسكريين في لبنان، لعسكري يميني بمقابل أنظمة عسكرية نازعة نحو اليسار، وجميعها في حال عداء كامن للأميركيين. شهاب كان يلبّي هذه الشروط: كان يمسك بالجيش، قوّة الاستقرار الوحيدة، الميليشيا الأقوى - كما كان يقول بعضهم - فيما لو حصلت مواجهة. أكثر من ذلك، رغم تكوينه الفرنسي، لم يكن بإمكان شهاب إلاّ أن يكون قريباً من الأميركيين. لقد وصفت واشنطن شهاب بـ«الأمل الأفضل» من أجل عودة السلام إلى لبنان.

### ٢،١ - حياد الجيش

أظهر الجيش على العموم، رغبته بتجنّب التورّط المباشر في القتال. فقائده فؤاد شهاب كان حريصاً، بوجه خاص، على الحفاظ على تماسكه ومنع انتقال عدوى الصراعات الطائفية إليه، بما يهدّد بتفككه بدوره. يكشف باسم الجسر، أنّه قبل انتفاضة العام ١٩٥٨ ببضعة شهور، كلّف الجنرال شهاب ضابطاً من الشعبة الثانية بإجراء استطلاع للآراء بهدف تحديد موقف الضباط من أربع نقاط تتعلق بالأزمة السياسية بين الرئيس شمعون والمعارضة. «أسرّ لي الرئيس شهاب، يقول الجسر، أنّ نتائج الاستطلاع كانت السبب الرئيس الذي دفعني لإبعاد الجيش عن هذه الأزمة الوطنية العميقة».[٧٩] وقد بقي الجيش في الواقع «الصامت الأكبر».

٧٩) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سبق ذكره ص ٢٧

وهذا بدوره أدّى إلى أن اتهام الجنرال شهاب بالغدر لكسب عطف خصوم النظام، والتحضير لوصوله إلى سدّة رئاسة الجمهورية. وكان للشك في نوايا شهاب تلك، نتائج خطيرة، دفعت ثمنها مؤسسات البلاد لسنوات طويلة لاحقة.

إنّ الأسباب العميقة لأزمة العام ١٩٥٨ وفهمها الخاص من قِبَل الجنرال شهاب طبع بقوّة ولايته الرئاسية. وبين النقيضين، وحده الجنرال شهاب فهم هذه الأزمة من منظور اجتماعي – اقتصادي. ما حدا بكمال صليبي إلى نعته بـ«المثالي».[٨٠]

الجيش بقيادة الجنرال شهاب حافظ على شرعية الدولة ووفّر حلاً وفق صيغة «لا غالب ولا مغلوب». في لبنان، كما يقول غسان تويني «يجب ألاّ تكون انتصارات بعضهم هزائم للآخرين».[٨١] وفي الواقع، إنّ مجرى الأزمة ونتائجها كانت تتوقف على استخدام أو عدم استخدام القوّة القاهرة. إنّ الحفاظ على النظام اللبناني بالقوّة العسكرية يمثّل واحدة من السمات الرئيسة للشهابية وفق جورج نقاش: «إن التناقض السياسي المتمثل بإنقاذ الديمقراطية بالسلطة العسكرية هو بكل تأكيد مركز الثقل في التجربة الشهابية».[٨٢]

إنّ الانقسامات السياسية التي كانت تحصل جراء الصدام الدوري بين القوى السياسية التي تتنازع على السلطة خارج الحلبة الديمقراطية، سهلّت للجنرال شهاب اختراق الساحة السياسية. لم يكن شهاب بحاجة للقيام بانقلاب أو لإعلان الثورة من أجل الوصول إلى السلطة؛ إنّ الحاجة لدوره المهدِّئ رمت بثقلها على المساومة التي أوصلته إلى الموقع الأول في ٣١ تموز ١٩٥٨ مع ٤٨ صوتاً ضدّ ٧ أصوات نالها ريمون إدّه.

لطالما ردّد الرئيس شهاب: «لم تكن السياسة مهنتي.»[٨٣] إنّ السمة (اللاسياسية) للجنرال، بعيداً عن أن تشكّل عائقاً أمام نمو سلطته الشخصية، سمحت له باكتساب مكانة لم يكن ليحصل عليها أبداً لو كان عضواً في أي حزب سياسي. في مجرى اشتغاله الطبيعي، ما كان النظام اللبناني ليوصل شخصاً من طينة الجنرال إلى الرئاسة.[٨٤] بل إنّ العطب في اشتغال

---

٨٠) Kamal SALIBI, *Lebanon under Fouad Chéhab*. 1958 1964...op.cit. p. 7

٨١) Ghassan TUENI, *Une guerre pour les autres*, Dar An-nahar, Beyrouth, mai 2004. p. 27

٨٢) Georges NACCACHE, «un nouveau style: le chéhabisme», *les années Cénacle*, Dar An-nahar, p. 369

٨٣) نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار–مؤسسة فؤاد شهاب، ٢٠١١ ص ٣٠

٨٤) R. Hrair DEKMEJIAN, *Patterns of Political leadership*....... op.cit. p.30



النظام السياسي هو الذي يدفع بشخصية لاسياسية، لأن تكون وحدها القادرة على إعادة إنهاض الوضع.

بالتالي، يمكننا القول إن اندفاع الجنرال شهاب إلى المسرح السياسي بهذه الطريقة، وبرنامجه التحديثي يظهران أنّ النظام السياسي اللبناني، الجامد في طريقة اشتغاله، لا يمكن أن يتم تحديثه إلاّ في مراحل من عطبه الوظيفي.

سوف يكون على شهاب إنهاض الوضع، ومعالجة نتائج الاضطرابات. المهمّة التي تنتظره صعبة. عليه أن يعيد تجميع القطع المبعثرة لبلد لامس الغرق، وإعادة هيبة الدولة في كل مكان، وتصحيح العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، والمحافظة على الحياد بين الدول العربية وبين الكتلتين العالميتين. سوف يحصل الرئيس أوّلاً على رحيل القوات الأميركية التي نزلت على الشواطئ اللبنانية في تموز ١٩٥٨.

البرنامج الذي عرضه في خطاب القَسَم يستهدف إعادة الهدوء، إعادة البناء، وتبديد التوتّر في العلاقة مع بعض البلدان العربية. لقد دعا اللبنانيين إلى تحقيق الوحدة الوطنية، والنوّاب إلى احترام الميثاق الوطني. وأعلن عن إصلاحات وألحّ على دور الدولة التي عليها أن تؤمّن العدالة الاجتماعية، وفرض احترام القوانين والفضائل الأخلاقية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والإشعاع الثقافي للبلاد.

هكذا وُلدت الشهابية من أزمة العام ١٩٥٨ ووصلت إلى السلطة من خلال حياد الجيش.

## ٢ – فلسفة الشهابية

استخدم مفهوم الشهابية لأوّل مرّة العام ١٩٦٠ من قِبَل الصحافي اللبناني الكبير جورج نقاش[٨٥] خلال إحدى محاضراته في الندوة اللبنانية والتي كانت بعنوان «أسلوب جديد: الشهابية». والشهابية كأسلوب في الحكم تغطي المرحلة من العام ١٩٥٨، تاريخ

---

٨٥) كتب فؤاد بطرس في مقال نُشر في **الاوريان – لوجور** في ١٠ أيار ١٩٧٢، بمناسبة وفاة جورج نقاش: «تغيب معه فلسفة ومناقبية في الصحافة جعلتا منه وجهاً طليعياً ومعلماً لجيل كامل متعطش للتعبير ولاتخاذ موقف بشأن قضايا الساعة».

انتخاب الرئيس شهاب، حتى العام ١٩٧٠، تاريخ إخفاق المرشح الشهابي الياس سركيس في الانتخابات الرئاسية وفوز سليمان فرنجية المرشح المدعوم من قِبَل الحلف الثلاثي.

ولكن الشهابية كأسلوب حكم، ما الفلسفة فيها؟ وما الذي نعنيه بالفلسفة الشهابية؟

ليس الرئيس شهاب فيلسوفاً بالمعنى الذي نقصده بالنسبة إلى أفلاطون، هيغل، كانط، سارتر أو حبشي. الشهابية مدرسة في الفكر السياسي. والشهابيون هم أولئك الذين يتبنون الأفكار السياسية لهذه المدرسة. فاضل سعيد عقل يوضح في «فلسفة الشهابية» العام ١٩٦٤ أن «الفلسفة التي سأتحدث عنها، هي علاقة اللبناني بهذا الوجود وعلاقة المسؤول عن لبنان بهذا اللبناني».[٨٦] الفلسفة الشهابية إذاً هي مفهوم للإنسان في مواجهة الواقع ومفهوم لحكم المدينة. ويتابع عقل: «فهذا الإنسان (فؤاد شهاب)، - إذ أنه قبل كل شيء آخر إنسان- قد تمكن، في سحر مكشوف، من أن يفلسف مفهوم الحكم في لبنان. الفلسفة التي أعنيها (...) هي علم الحياة، ومعرفة الإنسان، واكتشاف العقل والقلب، وإدراك الواقع، وتقدير الإمكان، ورفع الكائن البشري»[٨٧] ولم يكن يتعامل مع الإنسان الفرد كوسيلة فقط بل كغاية.

وكما مُورست في مجال السياسة، فإنّ فلسفة الشهابية جددت مفهوم القضية اللبنانية «في المعنى المطلق لها، وبالنسبة للدستور وللأمّة، وللوطن وللدولة، وللديمقراطية، وللكيان، وللحكم وللطائفية للمواطنة، وللجيش، وبالنسبة للميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، كما بالنسبة للسياسة الخارجية، وللاقتصاد، وللعمران، وللمجتمع وللروحية العامة ولذهنية الحياة».[٨٨]

كتب فؤاد نجار أيضاً تحت عنوان «فيلسوف دولة لقضايا الإنسان»: «لم يكد الرئيس شهاب يستلم الحكم، حتى أصبح فيلسوف دولة، فسارع إلى برنامجه الإنساني قاصداً به معالجة الانسان اللبناني، على إطلاقها. ومن جوهر برنامجه هذا توضّحت الرؤيا أمامه، وقام بسيرته الاجتماعية الفريدة لخلق شعب جديد ووطن جديد.»[٨٩] مايكل هودسون يلاحظ أنّه

٨٦) فاضل عقل، **فلسفة الشهابية**، منشورات دار آل عقل الطبعة الأولى بيروت ١٩٦٤، ص ٢٧.
٨٧) المصدر السابق ص. ٢٨
٨٨) المصدر السابق ص. ٤٢ - ٤٣
٨٩) اورده توفيق كفوري في **الشهابية وسياسة الموقف**، بيروت، ١٩٨٠ ص ٣٩٨



للمرّة الأولى، باتت رئاسة الجمهورية مصدراً لفلسفة وطنية. «الدولة (الموحّدة) التي تتوق إليها الشهابية تنبع من فكرة الوحدة من خلال مشاركة جميع اللبنانيين بمشروع جماعي يستوجب إرادة جماعية. «شهاب هو تجسيد ورمز وضامن هذه الإرادة الجماعية التي حاول تحقيقها عبر ممارسة جديدة للميثاق الوطني، ترتكز إلى وحدة الشعب وتجد سبيلها عبر نظام ديمقراطي يحرسه الجيش».[٩٠]

ومن أجل فهم جوهر الفلسفة الشهابية سوف نعرض في هذا الجزء القناعات الشخصية للجنرال شهاب؛ علاقته بالأب لوبريه؛ نظرته للتنمية وفهمه للنظام السياسي اللبناني.

### ٢،١ - القناعات الشخصية للرئيس شهاب

سمحت مهنة الرئيس شهاب العسكرية بتكوين معرفة عميقة ومهمّة بمختلف مناطق لبنان، ميزاتها الجغرافية والبشرية، وخصوصاً حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية. وهو كعسكري خدم في الجيش في معظم المناطق اللبنانية التي كان يمكث فيها أسابيع عديدة وأحياناً عدة شهور.[٩١] ولهذا كان الرئيس شهاب أوفر وعياً من أي رئيس آخر بأوضاع لبنان وآلام اللبنانيين. وقصة عشيرة آل دندش في الهرمل والتي تعود إلى العام ١٩٥٢، تظهر إلى أي حد كان الجنرال واعياً للحاجات والمطالب السوسيو - اقتصادية للبنانيين.

أمّا قراءات شهاب، فقد كان معظمها في الكتب والصحف الفرنسية. وكان ينشر مقالات له من وقت لآخر في لاكروا La Croix الفرنسية تحت إسم xxx .[٩٢] ومن خلال قراءته الدائمة لجريدة Témoignage Chrétien الفرنسية والناطقة باسم الجناح التقدمي في الكنيسة الكاثوليكية، نجح الرئيس شهاب، على الرغم من تحدّره من أسرة نبيلة، وعلى الرغم من مهنته العسكرية، في الانفتاح الفكري على التيار الغربي للعدالة الاجتماعية والذي يمكن أن نصنّفه كتيّار اجتماعي ديمقراطي مسيحي.

٩٠) ف.بستاني أورده نواف كبارة، : The Failure of an KABBARA Nawaf, Shebabism in lebanon 1958 Hegemonic Project. Thèse de doctorat en sciences politiques, University of Essex, England, 1988 p 190
٩١) واكيم بو لحدو، **شهاب القائد والرئيس**، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٣_٢٤
٩٢) مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف

وهكذا، استدعى الكاهن الفرنسي، الأب لوبريه، الذي أنشأ مؤسسة معروفة عالمياً ومكلّفة بإجراء دراسات للقضايا الاجتماعية في بلدان العالم الثالث واقتراح حلول لها، من أجل دراسة الوضع الاجتماعي – الاقتصادي في لبنان. وقد نُقل عن الرئيس قوله إنّ: «اللبنانيين لن يقبلوا أبداً فكرة التقدم والتنمية إلا إذا حملها كاثوليكي مكلّف من البابا، عندها فقط يقاربونها بطريقة إيجابية».[٩٣] وينقل باسم الجسر بعد حوار مع شهاب، أسرَّ له خلاله: «... لو أني استدعيت خبيراً اقتصادياً عربياً أو أميركياً أو بريطانياً، لكان الموارنة اللبنانيون رفضوا ذلك بكل تأكيد».[٩٤]

ولم ينتسب الرئيس شهاب لأيٍّ من الإيديولوجيات السياسية، لكن كانت لديه قناعات عميقة وجوهرية يمارسها في حياته العامة والخاصة، وتحكم بقوّة نظرته إلى الشأن العام. ووفقاً للذين عرفوه، فإنّ هذه القناعات تنبع من إيمان عميق، ومن الاحترام للإنسان ومن رفض العنف. كان الرئيس شهاب يتمتع بهالة كبيرة لدى معاونيه وإحترام كبير من قبل أفراد المؤسسة العسكرية.[٩٥]

في الواقع، كانت قناعات الرئيس تنبع من إيمانه الديني. وقد تصلّبت وتطوّرت مع أفكار التيّار الاجتماعي الديمقراطي المسيحي الذي وُلد في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان يبشّر بالطريق الثالث بين الاشتراكية والرأسمالية.

### ٢،٢ – الرئيس شهاب والأب لوبريه

لقد اعتنق الرئيس شهاب فلسفة الأب لوبريه، مدير الإيرفد (I.R.F.E.D) التي كانت تدعو إلى «اقتصاد ذي وجه إنساني» قادر على تيسير التنمية المستدامة وإعادة توزيع الثروة بهدف تقليص فجوات اللامساواة على الصعيد الاجتماعي والمناطقي.

اعتبر الرئيس شهاب أنّ أوجه اللامساواة الاجتماعية – الاقتصادية تشكّل المصدر الرئيس للاضطرابات والتوترات السياسية، وتمثّل الإشكالية الرئيسة التي تستدعي حلاً.

٩٣) **المارونية السياسية، سيرة ذاتية**، كتاب السفير (بدون تاريخ)، (مركز الإعلام في السفير) ص ٥٨
٩٤) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره ص ٨٠
٩٥) سنة ١٩٥٤ كان الرئيس شمعون وقائد الجيش فؤاد شهاب يتابعون العرض العسكري من على المنصة الرسمية التي نصب عليها خيمة. وخلال العرض بدأ المطر بالسقوط بغزارة. فترك الجنرال شهاب المنصة الرسمية المحمية من المطر وتابع العرض العسكري تحت المطر أسوة بالجنود الأخرين. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف



وهكذا ومن أجل إيجاد حل لأوجه اللامساواة هذه ارتأت الشهابية أنّه من الملحّ تطوير فلسفة جديدة سياسية – اقتصادية ووضعها موضع التطبيق.

وفي الواقع قامت استراتيجية الفلسفة الشهابية على أساس توازن السلطات والتوزيع العادل للثروة الوطنية بين الطبقات والمناطق ومختلف الفئات الاجتماعية في لبنان. ويندرج ذلك في سياق اجتماعي – سياسي حديث، ليبرالي وديمقراطي. ومن أجل بلوغ ذلك، يجب «تأمين توزيع عادل للثروة، والخدمات العامة على الصعيد الاجتماعي المناطقي، وإعادة تحديد مفهوم الدولة، وتعزيز العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني من خلال تشجيع كل مواطن على المشاركة في صوغ وتنفيذ المشاريع المشتركة على المستوى الوطني».[٩٦]

ومثّل التخطيط بالنسبة للرئيس شهاب مرحلة رئيسة في بناء الدولة. وقد طوّر هذه القناعة من خلال تربيته العسكرية ومعرفته بما كان يجري في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا، مثلما استعان الجنرال ديغول بجان مونيه[٩٧] من أجل إعادة بناء فرنسا بعد الحرب، استعان الرئيس شهاب بخبرة الكاهن الفرنسي لوبريه من أجل إعادة بناء لبنان بعد أزمة ١٩٥٨.

إنّ النظام السياسي اللبناني «المهترئ» بحاجة لتخطيط عام وشامل من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح الإدارة، وتنمية الريف، بهدف دعم فكرة الدولة الموحّدة والانتماء إلى الوطن. لقد رفض شهاب أن يبدأ ولايته فعلياً قبل وضع استراتيجية تنمية متوازنة ومتناغمة بين المناطق والجماعات.[٩٨]

شغل الأب لوبريه موقع المستشار الاقتصادي الرئيس قرب الرئيس شهاب من العام ١٩٥٨ إلى العام ١٩٦٤. وبين السادس من آذار ١٩٥٩ والسادس والعشرين من نيسان ١٩٦٤ قام لوبريه بـ٢٥ زيارة عمل إلى بيروت، ٢٠ منها توزّعت على المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٣.[٩٩]

٩٦) Nawaf KABBARA, *The Chehabism in Lebanon: The Failure of an Hegemonic Project 1958-1970*, PHD, Philosophy- Politic, in University England of Essex, 1988 pp. 109-110-111
٩٧) Cf. Philippe MIOCHE, *Le Plan Monnet, genèse et élaboration 1941-1947*, Publications de la Sorbonne, 1987
٩٨) واكيم بو لحدو، **شهاب القائد والرئيس**، مصدر سبق ذكره ص.٤٥
٩٩) Mission IRFED, Archive de la fondation des archives nationales, Beyrouth, Immeuble Piccadilly

لقد كرّس الأب لوبريه معظم عمره لقضايا التنمية. والجزء الأعظم من كتاباته الغزيرة يعالج قضايا اجتماعية واقتصادية، وكتاباته متأثرة بالتراث المسيحي التومي (توما الإكويني) وبالماركسية. وقد وصفه كمال جنبلاط في مذكراته بـ«الكاهن الأحمر».[١٠٠] تتلمذ الأب لوبريه على الاقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو[١٠١] الذي «جسّد بالنسبة إلى الأب الدومينيكاني القامة الكبيرة في الاقتصاد حتى نهاية حياته، النموذج النظري لتفكيره هو في هذا المجال. إنّه أيضاً رمز الاقتصاد الحديث بالنسبة إلى الكثير من المثقفين الشباب اللبنانيين (الجيل الذي كان يقل عمره عن ٤٠ سنة العام ١٩٥٨) وممّن يشاركون في مغامرة التخطيط الشهابية».[١٠٢]

العام ١٩٦٣ نشر لوبريه واحداً من أعماله النظرية «من أجل حضارة متضامنة»، وفيه يعرض لإيديولوجيات القرن الكبرى، الشيوعية، الرأسمالية والقضايا المتّصلة بالوسط العمالي والريفي وفق منظور مسيحي عام.[١٠٣] ولكن ما سمح له أن يكون معروفاً في فرنسا والعالم بأكمله، أعماله العلمية المتعلّقة بالتنمية. إنّ نظرته للتنمية التي عرضها في «ديناميكية ملموسة للتنمية»،[١٠٤] طبقت في لبنان بين العام ١٩٥٩ والعام ١٩٦٤. الفكرة الرئيسة في الكتاب هي أنّ التنمية يجب ألاّ تكون هدفاً بذاتها، بل إنّ هدفها الجوهري هو الرفاه (الحياة الأفضل) للجماعة البشرية. إنّ غاية التنمية هي دعم النمو الاقتصادي، الاجتماعي، الصحي، الثقافي، المدني وإلغاء الاختلال الثقافي الذي يبقى الحاجز الرئيس أمام تقدّم الشعوب المتخلّفة.

في رده على طلب الرئيس شهاب شرح القواعد التي تمَّ توجيه بعثة إيرفد الأولى على أساسها، يوضح الأب لوبريه غاية التنمية في بيان مرسل في أيلول عام ١٩٦٠، يشرح من خلاله أنّ «(غاية التنمية) هي سلسلة من المراحل التي تجتازها جماعات الشعب المختلفة من وضع أقل إنسانية إلى وضع أكثر إنسانية».[١٠٥]

١٠٠) Kamal JOUMBLATT, *Voilà, mon testament*, Première édition, stock, Paris, 1978, traduit par la fondation Al watan al arabi, p. 71

١٠١) Cf. François PERROUX, *L'Economie du XXième siècle*, PUF, 3éme édition, 1969

١٠٢) Jean-Marc FEVRET, *L'influence française sur la politique économique Libanaise au temps du Chéhabisme (1958- 1964)* MASTER 2 de Sciences Politiques, Université de Marne-La-Vallée 2005-2006, non publié p. 33

١٠٣) Louis LEBRET, *Pour une civilisation solidaire*, Editions Ouvrières, Paris, 1963

١٠٤) Louis LEBRET, *Dynamique concrète du développement*, Editions Ouvrières, Paris 1961

١٠٥) بعثة إيرفد، مرجع سبق ذكره



إنّ غاية التنمية بالنسبة إليه هي تفجير الطاقات الكامنة للبشرية. وعندما يكون الإنسان قد غطّى جميع حاجاته، يصبح بالإمكان الكلام عن التنمية الشاملة. وهذه التنمية تتم من خلال المواءمة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وأشار الرئيس شهاب في رسالة وجّهها إلى الأب لوبريه في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٥، إلى «نمو إجتماعي يرتكز إلى الليبرالية الحديثة أي الليبرالية الموجّهة».[١٠٦]

وفي الواقع، إنّ التخطيط الذي وضع للبنان أخذ بالاعتبار أهمية القطاع الخاص في البلاد، وإشراكه في عملية التنمية. في هذه الظروف، وفق الأب لوبريه، سوف يحافظ لبنان على تراثه الليبرالي، ويضع نفسه على سكّة التنمية. «لبنان ليس بلداً اشتراكياً ولن يكون. ومن الأهمية بمكان أن يلعب القطاع الخاص دوره».[١٠٧] وهو يوضح أيضاً أنّ «التنمية عملية مشتركة، يلعب فيها القطاع الخاص دوراً مهماً، ومن دون هذا الدور يكون التخطيط مستحيلاً».[١٠٨]

## ٢، ٣ – الرؤية الشهابية للتنمية

كان الرئيس شهاب يؤكد أمام معاونيه، أنه «من المتعذّر إجراء إصلاح سياسي جذري في بلد تسيطر عليه التناقضات السياسية والطائفية من دون ردود فعل سلبية. لذا وجد الوسيلة الفضلى لإنجاح خطوات الإصلاح، إحداث تغيير في المعطيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية وإنهاء مناطق الأطراف، كي يكون في وسع المجتمع تقبّل التحوّل في نظام الحكم ومؤسساته. التغيير المنشود يكون من خلال البيئة الإجتماعية وليس المؤسسات، معلّقاً آمالاً على أن يُفضي ذلك إلى منح الوحدة الوطنية مداها المتشعّب سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً، وليس عبر المساواة والمناصفة في وظائف الإدارة بين الطوائف اللبنانية فحسب.»[١٠٩]

١٠٦) Malsagne STEPHANE, *Le chéhabisme sous la présidence de Fouad Chéhab*, Mémoire de maîtrise en Histoire, Paris Sorbonne, 1992 p.p 33-34

١٠٧) بعثة إيرفد، مرجع سبق ذكره

١٠٨) المصدر نفسه

١٠٩) نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار–مؤسسة فؤاد شهاب، الطبعة الثالثة، ٢٠١١ ص ٤١١

أكّد تقرير بعثة (ايرفد) فكرة الرئيس شهاب وعدد من المفكرين الذين سبقوه القائلة بأنّ الخلافات والتوترات السياسية والطائفية في لبنان تعود إلى سبب رئيس يتمثّل بالتخلّف الاجتماعي – الاقتصادي والاختلال التنموي بين الطبقات الاجتماعية والمناطق المختلفة.

إنّ «المعجزة اللبنانية»، والتنمية الظاهرة في جزء من العاصمة كانا يخفيان أوضاعاً اقتصادية واجتماعية خطيرة: نمو ديمغرافي بين ٢،٣٪ و٢،٧٪، نزوح كبير من الريف، هجرة واسعة، احتكار اقتصادي من قِبَل العاصمة، اختلال في القدرة الشرائية بين اللبنانيين، امتياز قطاع الخدمات على القطاعين الزراعي والصناعي رغم أنّ نصف اللبنانيين يعمل ويعيش في الزراعة. ومما كشفه التقرير هو أنّ: «الاختلال في القدرة الشرائية وفي نوعية الحياة بين المناطق الريفية والأحياء الشعبية في المدن، والتي تضم سكاناً بغالبية سنّية وشيعيّة، كان صارخاً بالنسبة للقدرة الشرائية ونوعية الحياة لدى البورجوازية والطبقات الوسطى التي تعيش في بيروت وفي المدن والقرى ذات الغالبية المسيحية».[١١٠]

ولم تقتصر مهمة بعثة ايرفد على التقرير الأوّل، بل تمّ تكليفها للمرّة الثانية العام ١٩٦١ بهدف اقتراح حلول حقيقية، عبر المشاريع والقوانين الضرورية لتحقيق تنمية اجتماعية – اقتصادية شاملة في لبنان. وكرّس الرئيس شهاب ما تبقّى من ولايته لتحقيق إستراتيجية ومشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية اقترحتها بعثة ايرفد.[١١١]

وضع الأب لوبريه تقريراً موجزاً من جزءين يتضمّنان دراسة شاملة تتناول الإمكانيات المادية والبشرية للبلاد؛ كما يعطيان فكرة عن حاجات مختلف المناطق لكي تبلغ درجة من التنمية المقبولة. أراد هذا التقرير وضع حدٍ للارتجال والفوضى على كافة مستويات بناء وتنفيذ المشاريع، ولتدخّل الزعماء السياسيين الذين يفضّلون مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة. لقد شكّل هذا التقرير منعطفاً تاريخياً لأنّه وضع القواعد العملية للفلسفة المتعلقة بكل تنمية شاملة ومتوازنة. لقد شكّلت مراكز الاستقطاب المحور المركزي الذي كانت تنمو حوله الحياة الاجتماعية والاتصالات والإدارات الحكومية. وسوف يمهّد هذا الاستقطاب للامركزية التي تساعد على تنفيذ التنمية.[١١٢]

---

١١٠) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره ص ٥١
١١١) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره ص ٥١
١١٢) بعثة إيرفد، مرجع سبق ذكره



كانت القضية الاجتماعية الهمّ الأساس للرئيس شهاب، وتمثّلت المظاهر الرئيسة لهذه القضية بالنزوح السكاني من الأرياف نحو المدن بحثاً عن العمل والحياة الأفضل، وتجمُّع هؤلاء في الضواحي وبعض أحياء المدن في أوضاع سكنية وصحّية غير مقبولة. وقد طبّق سياسة اجتماعية نفذت على مراحل، وعلى شكل استراتيجية لخمس سنوات، بهدف تنمية الأرياف ودفع السكان للبقاء فيها من خلال تأمين ظروف حياة لائقة.[١١٣]

لقد أسّس في السنة الأولى من ولايته مكتب التنمية الاجتماعية للاهتمام بالأيتام، بالإضافة إلى مراكز اجتماعية مناطقية تهتم بإجراء دراسات للمشكلات الاجتماعية المحلية، وتدريب سكان هذه المناطق على الغوث والمساعدة الاجتماعية. ضمّ هذا المكتب عدداً كبيراً من المتطوعين، وكانت واحدة من مهمّاته تقوم على تشجيع العمل اليدوي والإنتاج الحرفي المحلي.[١١٤] بالإضافة لذلك لم يقتصر الاهتمام الاجتماعي على الأرياف والمناطق الطرفية، لكنّه شمل ضواحي المدن الكبيرة وبخاصة الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث تجمّع عشرات آلاف النازحين القادمين من الريف، كما اللاجئين الفلسطينيين والعمّال الأجانب في ظروف سيئة، ما دعا إلى تسمية الضاحية بـ«حزام البؤس».[١١٥] كانت بيروت والمدن الكبرى محاصرة بالبؤس، وكان مستوى حياة الطبقات الوسطى في المدن متدنياً، وكانت المطالبات العمالية والنقابية شديدة الكثافة مع نهاية سنوات الخمسينات.

وكانت إحدى مبادرات الرئيس شهاب لحل المعضلة الاجتماعية، رفع الحد الأدنى للأجر من ٩٤ ليرة لبنانية إلى ١٢٥، وتأسيس لجنة مكلفة بمتابعة موضوع الأجور وارتباطها بغلاء المعيشة. كما أصدر قانوناً خاصاً بالعمّال الأجانب من أجل حماية اليد العاملة الوطنية.

ومن الطبيعي أن تكون النقابات العمالية قد استقبلت بالإيجاب هذه الإصلاحات؛ لكن أرباب العمل والبورجوازية التجارية رفضتها.[١١٦]

---

١١٣) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره ص ١٠٣
١١٤) Kamal JOUMBLATT, *Voilà, mon testament*, op.cit. pp.101-102
١١٥) المصدر نفسه، ص. ١٠٣-١٠٤
١١٦) Kamal JOUMBLATT, *Voilà, mon testament*, op.cit. pp.101-102

## ٤،٢ – هكذا فهمت الشهابية النظام السياسي اللبناني

«في الإمكان عبر الدولة تحقيق وطن ومواطنيه عوض أن نبدأ عكس ذلك الذي هو أصعب بالنسبة إلينا في لبنان في هذا الوقت.»[117] لاحظ الرئيس شهاب أنّ المجتمع اللبناني كان مجتمعاً مضطرباً ويمر في مرحلة انتقالية، تسوده الفردية الحادّة والطائفية اللتان تعود أسبابها للاحتلال الطويل الأمد للبلاد الذي شجّع اللبنانيين على اللجوء إلى الحماية الفردية في ظل غياب حماية الدولة. «وكان من الطبيعي أن تصب هذه الضرورة في المصب الديني حيث تشكّل الطائفة تجمعاً بديلاً ومقبولاً، بوسعه التصدي لعدائية الغريب... إذْ في لحظات الخطر، لا يشعر الفرد بالحماية إلاّ بين جماعة تقاسمه ذات المعتقد الروحي، وذات المشاعر».[118]

وهكذا مع التباعد بين المواطنين ووهن السلطة، اعتاد اللبناني أن يواجه المشكلات بنفسه ومن خلال انتمائه البدائي من دون اللجوء إلى سلطة الدولة. لقد فهمت الشهابية أنّ ولادة الحس المدني والتفاهم الوطني تواجههما عقبات يجب تذليلها بصورة مدروسة، وأنّ طبقات الشعب كافة يجب أن تستفيد من الخيرات التي ينتجها الاقتصاد الوطني. وهكذا فقد سعت الدولة الشهابية إلى تضييق الفجوات في نوعية الحياة بين مختلف الطبقات من أجل إلغائها، وذلك من خلال الإلحاح على تنمية المناطق الطرفية.[119]

وفي الوقت نفسه، تتميَّز الشهابية بالحد من ليبرالية المجتمع اللبناني التي تكرِّس حرية الفرد. هذا التقييد يتجسَّد من خلال جملة من الإجراءات تستهدف توجيه المبادرات الخاصة والمصالح الفردية والفوضوية. لقد فرضت الدولة نفسها ناظماً يعيِّن موقع وهدف كل جهد شخصي، وقد اعتقدت الشهابية، من خلال وحدة المواطنين، برسالة الدولة التي لا يمكن أن تتحقق إلاّ من خلال تنمية شاملة ومتوازنة. وقد حافظت سياسة التخطيط، التي مارستها من أجل حفز التنمية، على مبدأ الليبرالية الاقتصادية.

وفق هذا المبدأ، أعطت الاستراتيجية الشهابية فعالية كبرى للدولة لكي تستطيع تقييم وتصحيح توزيع الثروات الوطنية. إنّ «التنسيق والتعاون بين الوزارات على أساس استراتيجية مشتركة، والإصلاح الإداري وتطوير اللامركزية الإدارية»، «ميّز أسلوب

١١٧) نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار–مؤسسة فؤاد شهاب، ٢٠١١، ص. ٤٠٩
١١٨) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، بيروت، ١٩٨٠ ص.١٢٢
١١٩) المصدر نفسه، ص. ١٢٢–١٢٣



الشهابية في بحثها عن النخب بهدف السماح لها بأن تلعب دورها، وهذا ما أضفى دينامية على عمل الحكومة وأجهزتها الإدارية. سمحت هذه السياسة للنخبة ببلوغ المراتب العليا في الدولة، والمسؤوليات العامّة الكبرى. ولم يكن الياس سركيس الأوّل من بين هذه النخبة ولن يكون الأخير».[120]

إنّ الانهمام بالاختلال الاجتماعي الذي يمس عمق الكيان الوطني، يتأتّى من النمو الظاهر للقطاع المصرفي والتجاري على الرغم من انعكاساته الإيجابية على الاستقرار النقدي وازدياد الناتج القومي. كما أنّنا لا نستطيع اعتبار هذا النمو ثابتاً ودائماً لأنّه يُنتج توترات وعدم مساواة بين القطاعات المشاركة في الدورات الاقتصادية. ومن دون التخلي عن فعالية المبادرة الفردية، لم تتردّد السياسة الشهابية في التدخّل بصورة مباشرة عندما كان الأمر يتعلق بقضية تعرقل سير البنية الطبيعية، المادية أو الثقافية للبلاد. يُضاف لذلك أنّ الشهابية بنت أجهزة تستهدف إجراء دراسات تسمح للدولة بمعرفة الوضع الحقيقي في البلاد، وتجنّب التقديرات الخاطئة التي تؤدي إلى خسارة الجهد والوقت.[121]

وأمّا على الصعيد السياسي فالرئيس شهاب كان يطرح على نفسه السؤال بشأن جوهر الديمقراطية اللبنانية، وعلى هذا السؤال يردّ أحد أعمدة الشهابية عام ١٩٦٠: (...) نحن نفخر بكوننا ديمقراطيين، ونعتقد بأنّنا كذلك. وربما وبمعنى ما نحن هكذا في الواقع (...) يبدو لبنان وكأنّه الجزيرة الأخيرة للحرّية، والملجأ الأخير للنقد الحر والتعبير الحر. حتى ولو كانت ديمقراطيتنا ذات خصوصية، ولا زالت ترتكز بجوهرها على البنى الاقطاعية والعشائرية، ولا زالت تنقصها قاعدة كل نظام برلماني: ايديولوجيات سياسية تمثّلها أحزاب منظمة على المستوى الوطني.[122]

لم يكن للديمقراطية اللبنانية أن تبقى إلاّ بفضل نظام تفاوضي أفضى إلى وضع شؤون الدولة وصراعات السلطة بيد رجل واحد. وهذا ما تمّ فرضه من خلال البناء الاجتماعي–السياسي لهذه الديمقراطية، التي تتميّز بالانقسامات الطائفية التي منعت قيام أحزاب سياسية غير طائفية على الصعيد الوطني.

١٢٠) المصدر نفسه، ص. ١٢٤
١٢١) المصدر نفسه، ص. ١٢٤
١٢٢) Georges NACCACHE, op.cit. p. 391

إنّ هذا التراكم التاريخي الذي قاد إلى تعظيم سلطة الرئاسة وتضخيمها، إنّما يعود إلى ما قبل العام ١٩٥٨. إنّ ازدياد سلطة رئيس الجمهورية لم يحصل من خلال العنف أو الاستحواذ على السلطة بالقوّة، ولم يولد من خلال ظروف استثنائية، ولكنه كان ثمرة ضغوط تعود إلى ضرورات عميقة مرتبطة ببناء البلد نفسه. وهذا ما ولّد نظام، «... إنتهى بتسليم الامة والحكم في خلافاتها إلى سلطة رجل فرد.»[١٢٣]

## ٣ – مبادئ الشهابية

لم يمتلك الرئيس شهاب نظرية عامّة في السياسة وعلم الاجتماع. وكانت قناعاته السياسية جملة من الأفكار المكتسبة عبر قراءاته المتنوّعة، ومواقفه والأحداث الحقيقية التي عايشها. ولكن غياب النظرية لا يعني أنّ الممارسة المباشرة للسياسة كانت مجرّد ردّة فعل على أوضاع تتشكّل أو أنها كانت ارتجالاً. لأنّ معايير هذه الممارسة ارتكزت على فهم أخلاقي للسياسة من جهة، وسيطرة فكرة الدولة ومصالحها من جهة أخرى.

لقد كانت للرئيس شهاب نظرة إنسانية للمجتمع، فهو كان مأخوذاً بفكرة العدالة، ومنحازاً للتنمية كما كان يفهمها. وتتميّز ولايته الرئاسية عن غيرها من الولايات بخصائص عدّة. إحدى هذه الخصائص تتمثّل بالشخصية غير السياسية للرئيس شهاب، علاقته غير النمطية مع الوسط السياسي، أسلوبه في الحكم، مبادئه المتعلقة بالأمّة، نظرته إلى القضايا الانمائية التي تمت ترجمتها إلى مشاريع وإنجازات تمّت خلال ولايته. لقد اجتمعت هذه المبادئ تحت راية «النهج»، وبات كل الذين اعتنقوا هذه المبادئ يُعرَفون بـ«النهجيين»، ويمكننا أن نعدد مبادئ «النهج» على الوجه الآتي:

### ٣، ١ – الاستقلال والسيادة

كان الرئيس شهاب مشدوداً دوماً إلى الاستقلال والسيادة الوطنية. وفي العام ١٩٥٨ قرّر كقائد للجيش إدارة المدافع نحو جنود البحرية الأميركية (المارينز) عندما اقتربوا من شاطئ بيروت من دون علم مسبق للجيش. وكتب روبرت مورفي في هذا السياق: «بعض

١٢٣) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، مرجع سبق ذكره ص. ٢٠٦-٢٠٧



اللبنانيين اعتبر القوّات الأميركية جيش احتلال، وعدد من ضباط هيئة الأركان قرّر أن يقاوم تدخلنا. إنّ جنود بحريّتنا، وبعد إنزالهم في مطار بيروت وصلوا إلى المدينة من خلال الطريق الوحيدة الموصلة إليها، من دون أن يلحظوا أنّ دبابات عدّة كانت متموضعة ومزوّدة بأوامر إطلاق النار على رجالنا.» علم ماكلنتوك[١٢٤] بالأمر في اللحظة الأخيرة فاتصل مباشرة بالجنرال شهاب وأقنعه بالذهاب إلى هذه الوحدة العسكرية مع الاميرال هولواي[١٢٥] (...) وصل شهاب إلى المكان وأعطى أمره بعدم إطلاق النار».[١٢٦]

كما وأصرَّ الرئيس شهاب على أن يكون لقاؤه الوحيد مع عبدالناصر على الحدود السورية اللبنانية وليس في العاصمة بيروت. وأدّت المقابلة بين الرئيسين إلى تفاهم شفهي يطوي صفحة الخلاف واختبارات القوّة التي طبعت العلاقات اللبنانية المصرية. فالرئيس اللبناني تعهّد بعدم اتخاذ مواقف ضدّ الجمهورية العربية المتحدة، وعدم مجابهتها على المسرحين العربي والدولي، وأن يتبع بسياسته الخارجية خط الحياد التام، أي أن يعود، بمعنى ما، إلى ما قرّره الدستور. وهو طلب بالمقابل أن يحترم عبدالناصر استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه. وفي نهاية اللقاء صدر بيان مشترك من ثلاث نقاط، وفيها أنّ البلدين يعبّران عن «الرغبة في تأكيد علاقات الاخوة والتعاون المثمر» التي تجمع بينهما و«تدعيم استقلاليهما وسيادتيهما وسلامة أراضيهما» وذلك في «اطار الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة» وهما يؤكدان ضرورة «تقوية التضامن العربي ودعم القضية العربية والدفاع عنها» وفي النهاية يعلن الطرفان عن تصميمهما على إيجاد «وفي أقرب وقت حلولاً ملموسة» للمشكلات الاقتصادية العالقة بينهما.[١٢٧]

وإبان كامل ولايته كان هذا الالتزام واضحاً من خلال العلاقات اللبنانية بالبلدان العربية والأجنبية، ورفضه لتدخّل السفارات العربية والأجنبية في سياسة لبنان الداخلية. وتعليقاً على الانتقادات بشأن التأثير الكبير للسفير المصري الذي كان يُسمّى بـ«المفوّض السامي»، يقول باسم الجسر إنّ هذه الانتقادات كان مُبالغاً بها لأنّ السفير المصري في تلك الحقبة كان يمثّل عبدالناصر الذي كان «رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وزعيماً سياسياً

١٢٤) روبرت ماكلنتوك، سفير الولايات المتحدة الأميركية في بيروت
١٢٥) جيمس ل. هولواي، قائد القوات الأميركية التي نزلت في لبنان
١٢٦) Robert MURPHY, *Un diplomate parmi les guerriers*, Robert Laffont, Paris,1965, p.423
١٢٧) **الاوريون**، ٢٦ آذار ١٩٥٩

عربياً وشعبياً كبيراً، تتأثّر به سياسياً الشعوب العربية كافة بالإضافة إلى نصف الشعب اللبناني. لم يكن الرئيس شهاب يستطيع إلاّ أن يأخذ بالاعتبار هذه الحقيقة، التي لم تكن لتمسَّ بأي حال السيادة الوطنية، إلاّ في أعين أولئك الذين عارضوا الناصرية».[128] بعد الانفصال في الجمهورية العربية المتحدة وإقامة حكومة سورية معادية للناصرية، إجتازت العلاقات اللبنانية السورية مرحلة حرجة، وكان الرئيس شهاب موضوع تجاذب في الصراع بين دمشق والقاهرة.

### ٣،٢ – الوحدة الوطنية

«إن بناء المجتمع لا يقوم إلا ببناء الوحدة الوطنية. وبناء الوحدة الوطنبة لا يقوم إلا ببناء المجتمع.»[129] كان الرئيس شهاب فى خطاباته، يكرّر باستمرار تعابير من مثل «الوحدة الوطنية»، «الميثاق الوطني»، «التفاهم الوطني».. وهو مدرك تماماً أنّ هذه الوحدة يجب أن تُبنى من خلال الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وهكذا فإنّه يذكر في ٢٣ أيلول ١٩٥٨: أن «ليس من واجب ألزم على اللبنانيين من الحرص عليها (الوحدة الوطنية)، والسعي إلى دعمها، ولا من جريمة في حق الوطن أشنع وأخطر من العمل على هدمها أو التفريط بها.»[130] في خطابه الأوّل للأمّة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨، ألحَّ الرئيس شهاب على أنّ الثقة بالنفس والوحدة كانا «سلاح الشعب اللبناني الغالب في وجه القوة.»

لم يكن الرئيس شهاب ينظر إلى الوحدة الوطنية بكونها مجرّد العيش معاً أو التعايش السلمي بين الطوائف، بل أنّها تقوم على ركيزتين أساسيتين، وهما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وعبر خطاباته أمام الضباط أو بمناسبة عيد الجيش، كان يلحّ على الديمقراطية، والدستور والنظام البرلماني والشرعيّة. يقول في مناسبة عيد الاستقلال ١٩٦٠: «إنّ الاستقلال الحق لا يؤخذ ولا يعطى. إن الاستقلال يبنى».

١٢٨) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره ص. ١٠٨ – ١٠٩
١٢٩) **مجموعة خطب الرئيس شهاب** ص ٨٤
١٣٠) المصدر السابق، ص ١٢



### ٣،٣ – الشرعية الدستورية

كان الرئيس شهاب يحرص على تطبيق الدستور بأمانة ودقّة وذلك قبل وبعد وصوله إلى سدّة الرئاسة. ومنذ تعيينه على رأس الجيش منذ العام ١٩٤٥ وعبر تعاونه اللصيق مع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح حتى العام ١٩٥٢، في الوقت الذي شهدت البلاد العربية انقلابات عسكرية متتالية. بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري وتسميته (الجنرال) على رأس الحكومة المؤقتة، لم يستغل الفرصة لفرض حكومة عسكريّة وبالتالي السيطرة على النظام.

خلال أزمة العام ١٩٥٨، وبينما كان قائداً للجيش، حمى القصر الرئاسي والمؤسسات الوطنية، ولكنه رفض استخدام العنف ضدّ المتظاهرين. بقي مخلصاً للشرعية وللدستور، ورفض بعد انتخابه، البدء بولايته قبل نهاية ولاية الرئيس شمعون. وأتى رفضه لتجديد ولايته العام ١٩٦٤ ليؤكد مرّة أخرى تعلّقه بالدستور واحترامه العميق لنصوصه.[131] ولكن: «قال عبارته الشهيرة لرئيس مجلس النواب الذي أتى يستشيره: ماذا يقول الكتاب (الدستور)، نحن نطبق ما يقوله الكتاب أي أنّ علينا أن ندعو النوّاب لانتخاب رئيس جديد».[132] الرئيس شهاب أعطى دفعاً للميثاق الوطني، لأنّه كان مقتنعاً بضرورة التجاوب مع أماني الطوائف الإسلامية التي كانت تطالب بالتقاسم الطائفي المتساوي للمواقع الإدارية، وبتغيير القانون الانتخابي كي يعكس تمثيلاً طائفياً أكثر إنصافاً. وهكذا فإنّ إصدار المراسيم التشريعية العام ١٩٥٩، أتى «تكريساً للنظام الطائفي وللمحتوى الطائفي للميثاق الوطني».[133]

وفي الواقع أقرّ القانون الانتخابي الجديد الدائرة المتوسطة (القضاء)، العائدة إلى القائمقامية بعد رفض الأحزاب السياسية للدائرة الكبرى التي تساوي المحافظة، وأجرى إصلاحات في العملية الانتخابية (الغرفة العازلة، البطاقة الانتخابية). وخلال ولايته كانت الحكومات تتشكّل بعد المشاورات النيابية تأكيداً للعُرف السياسي والطائفي، وكانت الانتخابات التشريعية تجري في وقتها، كما أنّ اهتمامه بالانتخابات البلدية يؤكد

١٣١) **مجموعة خطب الرئيس شهاب** ص. ١١٤
١٣٢) باسم الجسر، **فؤاد شهاب** مصدر سبق ذكره ص ١١٤
١٣٣) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، مصدر سبق ذكره ص. ٢١٠

إيمانه بالديموقراطية واللامركزية.[١٣٤] ورغم فترة قصيرة من الرقابة على الصحافة فرضتها ظروف استثنائية لم يصدر أي قانون يستهدف التضييق على حرّية الصحافة، وهو في الواقع رفض مشروعَي قانون يتعارضان مع حرّية الصحافة، الأوّل[١٣٥] كان يتعلق بالرقابة على موارد الصحافة، والثاني كان يرمي إلى تحديد عدد الصحف.

### ٣ ، ٤ – التوازن السياسي والاجتماعي – الاقتصادي

كان التوازن واحداً من الهموم الداخلية. «هذه الكلمة وحدها، تدل على وجود فئتين قد يصعب دمجهما في بوتقة واحدة. لذلك وجب، على الأقل، إحلال التوازن.»[١٣٦] يمكن حماية الوحدة الوطنية من المزايدات الطائفية من خلال إقامة توازن طائفي وتوزيع متساوٍ للمقاعد الوزارية، والتمثيل البرلماني والمواقع الإدارية، إلى جانب التوازن بين حقوق وصلاحيات القيادات الدينية في مجال الأحوال الشخصية والمساعدات الاجتماعية والتقاليد. كل هذا بهدف الوصول إلى وحدة وطنية تتأسس على المواطنة والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة والمتوازنة التي من شأنها السماح بتجاوز النظام الطائفي. وهذا ما يفترض استراتيجية كاملة تتطلب وقتاً.[١٣٧]

إنّ القانون الانتخابي الذي أبعد قسماً كبيراً من الزعماء المسلمين التقليديين، تمَّ إصلاحه من خلال زيادة عدد النوّاب من ٦٦ إلى ٩٩. واعتبر القضاء دائرة انتخابية بهدف التقليل من تأثير الإقطاع السياسي والمال الانتخابي. ومن خلال هذا القانون كذلك، يتم انتخاب النائب من قِبَل الطوائف المختلفة ما يجبر (المرشّح) على صوغ خطاب سياسي معتدل.

توفيق كفوري يستشهد بإدمون رباط قائلاً: «ان تفكير الرئيس شهاب كان مشبعاً بضرورة ازالة شعور الغبن من قلوب المسلمين، فأخذ بصيغة المناصفة في الوظائف، بين المسلمين والمسيحيين، وهي صيغة مستقاة من الواقع اللبناني».[١٣٨] ومن هنا أتى تطبيق

١٣٤) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**... مصدر سبق ذكره، ص ١١٤
١٣٥) اقترحه كمال جنبلاط بعد المحاولة الانقلابية التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي
١٣٦) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٥
١٣٧) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**... مصدر سبق ذكره ص ١١٦
١٣٨) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٨



التوزيع المتساوي للوظائف العامة بين المسيحيين والمسلمين ثم التوزيع النسبي في جانب المسلمين بين السنّة والشيعة والدروز وفي الجانب المسيحي بين مختلف الطوائف المسيحية. إنّ هدف هذه الدقّة في التوزيع الطائفي هو بالإضافة لإقامة توازن حقيقي في الإدارات العامة، تلبية مطالب المسلمين، تجاوز النظام السياسي الطائفي خلال عشر أو خمس عشرة سنة، وتحرير الإدارة العامة من الطائفية ومن الزبائنية السياسية.

كذلك شكّل الرئيس شهاب حكومات كانت تمثّل كل الطوائف، والمناطق والمجموعات السياسية الحزبية والبرلمانية وفق مبدأ «لا غالب ولا مغلوب». المواقع الوزارية المهمّة كانت توزّع وفق معيار التوازن الطائفي، وكان الرئيس شهاب حريصاً على أن تضم الحكومات «الكتائب» بشخص بيار الجميّل و«الحزب التقدمي الاشتراكي» بشخص كمال جنبلاط، مع رئيس وزراء تقبله غالبية السنّة، ووزراء شيعة يمثّلون قوى سياسية شيعيّة.[١٣٩]

### ٣ ، ٥ – دور لبنان العربي وسياسته الخارجية

«إن الإخلاص والصراحة في علاقتنا بالبلدان العربية الشقيقة، والكرامة والصداقة في جميع علاقاتنا الأجنبية، هي أسس جديرة بتوفير حياة هنيئة لوطننا لبنان، يتأمن فيها الإزدهار والسلام والطمأنية والعزة. وهي كفيلة بأن تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلدان العربية والعالم.»[١٤٠] من خلال هذا الموقف يبدو الرئيس شهاب حريصاً على روح الميثاق الوطني مثله مثل بشارة الخوري وحميد فرنجية وشخصيات عديدة ناضلت من أجل استقلال لبنان. لقد كان يعتبر أنّ استقلالية لبنان تتطلب سياسة تضامنية مع البلدان العربية عندما تتفق على موقف قومي عربي مشترك، وسياسة حياد بين هذه البلدان عندما يفترقون في ما بينهم، أو في علاقاتهم مع البلدان الأجنبية.[١٤١] وكان الرئيس شهاب يؤمن باستقلال الكيان اللبناني وبانتمائه إلى القومية العربية. إنّ عروبة لبنان كانت تمر بتضامنه مع البلدان العربية وإخلاصه للقضايا القومية العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية.

١٣٩) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧
١٤٠) من خطاب الرئيس شهاب، ٤ آب ١٩٥٨
١٤١) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠

وبالنسبة إلى إسرائيل، كان الرئيس شهاب مدركاً لخطرها، وكان حريصاً على اتفاق الهدنة نتيجة ضعف لبنان العسكري، ولكنه لم يتردّد العام ١٩٤٨ في المشاركة في حرب فلسطين، أو في المشاركة العام ١٩٦٤ في تأسيس القيادة العربية المشتركة ذات الوظيفة الدفاعية.[١٤٢]

مارس الرئيس شهاب سياسة انفتاح باتجاه القوى العظمى. واعتبر البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي بلداناً صديقة. وأمّا بخصوص الولايات المتحدة فالتعاون كان ودّياً ولكن متحفّظاً.[١٤٣] ومع سياسة الجنرال ديغول المنفتحة تجاه العرب، طوّر لبنان علاقات مكثفة مع فرنسا على المستويات كافة وبخاصة المستوى الثقافي، علماً أنّ سياسة التعاون مع فرنسا نالت رضى المسيحيين والمسلمين.[١٤٤]

إنّ شعار «لا للشرق ولا للغرب» الذي كان يعني العام ١٩٤٣ أنّ المسيحيين يتخلّون عن طلب الحماية من فرنسا، والمسلمين يتخلون عن الوحدة مع سوريا، هذا الشعار تمّت ترجمته من قِبَل الرئيس شهاب من خلال الحياد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. لكن هذا الحياد كان أقرب إلى التعاون الاقتصادي والثقافي مع الغرب وفرنسا، وعدم العداء للاتحاد السوفياتي.[١٤٥]

من خلال هذا الإدراك الواقعي والمتوازن لسياسة لبنان الخارجية، لم تحاول الشهابية لعب أدوار اقليمية ودولية تتجاوز قدرة لبنان، وامتنعت عن الانحياز في صراعات دولية وعربية، حتى لا تتعمق التناقضات الداخلية في البنية الاجتماعية والسياسية للبنان. لقد حاولت السياسة الشهابية أن تقيم هدنة طويلة وراسخة في السياسة الخارجية لكي تتفرّغ للقضايا الداخلية.

١٤٢) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ...، ص ١١١
١٤٣) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣
١٤٤) المصدر نفسه
١٤٥) باسم الجسر، **فؤاد شهاب، ذلك المجهول**... مصدر سبق ذكره، ص ٧٢



## القسم الثاني: الاستقرار الداخلي وعدم الانحياز

«إنّه جندي دُفع به إلى المسرح السياسي. في ظل انهيار المؤسسات، ووسط الأسى والخراب، دُفع إلى قمّة السلطة».[١٤٦] هكذا بدأت التجربة الشهابية في لبنان. لقد كان وضع البلاد في ٢٣ أيلول ١٩٥٨ حرجاً جداً: حرب أهلية، غضب شعبي، إدارة غير فاعلة وغير كفوءة، سلطة حكومية معطّلة.

> إن أول ما اطلبه من نفسي وما أطلبه من كل مواطن لبناني هو السعي بكل ما اتينا من جهد وطاقة للعودة بالبلاد إلى وحدتها الوطنية التي بقوتها حقق لبنان إستقلاله سنة ١٩٤٣، وثبت سيادته، ورسّخ كيانه، والتي انبثق منها ميثاقه الوطني، ذلك الميثاق الذي يبقى بما رسمه لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية ناصعة وخارجية حرّة الدستور ضمانة لمجد لبنان وهناء شعبه.
>
> وإذا كانت هذه الوحدة هي السلاح الأمضى الذي استعان به شعب لبنان لتحقيق الاستقلال وتوطيد السيادة الوطنية، فإن هذه الوحدة وما يرافقها من طمأنينة واستقرار ما تزال الأساس لكل عمل نستهدف منه اليوم ودائماً كل غاية مماثلة من غايتنا الوطنية وفي مقدمتها إنسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية.
>
> إن المساومة بين اللبنانيين، والإخلاص والصراحة في علاقتنا مع البلاد العربية الشقيقة، والكرامة والصداقة في جميع علاقاتنا الأجنبية هي أسس جديرة بتوفير حياة هانئة لوطننا لبنان يتأمن بها الإزدهار والسلامة والطمأنينة والعزة ...
>
> وكما علينا أن نرعى هذه الوحدة، علينا في سبيل بناء الدولة أن نرعى فضائل النزاهة والعدل والتجرد، وقواعد العلم والنظام والمساواة، فنجعلها تسود في مجتمعنا في كل مرافقه، كما نجعل روح المسؤولية والقيام بالواجب وحرمة المصلحة العامة تسود أداة الحكم بجميع فروعه.
>
> إننا إذا وطنّا النفس على أن نجابه واجبنا بما يتطلب من جهد طويل قاسٍ مستمرٍ، نكون قد سلكنا الطريق الذي يوصلنا إلى غايتنا الوطنية.[١٤٧]

إنّ هذا التصريح الأول للصحافة بعد إنتخابه رئيساً للجمهورية يعبّر كثيراً عن إرادة الرئيس شهاب في تغيير الواقع، ويمكن اعتباره مدوّنة سلوك الشهابية. ليس بإمكان لبنان أن يتهرب من كل شيء، وفي كل وقت. إنّ سياسة آباء الاستقلال تمثّلت بالتهرُّب من

١٤٦) Georges NACCACHE, «un nouveau style: le chéhabisme»,op.cit. p. 390
١٤٧) **مجموعة خطب الرئيس شهاب ١٩٥٨ - ١٩٦٤** ص. ٩ -١٠ -١١

المشكلات. ولكن تجنّب المشكلة لا يعني حلّها؛ فبالإمكان أن نفعل ذلك لبعض الوقت ولكن ليس إلى ما لا نهاية. يجب إذاً، تحديد استراتيجية للبنان تتأسّس على فكرة الأمّة القويّة. أمّة قويّة، حكومة قويّة، شعب قويّ، هذا ما هو مُلحّ.

يؤكد بيار ليوتي أنّه «بعد فاصل ١٩٥٨، لم يُلين الازدهار عريكة النفوس. لقد فهم هذا البلد سرعة متطلبات حرّيته، هذه الحرية التي تشكّل، وفق لابروير، «خيار العمل».[١٤٨]

إنّ العامين الأوّلين من ولاية شهاب كُرّستا لاستعادة الوحدة الوطنية التي خرجت مرضوضة ومتشققة بعمق من انتفاضة ١٩٥٨. وفي الواقع، «يبدو بعد شهور ستة من المحن، انّ اللبنانيين تلقّوا محفزاً خفياً».[١٤٩]

العام ١٩٦٠، فاجأ فؤاد شهاب البلاد بتقديم استقالته من الرئاسة. كان يعتبر أنّه أنجز مهمّته التي انتخب من أجلها: إعادة السلام والوفاق إلى البلاد. لكن الطبقة السياسية والشعب رفضا بصورة جماعية هذه الاستقالة وأقنعوه بالعودة عنها. وهكذا فإنّ المرحلة الأولى من استراتيجية النهوض الوطني تمثّلت بترميم الوحدة الوطنية والحفاظ عليها من خلال توسيع التمثيل والتوزيع المتساوي للمراكز الإدارية. وقد تمّ تشجيع الاستقرار الداخلي وتمتينه من خلال سياسة الحياد التي مارسها نظام شهاب على الصعيد الخارجي. إنّ سياسة الحياد الإيجابي للبنان في شرق أوسط تسوده الأزمات المتعدّدة، شرط ضروري للاستقرار الداخلي وعبر ذلك تخفيف الانقسام الطائفي.

### ١ – توسيع التمثيل كعامل استقرار

إنّ انتخاب فؤاد شهاب ألغى نظرياً، مبرّر الانتفاضة، لأنّ الأطراف كافة وصلت إلى قناعة بأنّ القائد الأعلى للجيش في الوضع القائم كان الرجل الوحيد القادر على توحيد البلاد وإعادة الهدوء وعمل المؤسّسات من جديد. ففي اليوم التالي لاستلام شهاب السلطة، أي في ٢٤ أيلول، تشكّلت حكومة من ثمانية أعضاء[١٥٠]، برئاسة رشيد كرامي

١٤٨) Pierre LYAUTEY, *Histoire du Liban*, op.cit. p. 45

١٤٩) المصدر نفسه ص ٥٠

١٥٠) كانت تضم الرئيس رشيد كرامي (الداخلية والدفاع الوطني بالإضافة لرئاسة مجلس الوزراء)، فيليب تقلا (وزارة الخارجية)، شارل حلو (الاقتصاد الوطني والاعلام)، محمد صفي الدين (تربية وطنية وصحة)،



زعيم انتفاضة طرابلس. سوف يتم الجدال طويلاً حول ما إذا كانت الحكومة «متوازنة»، وإذا كانت قد تساوت بين قادة «الثورة» وأخصامهم. وهي في الواقع لم تكن تضم سوى ممثل واحد للأولين ولم تضم أحداً من أنصار شمعون أو حلفائه كالكتائب، في وقت كان حزب الكتائب يشلّ البلاد من خلال انتفاضته ويظهر أنّه يشكّل قوّة سياسية وشعبية يستحيل عدم أخذها بالحسبان. وباستثناء كرامي لم يكن أحد من أعضاء الحكومة من بين قادة الحرب. وبالمقابل كانوا جميعاً، من جهة المسلمين إمّا أعضاء وإمّا قريبين من جبهة الوحدة الوطنية، ومن جهة المسيحيين إمّا حياديين وإمّا من أنصار الدستور أو القوّة الثالثة الذين عارضوا شمعون.

وغداة تشكيل الحكومة، وانطلاقاً من اعتباره أنّ تشكيلها على هذا النحو، يمنح «المتمرّدين انتصاراً غير مبرر» أعلن بيار الجميّل زعيم حزب الكتائب أنّ حزبه يعترض عليها ويدعو إلى استمرار الإضراب. وقد ساهمت عوامل عدّة في مفاقمة الشعور بالاختلال والخيبة والغبن والحرمان والتمرّد عند التيّار المسيحي المنضوي في الثورة المضادّة.

في البداية صرّح رشيد كرامي انّ هذه الحكومة تشكّلت «من أجل جني ثمار الثورة» ما أثار حفيظة الجميّل خصوصاً وأنّه يعتبر أنّ هذه (الثورة) بجانب كبير منها من صُنع الأجنبي، واستطاعت أن تتطوّر، لأنّ شهاب لم يرد القيام بقمعها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنّ الشارع المسيحي لم يكف عن ضبط نفسه طيلة الشهور التي كان فيها الشارع الإسلامي مهتاجاً.

وكان موقف الجنرال في مواجهة الثورة المضادّة شبيهاً بموقفه إبان الانتفاضة ضدّ الرئيس شمعون، لقد «أعطى الأوامر نفسها بمنع المتظاهرين من الاعتداء على المواطنين والمؤسسات الإسلامية في المناطق ذات الغالبية المسيحية».[١٥١]

الحل كان واضحاً: حكومة يعتبرها جميع الأطراف ممثّلة لهم واقعياً، كفيلة بوقف مسلسل العنف، وإعادة السلام وسلطة القانون، وتوليد إجماع سياسي من شأنه تجنيب

يوسف السودا (العدل والشؤون الاجتماعية)، رفيق نجا (المالية)، فريد طراد (الأشغال العامة والتصميم)، فؤاد النجّار (الزراعة والاتصالات).

١٥١) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سبق ذكره ص ص ٤٨ – ٤٩

لبنان اضطرابات جديدة، وعلى الرغم (أو بسبب) الوضع المتفجِّر، تطلَّب الأمر أسابيع ثلاثة من المفاوضات من أجل إيجاد صيغة حكومية جديدة. أبصرت هذه الحكومة النور في ١٤ تشرين الأول، وخلال أربع وعشرين ساعة، وفي ما يشبه السحر، عاد الهدوء. وضعت الحكومة الرباعية حدّاً للتظاهرات التي فهم اللبنانيون خلالها أنّ السلام يكمن في «التعايش والحوار الإسلامي – المسيحي من خلال تطبيق قواعد الميثاق الوطني».[١٥٢]

«إنّ الحكومة الرباعية» (رشيد كرامي، حسين العويني عن السنّة؛ بيار الجميّل، ريمون إدّه عن الموارنة) الخارجة بنصفها من المتاريس وبنصفها الآخر من الأوساط السياسية التقليدية، حملت إلى السلطة وجوهاً رمزية من الاتجاهين النقيضين بين الناس ومن الاتجاهين المعتدلين، بينما فرض شهاب نفسه حَكَماً أعلى.

**١، ١ – توسيع الحكومة وزيادة عدد النوّاب**

كان شهاب قد استبطن فكرة أنّ المسلمين بعد ١٩٥٨ يجب أن يكونوا قادرين على ترجمة طموحاتهم في خيارات سياسية حكومية، وهذا ما كان حكراً على الطبقة المارونية القائدة، ومن دون أن يشعر المسيحيون بالمقابل بأي اغتراب عن حقوقهم. ومثَّل ذلك عملية توازن دقيقة تتم في كل لحظة، وتقدير ملموس، حيث يمكن لأي انحراف أن يعيد إيقاظ الشياطين القديمة ومعها المحاولات الخفيّة للعنف والتقسيم.

لقد فهم الرئيس شهاب بسرعة أنّ الاستقرار الداخلي يتطلّب إجماعاً واسعاً بين قيادات التيّارات الرئيسة في البرلمان كما في الحكومة. وهكذا رفع عدد النوّاب من ٦٦ إلى ٩٩ وشكَّل حكومة من ١٨ وزيراً.

ويشرح جورج نقَّاش هذا السلوك على الوجه التالي: «فرصتنا الأولى لاكتساب وعي وطني تبدأ في إقامة مجالس تمثيلية. ثمّ توسيع نطاق هذا التمثيل، فبقدر ما نستوعب الخصوصيات الطائفية والتنوُّع المناطقي، ويكون الاحتكاك أوسع، بقدر ما تكون هناك

١٥٢) Edmond RABBATH, *La formation historique et constitutionnelle du Liban*, op.cit. p. 569



فرص لحل التناقضات الدينية والتعارضات السياسية (...) إنّ المجلسين النيابيين الأكثر صعوبة في الضبط هما المجلسان الأقل عدداً العام ١٩٥٣ (٤٤ نائباً) والعام ١٩٣٤ (٢٥ نائباً) حيث كانت الوزارات تحت رحمة انتقال صوت أو صوتين من جهة إلى أخرى».[١٥٣]

لقد تشكَّلت سبع حكومات في ولاية فؤاد شهاب (مقابل ١٢ في ظل شمعون) ثلاث منها برئاسة رشيد كرامي، اثنتان برئاسة صائب سلام، واحدة برئاسة أحمد الداعوق وأخيرة برئاسة حسين العويني. والحكومتان الأخيرتان كانتا حكومتَي انتخابات.

إنّ هذا السلوك، لا يقلِّل من ضروراته «تساهله تجاه النظام» وفق بيار روندو. «هذا هو الحد الأقصى الذي يسمح به النظام التقليدي مشدوداً إلى حدوده القصوى، يضيف روندو (...). لكن المشاركين لا يستطيعون التشكّي، فإذا أخفقوا فلن يلوموا إلاّ أنفسهم أو النظام. أمّا الرئيس فيكون قد مارس، الإجراءات السياسية التقليدية للديموقراطية المتعدّدة الطوائف في لبنان بأبعادها الكاملة، والتي تكون بذلك قد حظيت بفرصتها كاملة».[١٥٤]

وكذلك عمل الرئيس شهاب، مدفوعاً بهمِّ العدالة، من أجل إعادة التوازن الطائفي في المواقع الإدارية العامّة. وهو كان يستهدف الحد من مشاعر التهميش لدى المسلمين وإشعارهم بأنّهم جزء لا يتجزأ من عملية البناء الوطني. كانت الشهابية ترى أنّ الطريقة المُثلى لمنع التحدّيات العربية الاشتراكية، الثورية أو الفلسطينية من تفجير لبنان، تكمن في تقوية لبنان من الداخل عبر العدالة الاجتماعية، والجيش القوي ولبننة المسلمين. في الواقع، ومن أجل حثّ المسلمين على التخلّي عن الالتحاق بسوريا، عمل الرئيس شهاب على دمجهم في مؤسسات الدولة. وهكذا تعلَّق الأمر بإيجاد جواب واقعي لقضية مفصلية منذ إنشاء لبنان الكبير العام ١٩٢٠. إنّ مطالبة المسلمين بدمج لبنان بسوريا لها سببٌ عميق وهو شعورهم بأنّهم مواطنون من الدرجة الثانية.

ولاحظ كمال صليبي، «انّ السنَّة، وعلى العكس من الشيعة حصلوا على حصّة الأسد في هذا التصحيح، بسبب من دورهم في الأزمة وسماتهم المدينية. كذلك استفاد الدروز بشكل

١٥٣) Georges NACCACHE, un nouveau style: le chéhabisme, op.cit. p.393

١٥٤) Pierre RONDOT, «Quelques réflexions sur l'expérience politique du 'chéhabisme' au Liban», In *L'Orient*, n° 16 1960, p. 49

واسع من هذه السياسة بسبب من تأطيرهم السياسي الجيّد. وكان الشيعة الأكثر بُعداً وبقوا الأكثر حرماناً. إنّ التمثيل الفائض للدروز والسنّة سوف يمثّل دعماً قوياً للنظام ويزيد من الحقوق المكتسبة لهاتين الطائفتين».[١٥٥]

### ١ ، ٢ – قانون انتخابي أفضل تمثيلاً

أراد الرئيس شهاب قانوناً انتخابياً جديداً، من أجل إزالة الأسباب التي ولّدت التناقضات السياسية، وذلك من خلال تمثيل سياسي أفضل للطوائف ولمختلف شرائح المجتمع. من أجل تهدئة النفوس كان يجب أن ينجح القادة الرئيسيون في الانتخابات. إنّ إبعاد واحد أو عدد من هؤلاء، كان بمثابة مخاطرة في عودة المتاريس وقلب الوضع القائم. وينقل باسم الجسر في كتابه «فؤاد شهاب» أنّ الرئيس أسرَّ له بالآتي: «لماذا قاتلوا العام ١٩٥٨؟ بعضهم ليصبحوا نواباً ووزراء، وبعضهم الآخر كي يبقوا نواباً ووزراء. إذن فليصبحوا كذلك جميعاً».

وبالفعل، وافق البرلمان العام ١٩٦٠ على المرسوم التشريعي ٣٤٧٤ [١٥٦]الذي أوضح القانون الانتخابي الجديد من خلال زيادة عدد النوّاب. وتمّ توزيع الدوائر الانتخابية من خلال هذا القانون بطريقة دبلوماسية. لقد اعتُبر القضاء مناسباً من أجل التواؤم والتوازن بين الطوائف عبر العملية الانتخابية؛ وتمّ تقسيم بيروت إلى ثلاث دوائر. والبلاد إلى ٢٦ دائرة، ١٦ منها متعدّدة الطوائف، و٤ بأغلبية مسيحية و٣ بأغلبية شيعيّة و٢ بأغلبية سُنّية.

كان الرئيس شهاب مقتنعاً «بأنّه من غير المقبول جمع الأشرفية مع البسطة والمصيطبة مع الطريق الجديدة في دائرة انتخابية واحدة بعد أحداث ١٩٥٨، لأنّ مسيحيي الأشرفية سيصوّتون ضد الزعماء المسلمين الذين شاركوا في الثورة، وأنّ سقوط صائب سلام أو عبدالله اليافي أو عدنان الحكيم بعد أزمة ١٩٥٨، ليس طبيعيًا، وغير معقول كذلك سقوط بيار الجميّل في الأشرفية».[١٥٧]

لقد سمحت انتخابات العام ١٩٦٠ بانتصار قادة «الثورة» و«الثورة المضادّة»، وحتّى زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي أسعد الأشقر انتُخب مع عودة كمال جنبلاط،

---

١٥٥) Kamal SALIBI, *Lebanon under Fouad Chehab*, op.cit

١٥٦) الجريدة الرسمية، عدد ١٨، ٢٧ نيسان ١٩٦٠، ص ٣٢٢

١٥٧) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سبق ذكره ص ص ٥٥ – ٥٦



سليمان فرنجية، صبري حمادة، كامل الأسعد، صائب سلام، عبدالله اليافي. فالرئيس لم يرد الوقوع في الفخ نفسه الذي وقع فيه كميل شمعون في الانتخابات السابقة.

شخصيّات جديدة وصلت إلى البرلمان للمرّة الأولى، فهم «نوّاب سوف يلعبون دوراً مهماً في مستقبل البلاد، ويطبعون بطابعهم مصير لبنان»[١٥٨] مثل فؤاد بطرس، كاظم الصلح، علي بزي، موريس الجميل، جميل لحود، بيار الجميّل. بالإضافة إلى المعارضين للشهابية مثل الرئيس شمعون، ريمون إدّه، ادوار حنين من الذين أمكن انتخابهم.[١٥٩]

وكانت انتخابات العام ١٩٦٠، الانتخابات الأولى التي فُرضت فيها الغرفة العازلة، ومثّل فرض هذه الغرفة خطوة كبرى في دمقرطة الانتخابات، بقدر ما أنّ العازل يحدُّ من الضغوط على الناخبين ويشجّع على حرّية الاختيار.

أما بالنسبة إلى انتخابات العام ١٩٦٤، فإن ٥٧ نائباً من أصل ٩٩ استعادوا مقاعدهم و٤٢ خسروها، و٢٩ انتُخِّبوا للمرة الأولى و١٣ كانوا في البرلمانات السابقة.

### ٢ – لا هذا ولا ذاك: الحياد الإيجابي

لا يمكن فصل الاستقرار الداخلي إبان ولاية الرئيس شهاب عن التيّار العربي الناصري الذي كان مهيمناً في العالم العربي. وكان الرئيس شهاب قد بدأ ولايته باللقاء الشهير «تحت الخيمة» في ٢٥ آذار ١٩٥٩ مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر. ويُنقل عن الرئيس شهاب قوله بعد هذا اللقاء: «يجب أن نعرف كيف نعيش في ظل هذا الرجل الكبير»،[١٦٠] فهو قد فهم منذ البداية أنّه لا يمكن للبنان أن يكون غريباً عن المناخ العام العربي. ومرّة أخرى كان الهمّ الأساس لفؤاد شهاب حياد لبنان، ولم يكن الأمر سهلاً في شرق أوسط بحالة غليان دائم. ففي بداية العام ١٩٥٩، كتبت اليومية الفرنكوفونية «الاوريان» في افتتاحية بعنوان «وقائع اليوم» هذه العبارة الشهيرة: «يعيش العالم العربي منعطفاً حاسماً من تاريخه».[١٦١]

---

١٥٨) Denise AMMOUN, *Histoire du Liban contemporain* 1943-1990,Tome 2, Fayard, Paris, 2004, p. 307

١٥٩) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره ص ٣٦

١٦٠) **المارونية السياسية، سيرة ذاتية**، كتاب السفير (بدون تاريخ)، (مركز الإعلام في السفير) ص ٥٨

١٦١) L'Orient, 28 novembre 1959, p.2

بعد انتخابه بدَّل الرئيس شهاب السياسة الخارجية للبلاد. وهذا المنعطف كان واحداً من الشعارات الرئيسة «للثورة» العام ١٩٥٨[١٦٢] وسوف تسمح هذه السياسة الخارجية للشهابية باحترام التوازن الطائفي وتصليب الوحدة الوطنية.[١٦٣] في تحليله للشهابية، يكتب جورج نقاش: «إنّ القاعدة الكبرى التي يجب أن توجّه السياسة الخارجية اللبنانية هي قاعدة عدم الإنحياز (...). إن سياستنا الخارجية يجب أن تعكس على الصعيدين العربي والعالمي ازدواجية لبنان نفسها. ليس لدينا حق ولا قدرة على اختيار، أو الارتباط بتعهُّدات، تضر بالقضية التي تدعي خدمتها بتشكيلها خطراً على الوحدة اللبنانية».[١٦٤]

كان شهاب مدركاً ضرورة إجراء توازن سياسي، وإعادة العلاقات الودِّية مع جيران لبنان العرب، مع الحفاظ على العلاقات التقليدية مع الغرب حيث القيم التي يحرص لبنان عليها بقوّة؛ وأن يحل المشكلات التي سبَّبت كثيراً من المصاعب للبلاد خلال الأعوام السابقة، والأخذ بالاعتبار الظاهرة الجماهيرية التي تمثّلها الناصرية، من غير أن يحيد عن سياسة الحياد الدقيقة التي تحوَّلت إلى عقيدة في عهد بشارة الخوري.

وسوف يطلب من حسين العويني أن يطبِّق جيّداً سياسة الحياد الإيجابي هذه. «وفي هذه المرحلة البالغة الخصوصية في تاريخ لبنان، كان من دون شك، أحد أكثر مَنْ يُشار إليهم من الرجال ليقود السياسة الخارجية للبلاد. فبالنسبة لإخلاصه للقضايا العربية، ولتضامنه مع دول الجامعة العربية، لم يكن ممكناً لأحد المزايدة عليه، كما لم يكن لأحد أن يلحظ ثغرة في ولائه للبنان أو في نزاهته. إنّ وصول العويني إلى رأس الدبلوماسية اللبنانية كان مآل العمل الجريء الذي لم يكف الرئيس شهاب عن القيام به من أجل تأمين مشاركة كبيرة للمسلمين في سلطة القرار، وأن يفتح لهم امكانية الوصول إلى المراكز الحسّاسة في الدولة وأن يجعلهم يتقاسمون، على قاعدة المساواة، المسؤوليات الوطنية مع المسيحيين. فقبل العويني لم يتوصّل أي محمّدي إلى تحمُّل مسؤولية الشؤون الخارجية.[١٦٥]

«نحن لا نريد أن نكون معنيين في القضايا موضوع النزاع بين الدول الكبرى، يقول العويني. نحن مصمِّمون على بناء علاقات بلادنا بما يتلاءم مع روح ميثاق ١٩٤٣ والذي

---

١٦٢) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سبق ذكره ص ٧١

١٦٣) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف** بيروت ١٩٨٠ ص ٢٢٧

١٦٤) Georges NACCACHE, «Un nouveau style: le chéhabisme », op.cit. p. 395

١٦٥) Roger GEHCHAN, Hussein Aoueini, *un demi siécle d'histoire du Liban et du Moyen-Orient*, 1920-1970, F.M.A, Mars 2000 pp 354-355



يقضي بأنّ لبنان لن يؤوي قواعد أجنبية ولن يمنح امتيازات لأي بلد أجنبي. لا نريد تحالفات أجنبية ولا أحلافاً عسكرية. وأمّا في ما يتعلق بالبلدان العربية، فنحن هنا لنمحو آثار الماضي المؤلمة. نريد لعلاقاتنا مع الدول العربية أن توضع تحت عنوان الصداقة والتعاون الحميمين. لن نتسامح أبداً بأنّ تتحوَّل بلادنا إلى بؤرة امبريالية أو للتآمر ضدّ أي بلد عربي».[١٦٦] بهذه العبارات يحدِّد العويني الخطوط العريضة للسياسة التي يريد اتباعها.

الخطوة الأولى في تصحيح السياسة الخارجية تمثَّلت بانسحاب القوّات الأميركية التي كانت قد نزلت في بيروت في ١٥ تموز ١٩٥٨. ثم إنّه، من أجل إنهاء الخلاف مع الجمهورية العربية المتحدة، كان يجب إيجاد مخرج للشكوى المقدَّمة ضدّها في مجلس الأمن والتي كانت لا تزال معلَّقة. كانت معالجة القضية حسّاسة، فكان من الضروري عدم تسفيه الحكومة السابقة التي قدّمت الشكوى[١٦٧] أو إعطاء الانطباع أنّها لم تكن مبرَّرة بما كان من شأنه أن يثير عاصفة في المعسكر المسيحي ويهدّد الحكومة التي بُذِل الجهد الكبير من أجل تشكيلها. في الوقت نفسه، كان من الضروري بلورة محاججة من شأنها أن تكون مقبولة في مجلس الأمن، حيث العادة تقول إنّ كل شكوى يبدأ النظر فيها تأخذ مجراها حتى خاتمتها الطبيعية.

«في الواقع إنّ إعلانات الصداقة تجاه الجمهورية العربية المتحدة، والمبادئ العظيمة للتضامن والأخوّة العربية – العربية التي كانت تُشهر لشرح السياسة الجديدة للبنان، كانت تترافق مع همّ أكثر واقعية ومن طبيعة مادية محضة: الحكومة كانت تحت ضغط تأمين إعادة فتح الحدود السورية بما يسمح باستعادة حركة الترانزيت، إنطلاقاً من مرفأ بيروت، عبر الأراضي السورية، نحو الأردن والعراق، ومن خلال ذلك ضخّ جرعة من الاوكسيجين في الاقتصاد اللبناني الذي تأثَّر بشلل دام ما يقرب من ستة شهور».[١٦٨]

تعتبر الشهابية أنّ صيانة سيادة لبنان تتطلَّب سياسة أخويّة مع المحيط العربي مؤسسة على التعاون المخلص، وعلى الدعم لكل سياسة عربية مشتركة. ولكن إذا انقسمت البلدان العربية على السياسة العربية – العربية، أو الدولية، على لبنان أن يتّخذ موقف الحياد تجاهها.

---

١٦٦) مقابلة أعطيت لوكالة الشرق الأوسط المصرية للأنباء تناولتها الصحافة اللبنانية بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٥٨، أوردها روجيه جهشان في، حسين العويني.. المصدر السابق.

١٦٧) كانت حكومة الرئيس شمعون قد تقدمت بشكوى لمجلس الأمن ضدّ الجمهورية العربية المتحدة، بسبب تدخلها في القضايا الداخلية للبلاد من خلال دعمها السياسي والمادي للثوار.

١٦٨) Roger GEHCHAN, *Hussein Aoueini*...op.cit. p.350

كما أنّ الشهابية تعتبر أنّ التعاون الوثيق بين لبنان والبلدان العربية، لا يلغي أبداً إنفتاح لبنان على الغرب والعالم، وهو انفتاح «يُمَارَس منذ فترة طويلة» وينظر إليه المسيحيون على أنه نوع من الحماية والأمان. والانفتاح على الغرب لا يترافق بالضرورة مع الانغلاق تجاه الاتحاد السوفياتي، ولكنه سياسة حياد تجاه هذا الأخير وتجاه الولايات المتحدة، وانفتاح اقتصادي وثقافي على الغرب وفرنسا».[١٦٩]

### ١،٢ – السياسة اللبنانية – العربية

في سياسة لبنان تجاه البلدان العربية، كانت الشهابية شديدة الحرص على الاستقلال والسيادة الوطنية. استقلال لبنان مرتبط بتعاونه الوثيق مع محيطه العربي لأسباب عديدة، أحدها أنّ «اللبنانيين عرب باللغة والتحدّر» ثمّ إنّ نصف اللبنانيين يؤمن بالقومية العربية ويتبنّى العقيدة الدينية نفسها، كما أنّ الاقتصاد اللبناني يتوقف بشكل واسع على التعاون مع البلدان العربية.

إنّ استقلال لبنان هو بالنسبة للشهابية ضمانة كافية لمصير المسيحيين والموارنة، كما أنّ الهوية العربية للبنان وتعاونه مع محيطه، يحترمان ويحافظان على تطلعات وحقوق المسلمين اللبنانيين، واللبنانيين الذين يعيشون في البلدان العربية. «هكذا كانت وهذه هي سياسة الفاتيكان».[١٧٠]

كان الرئيس شهاب يعتبر أنّ مصلحة لبنان تتطلّب سياسة محايدة، وسياسة تساعد على بلورة موقف عربي مشترك عندما تكون هناك خلافات عربية بينية، لأنّ الخلاف بين البلدان العربية يمثّل خطراً قاتلاً للتكوين المتعدّد الطوائف في لبنان. وفي الواقع يكتب جورج نقاش انّ: «السيد، صديق الجميع» وهو المبدأ الرئيس للدبلوماسية اللبنانية، يفرض درجة من المهارة التي لم تعد تلقى مكافأتها. في عالم عربي تابع لقطبين، القاهرة وبغداد، كنّا منذ العام ١٩٤٣ على نوع من خط مثالي، حول هذا المحور الثابت يتم الدوران،[١٧١] مظهراً بهذا أنّ الحياد وجب أن يكون حياداً إيجابياً يتوجّه نحو التفاهم والسلام بين البلدان العربية.

١٦٩) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سبق ذكره ص ٣٧
١٧٠) المصدر السابق ص. ٧١ – ٧٢
١٧١) Georges NACCACHE, *Un rêve libanais* 1943-1972 op.cit. p. 171



خلال حوار له مع باسم الجسر يشرح الرئيس شهاب لماذا اختار سياسة خارجية قريبة من عبد الناصر أكثر منها بالنسبة إلى الزعماء العرب الآخرين: «لأني، كما يقول، رئيس جمهورية تجمع مسلمين ومسيحيين، وأرى أنّ من واجبي احترام تطلّعات نصف سكان لبنان الذين يحترمون ويحبّون، ويؤلّهون حتى، بطلاً قومياً مثل جمال عبد الناصر».[١٧٢] إنّ سياسة «الحدود» التي مارستها الشهابية، هي وفق رأينا ضرورية، لأنّها تفضّل وسطاً آمناً، وجو تهدئة خليقاً بأن يسمح بتجاوز «الحرب الباردة الطائفية» نحو تعايش حقيقي. ويجب أن تشكّل الحدود حاجزاً، ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً ضدّ كل تدخُّل خارجي في الشؤون الداخلية. هذه التدخُّلات الخارجية هي المصدر الأساس للتوتّر بين الطوائف.

وهكذا من أجل تصليب التماسك الداخلي، فإنّ البيان الرسمي،[١٧٣] الصادر بعد لقاء الرئيس شهاب والرئيس عبد الناصر، أكّد على احترام استقلال ومصالح لبنان كما استقلال الجمهورية العربية المتحدة، وغيّر مجرى الأحداث في المنطقة.[١٧٤] كما كانت له انعكاسات إيجابية على ولاية الرئيس شهاب عبر الحدّ من التدخلات الخارجيّة في الشؤون الداخلية للبلاد.

### ٢،٢ – السياسة الخارجية تجاه البلدان الغربية

وأمّا عن العلاقات مع الشرق والقوى الغربية الكبرى والتي اتخذت قاعدة لها ميثاق ١٩٤٣، فقد بنت الشهابية سياسة غير عدائيّة تجاه الاتحاد السوفياتي واعتبرت البلدان الاشتراكية، بلداناً صديقة. ولم تنزلق العلاقات مع الغرب نحو الاصطفاف مع مصالح العواصم الأجنبية. لقد كانت هذه العلاقات تجد مبرّرها الثقافي والاقتصادي مع البلدان المتطوّرة والمجتمعات الحديثة بما يسمح للبنان أن يكون الصلة بين الشرق والغرب.[١٧٥]

وكانت العلاقة مع الولايات المتحدة علاقة تعاون واحترام متبادل، ولكن مع بعض التحفُّظ بسبب من دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. أمّا العلاقات مع فرنسا فقد كانت

١٧٢) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سبق ذكره ص.٧٢ – ٧٣
١٧٣) نُشر في **النهار** في ٢٦ آذار ١٩٥٩
١٧٤) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، مصدر سبق ذكره ص ٢٣٥
١٧٥) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**.. مصدر سبق ذكره ص ١١١

صُلبة وعميقة في مختلف المجالات الاقتصادية وبخاصة على المستوى الثقافي، وقد ساعد على ذلك سياسة انفتاح الجنرال ديغول تجاه العرب بعد استقلال الجزائر العام ١٩٦٢.

ولكن، رغم السياسة المتوازنة للشهابية بين الشرق والغرب، ومشاركة لبنان في مؤتمر بلدان عدم الانحياز، كان لبنان أقرب إلى الغرب منه إلى الكتلة الشيوعية. لأنّ الرئيس شهاب كان أقرب ثقافياً إلى القيم الغربية وشديد الحرص على التعاون مع فرنسا على الصعد كافة، بشرط ألا ينعكس هذا التعاون بصورة سلبية على الوحدة الوطنية، وبألاّ يمس بمصالح البلدان العربية، وبحرص شديد على ألاّ ينزلق هذا التعاون بأي شكل من الأشكال نحو الاصطفاف.[١٧٦] إنّ المعارضين للشهابية اتهموا الرئيس شهاب بممارسة سياسة فرنكوفونية وغير انجلوفونية، وأنّ الصداقة مع فرنسا وحضور خبراء ومستشارين فرنسيين حوله كان يزعج لندن وواشنطن. في الواقع اعتمد الرئيس شهاب على فرنسا وخبرائها لأسباب عدّة؛ أولاً، لأنّ ثقافته كانت بجوهرها فرنكوفونية، وأن تنشئته العسكرية جرت في فرنسا، ثمّ هناك حضور الخريجين الشباب من الجامعات الفرنسية.

كان التوازن بين الشرق والغرب حرجاً جداً بالنسبة إلى السياسة الشهابية، غير أن انفتاح الشهابية وتعاونها المكثف مع فرنسا لم يكونا أبداً سبب نزاع مع الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي. كما أنّ التعاون مع الغرب لم يطغَ أبداً على التعاون العربي – العربي. إنّ سياسة التوازن هذه، كانت دائماً سياسة التيار القومي العربي تجاه الغرب.[١٧٧]

١٧٦) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**.. مصدر سبق ذكره ص ١١٢
١٧٧) المصدر السابق ص ١١١



## القسم الثالث : الإصلاحات الاقتصادية والإدارية

في هذا الفصل لن نكرِّر أو نعدِّد الإنجازات الاقتصادية والإدارية لولاية الرئيس شهاب. إنّ أعمال هودسون[١٧٨]، سالم[١٧٩]، الجسر، كفوري والصايغ[١٨٠] تستعيد إنجازات الشهابية في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. ولكننا قدّرنا أنّه من الحصافة تحليل السياسة الاقتصادية للشهابية كعنصر تصليب للوحدة الوطنية، والإصلاح الإداري كهيكل للدولة الحديثة.

يقول فؤاد شهاب إنّ «على الدولة أن تتجاوز مهمة تأمين العدل والمساواة والنظام إلى تعزيز الفضيلة، ورعاة التقدم، والعمل على ازدهار العلم، وتوفير أسباب النمو الإقتصادي، وكفالة الرزق للفرد ومستوى العيش الكريم.».[١٨١]

كان الأمر يتعلق بخلق شعور إنتماء إلى الجماعة الوطنية بالنسبة لقسم مهم من السكان اعتبر نفسه محروماً على أكثر من صعيد. كان مطلوباً تجديد الثقة بالدولة من قِبَل كل اللبنانيين. وكان على الدولة أن تبرهن على اهتمامها بكل أبنائها من دون استثناء، وأنّ ليس بينهم مَنْ هو محظوظ ومَنْ هو غير محظوظ.

إنّ سياسة التخطيط والتنمية التي مُورست في ظل ولاية شهاب، إستندت إلى قناعاته الشخصية والدراسات التي أنجزها خبراء أجانب ولبنانيون، كان من أهمّهم خبراء بعثة إيرفد، الأولى والثانية.

لقد اوكل الرئيس شهاب إلى هؤلاء الخبراء وبصورة كاملة تقريباً، مهمّة إعادة بناء الاقتصاد اللبناني وإصلاح القطاعات الاجتماعية والإدارية والحكومية. وهو في الواقع أكّد خلال مقابلة مع مدير بعثة ايرفد في ٤ حزيران ١٩٦٣، أنّ «ليست هناك من سلطة أعلى من سلطة بعثة ايرفد».[١٨٢]

١٧٨) Michael HUDSON, *The precarious Republic: Political modernization in Lebanon*, Random House, New York, 1968
١٧٩) Elie SALEM, *Modernization without Revolution: Lebanon's Experience*, Indiana University Press, 1973
١٨٠) Y. SAYIGH, «Lebanon » in *The Economies of the Arab world : developpemnet since 1945*, Croom Helm, London, 1978
١٨١) **مجموعة خطب الرئيس شهاب** ١٩٥٨ – ١٩٦٤ ص ١٣
١٨٢) بعثة إيرفد، مصدر سبق ذكره

وقد أكدت بعثة ايرفد في رؤيتها: أنّ الفروقات الاجتماعية – الاقتصادية بين الطوائف والمناطق اللبنانية هي التي شكّلت الخلفية أو فاقمت الصراعات السياسية وحتى الوطنية، بين اللبنانيين، والوحدة الوطنية لا يمكن أن تكون صُلبة وصادقة إلاّ إذا ارتكزت على المساواة في الحقوق والفرص، على المواطنة وليس على التوازن الطائفي.

فؤاد شهاب والأب لوبريه أدركا أنّ المشكلة الرئيسة في لبنان تكمن في أنانية الطبقات الحاكمة، وفي مركزة الازدهار في بيروت وفي الحرمان التام للمناطق الطرفية. لقد كان ملزماً، إتباعُ سياسة اجتماعية وتنظيمٌ للأراضي من أجل إرساء قواعد لوحدة وطنية حقيقية تسمح بتجاوز الانشقاقات الايديولوجية والطائفية.[١٨٣] وبإمكان التنمية الاقتصادية المتوازنة بين المناطق أن تقلِّل من الفروقات الاجتماعية الاقتصادية وأن تقوِّي الوحدة الوطنية.

كما أنّ تمتين الوحدة الوطنية يتطلب إجراء إصلاحات في الإدارات العامة لاستئصال الزبائنية وبناء إدارة حديثة وفق معايير عقلانية. لأنّ الخلاص يكمن في ممارسة الطرق الصعبة، أي في دراسة الوقائع المعقّدة التي بفضلها نستطيع محاصرة الصراعات في مصدرها و«بلورة المبادئ الأساسية التي تسمح بالبناء على الصخر» وفق موريس الجميّل.

## ١ – التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المتناغمة، عنصر تمتين التماسك الوطني.

### ١ ، ١ – إستعادة التوازن الاجتماعي والمناطقي

يحلِّل انطوان مسرَّة بعمق في «النموذج السياسي اللبناني وبقاؤه» قائلاً إنّه «توجد في المجتمع اللبناني ٤ فئات من الانقسامات: الطائفية، الثقافية، الاجتماعية – الاقتصادية والمناطقية. إذا كان العمل المباشر على الانقسامات الطائفية يثير تخوُّفات وردَّات فعل متعارضة ولا يملك حظوظ النجاح على المدى القصير والمتوسط؛ فبالمقابل إنّ العمل على الانقسامات الأخرى مُثمر. وعندما يتم عزل الانقسامات الطائفية تصبح أقل حدّة وأقل استقطابية. ولكنها عندما تتلازم مع عوامل انقسام أخرى، تزداد حدة».[١٨٤]

١٨٣) Georges CORM, *La Méditerranée, espace de conflit, espace de rêve*, L'Harmattan, Collection comprendre le Moyen- Orient, Paris, 2001, p. 225

١٨٤) Antoine MESSARA, *Le modèle politique libanais et sa survie*, publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1983, p195



يُقال إنّه منذ الاستقلال، لم تكن للبنان رسمياً سياسة اقتصادية، وكان يُنظر إلى صيغة «دعه يعمل، دعه يمرّ» كسبب من أسباب الازدهار. «من المؤكد أنّه يجب الاعتراف بأنّ الغياب المبالغ فيه لرقابة الدولة المتطرّفة يرتبط بنيوياً بهذا الازدهار، كما أنّ هذا الغياب تفرضه بداهة العناصر القاعدية لاقتصادنا: الوضع الجغرافي التجاري، السمة السياحية.. ثمّ موقعه في الشرق الأوسط حيث المشاعر القومية القوية واقتصاد الاكتفاء الذاتي، مما يفرض على لبنان أن يكون بلد النقيض، أي الباب المفتوح، والصفقات الحرَّة التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية والثروات العربية الهاربة من التأميم».[١٨٥]

وإذا كانت الليبرالية تخفي سياسة ظاهرة، فقد كانت التحيّزات لصالح الخدمات وعلى حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، تحيّزاً تجارياً وبيروتياً متعارضاً مع السياسة الاقتصادية الوطنية.

وهكذا فإنّ المنطق يكمن في إعادة التوازن الاجتماعي والسياسي بين الطبقات والمناطق من خلال الحد من الاضطرابات التي تهدّد وجود ودور الليبرالية اللبنانية في الشرق الأوسط. ضمن هذه الرؤية، يكمن التحليل في تنبيه الحكومة لانفجارات متوقّعة في ضاحية بيروت وفي الجنوب، مع الإشارة إلى أنّ الاختلال يتّسع بين الطبقات الاجتماعية كما على الصعيد الطائفي. وانطلاقاً من الحقائق السوسيولوجية المفاجئة، إقترحت بعثة إيرفد الحفاظ على الليبرالية اللبنانية من خلال التخطيط والعقلنة والأنسنة، كشروط ضرورية وإلزامية لبقاء النظام.

من شأن النظام اللبناني، موضوعياً، أن يعزز الاختلال المناطقي والاجتماعي، إلا أنه من خلال سياسة تنمية ليبرالية متناغمة عبر تخطيط مرن وتشجيع مدروس، يمكن إصلاحه. بتعبير آخر، يمكن المباشرة وبصورة متوازية بتنمية مناطقية وصناعية وزراعية، تجيب عن التزايد السكاني والتخفيف من مركزة الاقتصاد من دون المطالبة مطلقاً بالتضحية بقطاع الخدمات ودور بيروت المركزي.

لقد ركزت مقدمة الاستطلاع الذي أجرته بعثة إيرفد انتباهها على «التماسك الوطني ودور بيروت» التي جاء فيها: «إنّ المصاعب التي تواجهها ولادة الحس المدني وإقامة تماسك وطني قوي، لا يمكن الانتصار عليها إلاّ تدريجياً، وإلا إذا شعرت أغلبية فئات

١٨٥) Charles RIZK, *Le régime politique Libanais*, préface de Maurice Duverger, L.G.D.J, Paris, 1966 p. 50

الشعب بمنافع التضامن الاقتصادي الوطني.[١٨٦] ولذلك على المجموعات ذات الامتياز راهناً أن تسعى لتخفيف الفروقات بين ظروف حياتها وظروف المجموعات الأقل حظاً. عليها من أجل ذلك أن تقبل بتقشفٍ ما يعبِّر عن نفسه بصورة خاصة من خلال الاستقامة الضريبية وبالقبول ببذل جهد مضنٍ لتنمية المناطق المحتاجة. وهكذا يخف التفاوت الكامن دوماً بين جماعة وأخرى والذي يمنع تبلور شعب متآخٍ.

إنّ موضوع التنمية في لبنان لا يمكن أن يتم التعامل معه فقط من زاوية نمو الدخل العام، بل إنّ كامل بنية الدخل الوطني هو موضوع تساؤل وكذلك موضوع توزيع موارد الدولة. من الحتمي أن يكون هناك تناقض لافت بين الأرياف والعاصمة، بين تقاليد الريف والحذاقة في التعامل مع الاسواق التجارية والمالية. إلا أن غنى «بيروت الكبرى» خادع... فبإمكاننا أن نشاهد فيها عوز البروليتاريا الرثة التي تنمو عددياً، ونرى خارجها حزاماً عريضاً من القرى الفقيرة بل البائسة أحياناً التي تعاني من الحاجة وأحياناً من انعدام الأمن. إنّ ظروف ردّة الفعل الشعبية تتكون شيئاً فشيئاً، ولكن ما يخفّف منها بحدود ما الانتماء الطائفي، الذي يمكن أن يصبح بدوره، فرصة لحالات تنازع».[١٨٧]

إنّ التنمية الاقتصادية المتوازنة بالنسبة للشهابية، كما سبق وأشرنا سابقاً، ليست غاية بذاتها، ولكنها وسيلة لخلق التضامن الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية. إنّ العمل الاقتصادي هو آلية تحدد نجاح مفهوم وطني أوسع. «انّ السياسة الاقتصادية عمل تقرره السلطة العامة ويُترجم بتعبئة عدد من الوسائل للوصول إلى أهداف محددة وفق فلسفة ما أو ايديولوجية.»[١٨٨]

---

١٨٦) يقدِّر الأب لوبريه أنّه في الأعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٠، كان الشعب اللبناني يضم:
٪ ٩من البؤساء، مع سقف إنفاق للعائلة يبلغ ١٢٠٠ل.ل.
٤٠٪ من الفقراء مع سقف انفاق عائلي سنوي من ٢٥٠٠ل.ل.
٣٠٪ من الفئات المتوسطة مع دخل عائلي سقفه ٥٠٠٠ل.ل. سنوياً
١٤٪ من الناس الميسورين يصل دخلهم العائلي إلى ١٥٠٠٠ل.ل.
٤٪ من أصحاب الثروات، يحصلون ما يساوي دخل ٣٠٪ من مجموع العائلات.

١٨٧) Georges CORM, *La Méditerranée, espace de conflit*, espace de rêve, op.cit. pp. 225-226

١٨٨) Encyclopédie de l'Economie et de la Gestion dir. A. Silem, Hachette, 2000, p.349



## ١ ، ٢ – اللبناني لا يولد مواطناً

إنّ الصيغة الكلاسيكية القائلة إنّ «الدولة هي الأمّة المنظّمة قانونياً» تطرح نموذجاً يبدو اختزالياً للعلاقات بين مفهومين. فالأمّة تكون الحقيقة الأولى بينما تكون الدولة بمعنى ما، بنيتها التنظيمية. ولكن علينا وبالدرجة نفسها من الصّوابية على الأقل، أن نتبصّر بالعلاقة العكسية، أي بالدولة كأداة رئيسة لظهور الأمّة من خلال وعي الهوية الذي يساهم بقوّة في بلورته.

يوضح الأب لوبريه انّ «الأمم تُصنَع بإرادة الناس، الأمم تُصنع بانتماء الناس. الأمّة اللبنانية موجودة، لكن المنافسات الداخلية ما زالت تقسّمها. كانت الخلافات الطائفية تمنع اللبنانيين من أن يواجهوا معاً الجهد القاسي الذي كان يفرض نفسه عليهم. لقد أراد رئيس الدولة تقريب اللبنانيين من مثال مشترك، من أجل خير مشترك يُراد إقامته».[١٨٩] في الواقع جوهر الشهابية يتبدى من خلال إرادة تنظيم وتعبئة جهاز الدولة من أجل تنمية اقتصادية تُفهم كنتيجة طبيعية أولى للعدالة الاجتماعية وللوعي الوطني. لأنّ «التنمية الفعلية هي التطوُّر الإنساني لكل أعضاء الجماعة الوطنية؛ إنّها التطور الإنساني لكل الفئات التي تشكّل مجموع السكان».[١٩٠]

الأمم ليست ثمرة النجاح المؤقت، وهي لا تحافظ على نفسها بشكل مرتجل. بل على العكس، إنّها تبني نفسها يوماً بعد يوم وفق خطة شاملة ووفق تنظيم معدّ مسبقاً. ومن أجل تسهيل ممارستها سلطتها، تحتاج كل دولة لأن تثير الرضى، الذي عندما يستبطن بعمق، يصبح ذا طبيعة تسهِّل كثيراً الممارسة اليومية للسلطة. ولكن هذا الاستبطان ليس آلية عفوية. إنّه على العكس من ذلك ثمرة لفعل نشاط قوي ودائم من الشراكة تأخذ الدولة فيه جانباً مهماً، وجوهرياً في بعض الحالات.

يتعزز الولاء الوطني في اطار الدولة مع المركزة الإدارية أو على الأقل مع توحيد الإدارة. إنّ الدولة الشرعية القانونية – العقلانية تخضع كل المواطنين إلى الموجبات ذاتها، وتؤمّن لهم شروط الوصول إلى الوظائف العامة، وتواصل عملية تجانس العقليات. المواطنة ليست

---

١٨٩) Louis-Joseph LEBRET, «Le Liban au tournant», op.cit. p. 441

١٩٠) المصدر نفسه ص. ٤٤١

فقط، نظاماً للحقوق والواجبات تتم ممارسته داخل الدولة نفسها، إنها أيضاً طريقة لإشهار هوية جماعية، وهي تعمل كهوية عابرة للولاءات الخاصة، الطبقية أو الدينية أو المهنية الخاصة بالأجيال.

يجب الاعتراف بتواضع أنّ «اللبناني لا يولد مواطناً، ولكننا نصنع منه مواطناً».[١٩١] يكتب موريس الجميّل أنّ «خلق هذا المواطن اللبناني يتطلّب في البداية التطبيق الدقيق للمبدأ الرئيس الآتي: سواء تعلّق الأمر بقضية أو بمجموعة من القضايا، يتوجب دوماً اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل إضعاف أو تخفيف الاختلافات وتقوية نقاط التلاقي، وعلى الأخص للبنان، فمستقبله يتعلق بالمواءمة بين مختلف العناصر التي يتشكّل منها».[١٩٢]

هل يمكن لهذه المواءمة أن تتحقّق في مجتمع غير عادل ولا يعرف المساواة ويجتاحه الاغتراب والبؤس؟ كيف يمكن الطلب من سكان المناطق الطرفية والمتخلفة احترام القانون؟ وكيف يمكن أن يشعروا بأنهم لبنانيون وينتمون إلى الدولة، إذا كانت هذه الدولة لا تتبدّى بكل أشكالها في حياتهم اليومية؟ إذا كانت الدولة لا توفّر لهم حياة لائقة بكائن بشري ومستقرة؟ هل البحث النشط عن الخير المشترك يمكن أن يتجسّد، طالما يوجد بين الفئات الاجتماعية أو بين المناطق فروقات جد كبيرة؟

وهكذا فإنّ الشهابية رأت ضرورياً في بلد مثل لبنان، أهمية تنوّع مستويات الحياة داخل الأمّة، ولذا أعلنت تصميمها على «صقل مواطن لبناني» من خلال محاولة إنهاء مرحلة سابقة، ومن أجل ذلك رأت النضال ضدّ:

١. التمركز الشديد للثروة حيث ٤٪ من السكان[١٩٣] يحوزون على ٣٠٪ من الدخل الوطني ويملكون سلطة القرار الاقتصادي، سلطة «اوليغارشيي الاقتصاد، مقابل ٥٠٪ من الفقراء يحوزون على ١٨٪ فقط».[١٩٤]

١٩١) Louis-Joseph LEBRET, «Le Liban au tournant», op.cit. p. 403

١٩٢) Maurice GEMAYEL, *Le pionnier de la planification*, Raîdy printing press 2001, p. 401

١٩٣) كان هذا شعار اليسار اللبناني والحركة النقابية على مدى سنوات ما قبل الحرب الاهلية العام ١٩٧٥.

١٩٤) وفق تقديرات بعثة إيرفد:
٤٪ من السكان يحوزون ٣٠٪ من الدخل الوطني
١٤٪ من السكان يحوزون ٢٨٪ من الدخل الوطني
٣٢٪ من السكان يحوزون ٢٢٪ من الدخل الوطني
٤١٪ من السكان يحوزون ١٦٪ من الدخل الوطني
٩٪ من السكان يحوزون ٢٪ من الدخل الوطني



٢. الاختلالات الجغرافية ما بين الطوائف والتي تقود إلى اندماج شديد التغير بالمنطق الوطني.

٣. ضعف وتبعية وغياب مشروع شامل وملموس للدولة اللبنانية.

ومن هذا المنظار، يتم إنشاء مؤسسات عامة لتنفيذ أشغال البنية التحتية العامة: المجلس التنفيذي للمشاريع الكبرى[١٩٥]: المجلس التنفيذي لمشاريع بيروت الكبرى.[١٩٦] فمن أصل ٦٥٠ مليون ليرة لبنانية نفقات تنمية متوقعة، من خلال برامج الجنرال شهاب، يقول جورج قرم إنّ ٨٠٪ منها كرّست للبُنى التحتية، مقابل ١٥٪ للمشاريع الاجتماعية، و٥٪ للمشاريع الأخرى.[١٩٧]

وفي واقع الأمر انّ توفير الدعم المادي والاجتماعي لكافة المناطق، اعتبرا ضروريين لمنع التمركز السكاني في العاصمة والتسبب بنتائج اجتماعية باهظة الثمن. كما أنّ من حق الذين يستمرون في العمل بالأرض واستغلالها، تأمين الظروف الاجتماعية الحديثة لحياة عادية. فالمطلوب إذاً خلق «نسيج اجتماعي متكامل» إضافة إلى مناطق محورية: بيروت كقطب مركزي، طرابلس زحلة صيدا كأقطاب درجة ثانية والأقضية كأقطاب درجة ثالثة. وأن يصبح بإمكان الناس الحصول على خدمات التربية والصحة... من مراكز لا تبعد أكثر من عشرة كيلومترات من أماكن سكناهم.

من المهم، إذاً، عوضاً عن ترك الشعب فريسة الشعور بالتخلي عنه، إعلامه بالجهد العام المبذول في خدمته، وإشراكه، في اطار جغرافي محدَّد، في البناء الديناميكي لمجمل البلاد. لقد أتى الإصلاح البلدي في وقته المناسب، كي يتمكن أخيراً أهل القرى من ممارسة مسؤولياتهم البلدية ضمن الجماعات القاعدية المنظمة.

وتتجه التوظيفات الاجتماعية للدولة نحو توسيع شبكة المدارس العامّة والمشافي والمستوصفات العامة. ويتجسّد العمل الاجتماعي للدولة من خلال إنشاء مكتب للتنمية الاجتماعية، وتعديل قانون العمل، وأخيراً تنفيذ مشروع قانون الضمان الاجتماعي، هذا

١٩٥) قرار وزاري رقم ٦٨٣٩، ١٥ حزيران ١٩٦١

١٩٦) قرار وزاري رقم ١١٩٨٥، ٤ شباط ١٩٦٣

١٩٧) Georges CORM, «Réflexions sur la politique économique libanaise », In *Action*, février 1966, p. 37

المشروع الذي حول إلى المجلس النيابي بعد بدء ولاية الرئيس شهاب بشهرين وبقي يدور حتى أيلول ١٩٦٣ عندما أصدره الرئيس بمرسوم.

أتى الضمان الاجتماعي ليدعم عدداً من الفئات الشعبية التي انقطعت عن التضامن التقليدي في الريف وباتت بحاجة إلى الضمان، خصوصاً وأنّ مستوى الأجور شديد التدنّي لا يسمح بالضمان الذاتي؛ وعلى غرار البلدان المتطوّرة توجّب وضع نظام للضمان الاجتماعي يسمح في الأيام الصعبة بمواجهة البؤس والمرض والجوع.[١٩٨]

كما تمّ إنشاء مؤسسات ذات صلة بقطاعات الاقتصاد الأخرى، مثل المجلس الوطني للسياحة، البنك المركزي، الإدارة المركزية للإحصاء في وزارة التصميم.. إنّ تأمين الخدمات العامة (الماء والكهرباء بشكل خاص) تطوّر على نطاق واسع وأوكل إلى مؤسسات مستقلة تمّ تأسيسها لهذا الغرض. وحظي إصلاح الأراضي الزراعية باهتمام خاص من خلال تأسيس المشروع الأخضر.[١٩٩]

لقد تمّ إنشاء الكثير من المؤسسات غير التابعة للدولة، بمرسوم العام ١٩٥٩. وهي تمثّل الإرادة الشهابية لاختصار تعقيدات الإدارة التقليدية، وإرساء «استقلال الدولة».[٢٠٠] وقد بلغ تخطيط التنمية للمرّة الأولى، درجة تعكس الاهتمام الشخصي الممنوح من قِبَل شهاب. ويقول الأب لوبريه معلّقاً على عمله وردود الفعل عليه: «بدأ لبنان يفهم، لقد اعتبر نفسه حتى الآن "معجزة" أي شيئاً يقوم من دون أن يكون قابلاً للشرح.. الرئيس من جهته يريد أن يفهم وأن يدرك الصورة الاجمالية، لذا فقد أمِلَ كثيراً في عملنا، وهو قد يكون الوحيد الذي يريده».[٢٠١]

إنّ التوسُّع بالانفاق الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتكاثر مؤسسات التنمية،[٢٠٢] رفع الانفاق العام سنة ١٩٦٤ إلى ما يساوي ثلث الدخل الوطني، أي النسبة نفسها التي كانت في سوريا في المرحلة ذاتها.[٢٠٣]

---

١٩٨) Louis-Joseph LEBRET, «Le Liban au tournant», op.cit. p. 440

١٩٩) Albert DAGHER, *L'Etat et L'Economie au Liban*, les Cahiers du CERMOC, n° 121995, P.62

٢٠٠) C. INGELS, *L'Administration Libanaise au sortir du conflit civil : permanence de l'enjeu politique partisan et impératives fonctionnels de la reconstruction a portée nationale*, Thèse de Science politique, Aix-Marseille III 1998-1999

٢٠١) Louis-Joseph LEBRET, «Le Liban au tournant», op.cit

٢٠٢) CORM Georges, *Politique économique et planification au Liban*, Beyrouth, Imprimerie universelle, 1964

٢٠٣) Albert DAGHER, *L'Etat et L'Economie au Liban*, les Cahiers du CERMOC, n° 121995, P. 21



### ٢ – الإصلاح الإداري عصب الدولة الحديثة

منذ الاستقلال درج التقليد على أنّ كل رئيس جديد للجمهورية يطبع بداية ولايته بإصلاح إداري كبير. المحاولة الإصلاحية للرئيس بشارة الخوري في نهاية ولايته تمَّ إجهاضها بسبب الأحداث التي قادت إلى إستقالته. وكان لمحاولة الرئيس شمعون في بداية ولايته عبر إصدار المراسيم التشريعية، أن لقيت المصير نفسه.

كانت الإدارات العامة قبل العام ١٩٥٨، أبعد ما تكون عن مستوى إدارة حديثة. وعلى الرغم من جهد حكومات الاستقلال في إصلاح الإدارة والأجهزة الحكومية، فقد بقيت الإدارة العامة ضعيفة في تنظيمها، مهترئة في مركزيّتها تفتقر إلى وجود الموظفين الكفوئين وإلى وسائل التشغيل الحديثة. وهذا يُضاف إلى احتجاجات المسلمين ضدّ احتكار المسيحيين للمناصب الرئيسة للدولة.

في ظلّ ولاية الرئيس شهاب، تمَّ تنظيم الإدارة العامة بما يساعد على محاربة التدخّلات السياسية، وقد بُنيت على أساس من العلم والتخصُّص، والمصلحة العامة، معتمدة على الكفاءات الشابة، والرغبة في العمل، والمساواة في الخدمات؛ لقد تحرَّرت من النزاعات، ومن التحفّظات القطاعية الصغيرة ومن كل ما كان يؤخِّر ازدهارها ويمنع تطوُّرها، وقد تمّت تقويتها من خلال أجهزة التفتيش والرقابة.

عندما وصل الرئيس شهاب إلى السلطة، كانت أجهزة الدولة والإدارة مشلولة بسبب الأحداث، وغياب التعاون بين الموظفين، كما وغياب حسّ الخدمة العامة.[٢٠٤] ولهذا لجأ إلى المراسيم الاشتراعية من أجل التعجيل بإصلاح الإدارة. وكانت المراسيم الاشتراعية تتضمّن إقامة مستويات عدّة من الخبرة، وإعادة تنظيم الإدارة والمستويات الإدارية الموجودة، ومستويات أخرى ذات طابع تربوي وصحي وزراعي وصناعي، وسياحي وأمني. وقد بلغ عدد هذه المراسيم ١٦٢. وأنشئت في البداية لجنة مركزية للإصلاح الإداري، قُسِّمت إلى سبع لجان كبيرة وستين لجنة قطاعية. وقد ضمَّت عدداً كبيراً من الخبراء كانت مهمّتهم دراسة أوضاع الإدارات العامة اللبنانية واقتراح مشاريع إصلاح تحديثية. إنّ ستين قانوناً مرتبطاً بالإصلاح الإداري تمّ إصدارها بناء على اقتراحات اللجنة.

---

٢٠٤) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره ص ٩٧

وهكذا أُقيمت الشروط لإدارة حديثة؛ وتم إرساء قواعد نظام فاعل: مؤسسات إدارية مدروسة، مبادئ عملها محدّدة وواضحة، العاملون فيها يخضعون لنظام تحدّده النصوص بدقّة.

بالنسبة لماكس فيبر تشكل الظاهرة البيروقراطية في الواقع، البنية الحقيقية للدولة الحديثة، والشرط الذي لا بدَّ منه لتكريس السيطرة للشرعية القانونية – العقلانية.

## ٢ ، ١ – الإدارة ضامنة استمرارية الدولة

إنّ بقاء الدولة اللبنانية التي تشكو من عدم الاستقرار الحكومي كان ولا يزال مرتبطاً بقوّة، بالإدارة التي يجب أن تُشكّل جسماً سليماً، صُلباً وكفوءاً قادراً على إدامة الدولة. الوزراء يذهبون ويجيئون، الطواقم تتعاقب، الإدارة تبقى؛ وهي التي تؤمّن الاستمرارية في غياب العمل الحكومي، أو في ظل العمل الحكومي. إنّها مَنْ يسهر على تنفيذ القوانين، ويقوم بالعمل اليومي، ويؤمّن حماية المصالح الوطنية. إنّ الإدارة الكفوءة تحضِّر للخطط طويلة الأمد والمشاريع التي تتجاوز كثيراً عمر الوزارات.

إنّ تماسك واستقرار المجتمع اللبناني يرتبطان بصورة كبيرة بقدرة السلطة السياسية على التحكم الفعلي بتنمية سريعة جداً. وهناك في الواقع ١٦٢ مرسوماً اشتراعياً تمَّ اقتراحها العام ١٩٥٩ وتتعلق بإعادة تنظيم البنية الإدارية بكاملها. ويعتبر ألبير داغر أنّ «المراسيم الاشتراعية المقترحة من قِبَل السلطة التنفيذية في حزيران ١٩٥٩، وعلى مدى ستة أشهر من الصلاحيات التشريعية الاستثنائية، تشكّل المحاولة الأكبر، حتى هذا اليوم، لتحديث وإصلاح الإدارة اللبنانية».[٢٠٥]

كان الإصلاح الإداري يستهدف تحرير المواطن من تبعيته لرجال السياسة الذين يضعون أيديهم على الإدارة. إنّ المرور عبر السياسيين شرط ضروري للوصول إلى الخدمة العامة. ثمّ إنّ الموظفين الإداريين يرتبطون بقوّة برجال السياسة الذين يضمنون تعاونهم من أجل تطويع الخدمة لأجل مصلحتهم الشخصية. عندما تعينه السياسة، وتحميه السياسة

٢٠٥) Albert DAGHER, *L'Etat et L'Economie au Liban*,op.cit.p.53



وتضمن تدرُّجه، وتعاقبه السياسة، فإنّ المواطن لا يعيش إلاّ بالسياسة. لم تمر فترة اختارت فيها الدولة اللبنانية موظفيها على أساس من صفاتهم بذاتهم. وكان الاختيار متأثراً دوماً باعتبارات انتخابية وحزبية. نأخذ الموظف ليس بسبب ما يمثّل، بل بسبب الدعم والحماية اللذين يتمتع بهما. أمّا قيمته، وقدراته، ونزاهته، وحِسُّ الواجب عنده، فهذه أمور تأتي في الدرجة الثانية. الجوهري هو أن يكون «مدعوماً».

من أجل الحد من الفساد الإداري، أقامت الشهابية جهازين للرقابة الإدارية: مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، أُعيد تنظيمهما واتسعت صلاحياتهما. إنّ القانون الأساسي للموظفين يحدّد واجبات ومسؤوليات العاملين في الإدارة. إنّ تسيير الدوائر الوزارية المختلفة وُضع في أيدي موظفين كبار، فتمَّ الحدُّ هكذا من تدخُّل الوزراء على هذا الصعيد.

في ١٢ حزيران ١٩٥٩، تمَّ بمرسوم قانون، إنشاء مجلس الخدمة المدنية (CFP) الذي أشَّر لولادة الإدارة اللبنانية الحديثة. وكضامن لوضع الموظفين، كانت لهذا المجلس وظيفة مزدوجة. فهو من ناحية يهتم بقضايا الملاك: إزالة الصفة السياسية، التعيينات، الترقيات، التعويضات، النقل (من موقع لآخر)، الانضباط، التسريح. ومن ناحية أخرى رعاية التكوين التقني والمهني للموظفين. وثم تمَّ التخلّي عن هذا المجلس لصالح المؤسسة الوطنية للإدارة العامة (INAP)، التي تمَّ تدشينها في تشرين الثاني عام ١٩٦٠، وقد صار بناؤها على غرار المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا (ENA). وتمَّ تكليف المؤسسة الوطنية بتنظيم الاختبارات للمرشحين الجدد لوظائف الدرجة الثالثة، كطريق وحيدة للوصول إلى الوظيفة العامة. كما أنّ دورها كان يشمل تدريب الموظفين الموجودين أصلاً.

وكان قد أُضيف إلى مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، الركن الرئيس في إصلاح الجهاز الإداري والرقابة عليه. وكان للتفتيش دوران: السهر على حسن سير الخدمات العامة والتفتيش عن الوسائل الكفيلة بتحسين أدائها.

## ٢ ، ٢ – التخطيط

في كتابه المعنوَن «السياسة الاقتصادية والتخطيط في لبنان»، يشير جورج قرم إلى مظاهر ثلاثة لتحديد التخطيط:

١. «التخطيط عملية ديمقراطية وحوار دائم بين ممثلي كافة القوى الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

٢. وظيفة هذا الحوار:

٣. أ ) تحديد الصيغة الملائمة لنسب النمو القطاعي الذي يسمح بمعدل النمو الإجمالي الأعلى في الاقتصاد.

٤. ب) جعل تقسيم نتائج العمل مقبولة إنتاجياً واجتماعياً.

٥. ج) احترام مبادئ التوازن الضروري من أجل الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المنسجمة في الأمّة.

٦. إنّ القرارات التي تنتج عن هذا الحوار، لا يمكن أن يكون لها مفعول، إلاّ إذا كانت القوّة العامة التي حركتها تمتلك وسائل عمل وتدخّل ضرورية للتأثير على الاقتصاد وفقاً للرغبة التي عبّرت عنها القوى الاقتصادية والاجتماعية للأمّة».[٢٠٦]

منذ عام ١٩٥٣ تمَّ تأسيس مجلس التخطيط والتنمية.[٢٠٧] وانطلاقاً من تحديد الخطة، وهي خيار يقترح تغيير البنى الموجودة،[٢٠٨] كان هذا المجلس يستهدف إحصاء الموارد، الحاجات والامكانيات في البلاد، وصياغة خطة عامة وشاملة لتنمية الثروة الوطنية، رفع مستوى الحياة، وتقديم اقتراحات من أجل ممارسة سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية متماسكة.

إنّ «مجلس التخطيط والتنمية» كان يضم ١٠ أعضاء (مدراء عامون في وزارات ذات صلة بالاقتصاد وخبراء) يجتمعون تحت سلطة وزير الاقتصاد الوطني. في الواقع كان الأمر يتعلق بجهاز شديد الخفّة، ولم يكن المشاركون فيه، يكرِّسون ما يكفي من جهودهم لمهمّة التخطيط، كي يتمكنوا من القيام بعمل معمَّق. لقد تمَّ تعديله في السنة التي تلت، في وقت أعلن فيه قيام وزارة التصميم،[٢٠٩] التي كُلِّفت بتوجيه وتنسيق أعمال التجهيز المعدّة لتنمية

٢٠٦) Georges CORM, *Politique économique et planification au Liban*, Beyrouth, Imprimerie universelle, 1964, pp.1-2

٢٠٧) مرسوم اشتراعي رقم ٣٢، تاريخ ١٧ شباط ١٩٥٣

٢٠٨) Georges CORM, *Politique économique et planification au Liban*, op.cit. p.4

٢٠٩) مرسوم اشتراعي رقم ٢ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٤



النشاط الاقتصادي والثروة الوطنية، وزيادة الدخل الوطني ورفع مستوى حياة جميع المواطنين وفق تخطيط عام وشامل يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد الوطنية، ومراقبة أعمال التخطيط. في الواقع «الخطة هي قبل كل شيء هدف ملموس: التنمية الاقتصادية والاجتماعية».[٢١٠]

إنّ حصيلة عمل هذه الأجهزة، لم تكن على مستوى المهمّات التي أُوكلت إليها. والسبب الأساس كان ضعف الإمكانيات التي وُضعت بتصرفها. لقد تمَّت استعادة الموضوع العام ١٩٥٩ مع بعثة إيرفد. ووضع على رأس هذا الجهاز لجنة للتخطيط، تفحّصت خلال ٥ سنوات «حاجات وإمكانات التنمية في لبنان»، ونتج من ذلك دراسة إجمالية لكل قضايا الاقتصاد اللبناني، وتحليل منهجي لكافة مظاهره الشاملة والقطاعية وإقامة الأساسات الضرورية للمباشرة بالتخطيط.[٢١١]

لقد أكّدت هذه الدراسات أنّه حتى «في بلد يريد الحفاظ على الحد الأقصى من الليبرالية، على الدولة أن تتوقع أو تؤمن الظروف الأكثر مؤاتاة للتنمية الوطنية»[٢١٢] كما أثبتت (الدراسات) أنّ ذلك «يجب بالضرورة أن يستدعي عدداً من التغييرات في البنية الإدارية، وفي الوزارة المكلَّفة بالخطة كما في الإدارة بكاملها».[٢١٣]

لقد شكّلت هذه الاقتراحات قاعدة لتحوّل أجهزة التخطيط. وكان قانون ١٢ حزيران ١٩٦٢ العمل الأساسي والذي وصفه جورج قرم بـ«العمل الجبّار»،[٢١٤] وهو برهن في كتابه «السياسة الاقتصادية والتخطيط في لبنان» أنّ قواعد التخطيط موجودة في لبنان سواء تعلق الأمر بالأجهزة أم بالوسائل التنفيذية. إنّ هذا القانون يعيد أولاً تنظيم وزارة التصميم؛ فهي بقيت مكلفة من خلال إدارتها العامة ببلورة خطة عامة وشاملة، وخطط متتالية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية موحّدة، منسجمة

٢١٠) CORM Georges, *Politique économique et planification au Liban*, op.cit. p. 182

٢١١) Besoins et possibilités de développement du Liban », 2 vol, Beyrouth, Ministére du Plan, 1960-1961; «Propositions d'actions générales pour l'élaboration du plan 1964-1968 », 9 vol, Beyrouth, Ministére du Plan, 1962; «Le Liban face à son développement », Beyrouth, imprimerie catholique, 1963

٢١٢) Besoins et possibilites du developpement du Liban, Etude Préliminaire, 2 vol, Beyrouth,Ministére du Plan, 1960-1961, p. 206

٢١٣) المصدر نفسه ص ٢٠٨

٢١٤) Georges CORM, *Politique économique et planification au Liban*, op.cit. p. 46

مع الخطة العامة، وجمع المعلومات الاحصائية المتعلقة بمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وحصرها ونشرها، كما وتنسيق أعمال الخدمات الإحصائية الحكومية، وأخيراً إبداء الرأي بمشاريع القوانين المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبالبرامج السنوية لأعمال التنمية. هذه المهمة، كما نرى، واسعة وطموحة، وتذهب، من دون شك، إلى أبعد مما تسمح به إمكانات الوزارة بالعديد والتجهيزات.

وداخل اللجنة الوزارية المشتركة، يجتمع ممثلو مختلف الوزارات المعنية بالتخطيط برئاسة وزير التصميم، ويتم تأمين التنسيق بينهم. فوق هذه الأجهزة، هناك مجلس الوزراء الذي يمتلك القرار. ويجب ملاحظة، أنّ مشاركة ممثلي مختلف الفئات المهنية ليست تقنية بأي حال، وليس على البرلمان أن يتدخّل. ويبقى التخطيط شأناً داخلياً محضاً للإدارة.

وعلى العكس من ذلك، فعلى المستوى المناطقي، هناك تمثيل ما للمعنيين، يلحظه قانون العام ١٩٦٢، ويدخل ذلك في اقتراحات بعثة إيرفد. فإلى جانب كل محافظ، كان يقيم مجلس استشاري مناطقي، يتشكّل من القائمقامين في المحافظة، ومن ممثلي وزارة التصميم ومن مكتب التنمية الاجتماعية ومن القوى الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة في المنطقة، وهو يعطي رأيه ببرامج التنمية المتعلقة بالمحافظة وبإنجازاها.

ثم هناك في كل محافظة فريق تقني محلي يضم مسؤولي المكاتب المحلية للوزارات المهتمة بالتخطيط؛ وهو يقدم اقتراحات بخصوص التنمية، ويعطي رأيه بالخطة العامة، ويصوغ التوجيهات العامة لأعمال الفرق متعدّدة المهام.[٢١٥] وهي عبارة عن وحدات مشكّلة للعمل على مستوى القضاء، وتضم عاملين في مكتب التنمية الاجتماعية واختصاصيين في قطاعات اقتصادية مختلفة. وهي تعمل تحت إشراف القائمقامين وترتبط تقنياً بمندوب وزارة التصميم في المحافظة؛ وهي تتابع تطوُّر الوضع الاقتصادي في القضاء، حيث توجّه النشاطات من أجل ضمان تنمية منسجمة ومنسقة بالتعاون مع المنظمات المحلية.[٢١٦] هذه هي الأجهزة المختلفة للتخطيط.

---

٢١٥) مرسوم رقم ١٢٤١٧ بتاريخ ٢ نيسان ١٩٦٣

٢١٦) مرسوم رقم ١٢٤٩٢ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٦٣

# الجزء الثاني

## مصاعب التحديث السياسي
## أو الدولة غير المكتملة

# الفصل الأول

## تجربة تحديث: أسباب الإخفاق

«لا يوجد في التاريخ إخفاقات غير مبررة،
ولا أمجاد مجانية.»

**غسان تويني**

«ليست هناك سوى وسيلة للإخفاق،
وهي أن تستسلم قبل أن تنجح.»

**اوليفييه لوكرت**

## القسم الأول: المصاعب أمام العبور من سياسة التوازن إلى سياسة القرار

### ١ – العلاقة الجدلية بين التحديث والتطور السياسي

س.أ. بلاك يحدِّد التحديث بكونه «العملية التي من خلالها يتلاءم التطوُّر التاريخي للمؤسسات بسرعة مع التغيّرات التي يحدثها تراكم المعرفة البشرية التي تسمح له بالسيطرة على بيئته الحيوية».[٢١٧] كما يكتب دانكوارك روستو إنّ التحديث عملية «سيطرة واسعة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين البشر».[٢١٨]

يتم تعريف التحديث عادة كعملية يزيد من خلالها الناس سيطرتهم على بيئتهم الحيوية. إنّ التنوُّع الواسع للأجوبة على التحدّيات المتعلقة بالمحيط، يتكشّف عن نتائج شديدة الاختلاف؛ نرى هذا الإرث في مختلف البلدان المتطوّرة، كما نراه في لبنان. في ظل الشهابية ولَّدت التنمية الصناعية والاقتصادية، وعلى صعيد الاتصالات، تحوُّلاً مادياً يكشف عن تطوُّر تكنولوجي ظاهر.

وعلى الضدّ من المجتمعات المحدثة التي أعطت فيها عملية التحديث نتيجة واضحة، فإنّ المجتمع اللبناني يشكو من هوّة بين الطموحات المعبَّر عنها والنتائج المحققة. وتولِّد هذه الإحباطات توتّرات اجتماعية وعدم استقرار سياسي. إنّ ما يحدِّد المباشرة بالتحديث وقوّة انطلاقه هو النظام السياسي. لقد إتخذت النخبة الشهابية قرارات جوهرية لوضع لبنان على دروب التحديث. وبالمقابل فإنّ التحديث قد حدَّ من قدرة النظام السياسي على معالجة التحدّيات السياسية التي طرحت نفسها. ولهذا السبب، وأسباب عديدة أخرى، فإنّ أهمية قضية التنمية السياسية ترتبط بقوّة بموضوع التحديث.

وتوجد التباسات عدّة تتصّل بالعلاقة بين مفهوم التحديث ومفهوم التنمية السياسية. أحياناً، بل، غالباً أعتُبر المفهومان رديفين، وأحياناً أخرى، جرى الفصل الواضح بينهما. وهنا سوف نعتبر العمليتين متمايزتين في التحليل، ومترابطتين في الواقع. يقول الفرد ديامون إن «التنمية السياسية عملية يكتسب من خلالها النظام السياسي قدرة متنامية من أجل الدعم

---

٢١٧) C.E. BLACK, *The dynamics of modernization*, Harper and Row, New York, 1966, p.7

٢١٨) Dankwark ROSTOW, *A world of Nations : Problems of Political modernization*, The Brookings Institutions, Washington, 1967, p.3

الدائم والناجح لأهداف جديدة، ومطالبات جديدة وخلق نماذج التنظيم المناسبة».[٢١٩]
س.ن.ايزنستاد يعطي تعريفاً مشابهاً، إذ يعتبر أنّ التحديث يتمثّل بـ«قدرة النظام السياسي على أن يحتوي المطالب بصيغة قرارات سياسية، وأن يؤمّن استمراريته في استيعاب المطالب الجديدة والأشكال الجديدة للتنظيمات السياسية».[٢٢٠]

إنّ قدرة القرارات السياسية على خلق تنمية، ليست فقط القدرة على تجاوز الانقسامات وإدارة التوترات التي تولّدها التمايزات المتنامية، بل القدرة على استيعاب وتلبية مطالب المشاركة والتوزيع اللذين يتولّدان من وازع المساواة. وهي أيضاً القدرة على التجديد وإدارة التغيُّرات المتواصلة، ويحدّد ماسفرد هالبرن التنمية السياسية على أنّها «القدرة المستديمة على توليد واستيعاب التحوُّلات الدائمة».[٢٢١]

وفي الواقع، ليس النظام السياسي مجرّد آلية كاشفة، تستوعب المطالب، ولكنه بجوهره نظام يتمتّع باستقلالية ذاتية تسمح له باستدخال وإدارة التنمية. النظام السياسي يقود ويوجّه ويجدّد. وتجدّد المطالب والبرامج الحكومية مصدرها في قلب النظام السياسي. ومن بين المطالب الرئيسة التي على النظام السياسي أن يشجعها ويلبّيها، تلك المتعلقة بتساوي الفرص، والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية. وتلبية هذه المطالب أصعب من تلك المتعلقة بالمجال الاقتصادي أو التكنولوجي. إنّ عملية التنمية السياسية تشمل القدرة على خلق المزيد من الأشخاص القادرين على تحسين ظروفهم الاجتماعية على قاعدة الكفاءة الشخصية وليس العلاقات الزبائنية. كما أنّ طبقات جديدة وفئات جديدة تنشأ باستمرار في المجتمع ويجب إدخالها بنجاعة إلى قلب المؤسسات السياسية. وعندما نحدّد التنمية السياسية من زاوية القدرة على تحفيز المطالب وحل المشكلات، فإننا بذلك، نتجاوز خطر الوقوع في فخ المركزية الاثنية (Ethnocentrisme) التي تواكب الدراسات التي تتناول التنمية السياسية.

ومن أجل توسيع سلطتها ونفوذها، عملت النخبة الشهابية على توليد عملية التحديث والتسريع بها؛ رغم أنّ جهوداً متعجّلة كهذه تساعد على ظهور تحدّيات جديدة، غير أنّ

---

٢١٩) Alfred DIAMANT, «*The nature of political development*», in Political Development and social change, Ed, Jason L.Finkle and Richard W. Gable, New York, John Willy and Sons, 1966, p. 92

٢٢٠) S.N.EISENSTADT, *Political modernization* Ed. Claude Ewelch, Jr Belmort, Wadsworth, Californie, 1967. p. 252

٢٢١) Masferd HALPERN, «The Rates and Costs of Political Developement », *Annales*, Mars 1965, p. 21

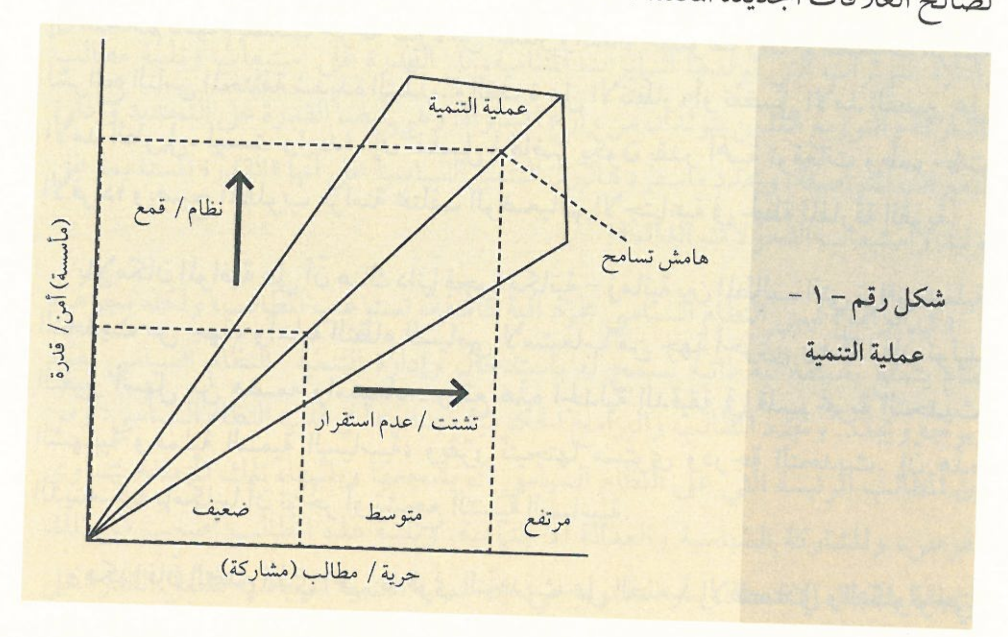


عملية التحديث عندما تنطلق، تميل إلى أن تصبح مقنعة وراسخة. إنّ الفريق السياسي الذي حفّز عملية التحديث وشجعها، غالباً ما يرى مهارته في مراقبة وضبط النظام تتناقص. وفي الوقت نفسه، تؤثّر قوى التحديث على سلوك النخبة وقراراتها السياسية. إنّ ازدياد المطالب وتشعُّبها، يسبقان كثيراً قدرة النظام على التعاطي معها. وتبرز المصاعب وتندرج في الجداول السياسية بصورة تدرجية بل متزامنة، ما يزيد من صعوبة بلورة سياسات للتغيير التدريجي. إنّ التحكُّم بالمهام يتطلّب جرعة كبيرة من الصبر والثقة، خصوصاً وأنّ الأفضليات الزمنية لشرائح الناس المختلفة شديدة التبدُّل. والقدرة على الانتظار، أو تفضيل الأمد القصير على الأمد الطويل، ليست واحدة. إنّ تفضيل الحاضر يكون بقدر أهمية توقعات وطموحات الأفراد؛ ويصبح المطلوب مزامنة مختلف الوضعيات الاجتماعية في لحظة المفارقة القوية.

بالإمكان الموافقة على أنّ هناك دائماً فجوة مكانية – زمانية بين المطالب التي ترافق عملية التحديث من جهة، وأهلية النظام السياسي لاستيعابها من جهة أخرى. وهكذا فإنّ توليد التغيير أسهل من هضمه واستيعابه. وتقع هذه الجدلية الدقيقة في قلب تجربة التحديث الشهابية وعملية التنمية السياسية، ويقرّر نتيجتها مستوى ودرجة التحديث. إنّ هذه الديناميكية بإمكانها أن تؤخّر أو تشجع التنمية السياسية.

وهكذا فإنّ التقدم الذي أحرزته قوى التحديث على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي في ظل الشهابية، لم يقدْ أبداً إلى تغيُّر عميق في النظام السياسي. إنّ القوى التقليدية الطاغية التي تحتكر جزءاً كبيراً من السلطة السياسية، قاومت بضراوة كل تغيير عميق. أكثر من ذلك، إنّ النخبة السياسية الشهابية وظّفت جهدها من أجل إنجاح مشروعها السياسي لحد أنها أضعفت كثيراً قدرتها على جبه مطالب المشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية والمساواة. وعلى كل، لا يمكن للتنمية السياسية أن تتحقق من دون أن يكون هناك دفع مستمر من أجل تحمُّل أعباء القضايا الاجتماعية والسياسية. وبصرف النظر عن مستوى التقدُّم الاقتصادي والتكنولوجي لن يكون هناك تحديث سياسي من دون تحول في بُنى السلطة وأشكال السيطرة الشرعية. إنّ عملية التنمية إذاً، يقودها ترابط جدلي بين المطالب الاجتماعية – السياسية وقدرة النظام على تلبيتها. وهذه المجابهة حصيلة الصراع من أجل الأمن من ناحية والحرية من ناحية أخرى. وفي ظل الشهابية، تمظهرت هذه المجابهة بين الدور الأمني للمكتب الثاني، ومعارضي الشهابية.

إنّ المطالب المرتبطة بالحرّية، وبقيَم المشاركة السياسية والعدالة والمساواة، هي مطالب مزمنة في لبنان. ويجب أن تكون هناك سلطة قادرة على تلبيها وكبتها في الوقت نفسه. إنّ تلبية هذه المطالب تتم في العادة من خلال مأسسة قويّة، ومناهج جديدة، وأسلوب حكم فعّال. وهذا يتطلب المركزية، ومركزة السلطة، وفي الوقت نفسه زوال العلاقات التقليدية لصالح العلاقات الجديدة المعقلنة.




**شكل رقم – ١ –**
**عملية التنمية**

كما يبدو جلياً في الشكل رقم – ١ –،[٢٢٢] فإنّ عملية التنمية مسار يتأرجح بين القمع وعدم الاستقرار الفوضوي. هذه العملية ميزان دقيق للتوفيق بين المطالب الاجتماعية وقدرات النظام السياسي على تلبيتها. إنّ ازدياد المطالب يقتضي المزيد من المهارة من أجل التعاطي معها. إنّ عملية التنمية تنطوي على معطى يتحرّك بين قطبين من هذه الجدلية، وأثناء ذلك تستمر موجة التحديث بالتقدُّم وتصبح أكثر فأكثر ثباتاً. وهذا ما يعقّد عملية التنمية من خلال تغيير وانزياح التوازن الاجتماعي، والمطالب الشعبية وقدرات النظام السياسي وقرارات الحكومة.

٢٢٢) Political Developpement and the challange of Modernization In *Political Parties and political developpemnt,* édité par Joseph La Palombara et Myron Weiner, Princeton Universitry Press, New Jersey, 1966, p.10



إنّ التقدُّم في ميدانَي التربية والتكنولوجيا أدّى إلى ولادة طبقة وسطى جديدة. ويؤكد كمال ديب أنّ الشهابية نجحت في استقطاب حلفاء من ثلاث فئات:[٢٢٣]

١. الطبقة الوسطى الجديدة التي بدأت تتكوّن لترفد الاقتصاد الحديث ضمن مفهوم مواطنة جديدة. فكانت «الدولة» أمّهم بالمعنى المجازي وليس الطائفة أو الزعيم وأمير الحرب.

٢. تجمع نخبة جديدة عُرفت باسم «النهجيين».

٣. النخبة العسكرية وعناصر المكتب الثاني.

لم تتمكّن واحدة من هذه الفئات السياسية والاجتماعية الجديدة أن تدخل النظام السياسي بما يسمح لها بتوليد تنمية سياسية: فالطبقة الوسطى الجديدة، بقيت عاجزة كطبقة، من أن تمثِّل الهيكل البشري الدائم للشهابية، ولم ينجح «النهجيون» بالانضواء داخل حزب سياسي منظم وديمقراطي، وفقدت النخبة العسكرية حظوتها بسبب «تجاوزات» المكتب الثاني.

وعبر إخفاقها في استيعاب فئاتها الاجتماعية والسياسية والعسكرية الجديدة، برهنت النخبة السياسية الشهابية على عجزها عن مأسسة التحوُّلات الاجتماعية – الاقتصادية. شارل رزق يرى أنّ الرئيس شهاب اكتفى بـ«تجاوز المؤسسات، مع الاحتفاظ بها وامتداحها ظاهرياً».[٢٢٤] إنّ تجاوز المؤسسات ونزع الصفة السياسية عنها لصالح التكنوقراط والبيروقراطيين، لم يؤديا إلى إعادة تسييسها في اطار نظام سياسي حديث، ولم يفضيا إلى إصلاح إداري واقتصادي واجتماعي.

لقد ولّد هذا الإخفاق وضعاً إتسعت فيه الفجوات وتداخلت فيه الأمور في ما يشبه الدمى الروسية. وإتسعت الهوّة بين التحديث الاجتماعي – الاقتصادي والتنمية السياسية، بالارتباط بين القدرة على توليد التغيير والإخفاق في تشرُّبه. ولذا فإنّ النظام السياسي اللبناني، ومن جراء عطبه الخلقي، كان عاجزاً عن رفع التحدِّي الذي كان على الديمقراطية

٢٢٣) كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل، رجال السلطة والمال في لبنان**، مقدمة جورج قرم، دار النهار بيروت ٢٠٠٧، ص ١٩٣

٢٢٤) Charles RIZK, *Le régime politique libanais*, op.cit. p. 7

اللبنانية أن تواجهه، وغير مؤهّل لحل مشكلات التنمية التي كانت داهمة وتمثّلت بالتطوُّر الديمغرافي وعدم التوازن الاقتصادي – الاجتماعي الخطير في البلاد.

### ١، ٢ – عدم التلاؤم بين التحديث والضمانات الطائفية

«يُعتبَر ديمقراطياً، على ما يقول جورج لافو، النظام الذي لا يكون لأي شريحة من الشعب فيه حتى ولو أغلبية، ولا لأي سلطة حتى ولو كانت مُنصَّبة شرعياً أن تلحق الضرر بحرّيات تعتبرها الأقلية مقدسة».[٢٢٥] بتعبير آخر، لا يمكن وبأي حال لفكرة الديمقراطية أن تختزل بعمل حسابي بسيط؛ بل إنّ الديمقراطية تتجلّى بقدرتها على أن تعترف بأعلى درجة من التنوُّع الممكن وإدارته.

تتمثّل الديمقراطية التوافقية اللبنانية بإدارة الفروقات والخصوصيات. وتترجم هذه الديمقراطية نفسها بالاعتراف بالأقليات من قِبَل السلطة السياسية، من خلال التشريعات التي تبدأ بمجرّد التسامح لتصل إلى «مأسسة الاختلافات». فبلدان مثل لبنان، ومن أجل تأمين التعايش بين مكوّناتها الاجتماعية، مجبرة على تبنّي نمط خاص من الحكم، قادر على توفير تعايش سلمي، وأقلّه تساكن بين المجموعات الأقلية. إنّ هذا النمط من الديمقراطية يؤمّن اشتغال مفاصل الدولة في البلدان التعدّدية حيث تشهد إنقسام السكان إلى طوائف عدة من ناحية، و«مأسسة التفاوض على مستوى نخب هذه الطوائف»[٢٢٦] من ناحية أخرى.

إنّ الديمقراطية التوافقية، هي ديمقراطية نخبوية؛ وترتبط القدرة التفاوضية التي يتمتّع بها أعضاء هذه النخبة، بشرعيّتهم وبسلطتهم داخل طوائفهم. ومن الضروري توضيح معنى «النخبة» في السياق السوسيو-اجتماعي اللبناني لأنه يشير إلى الأشخاص الذين هم في السلطة كـ «أمر واقع». بهذا المعنى، إنّ النخبة هي تلك التي وصلت إلى السلطة من خارج معايير الكفاءة، وبفضل الدعم الطائفي الذي استطاعت تنميته داخل جماعة معينة. إنّه من الواضح المؤكد أنّ الاستقلال الذاتي الممنوح لكل طائفة في إدارة شؤونها، يبلور الانتماء الفعلي للفرد إلى الطائفة. في الواقع، في اللحظة نفسها التي نعيد فيها للإنسان ثقافته،

٢٢٥) Georges LAVAU, *La démocratie, Traité de science politique*, dir. Madeleine GRAWITZ, Jean. LECA, Paris, PUF p. 69

٢٢٦) DOGAN et PELASSEY, *Sociologie politique comparative*, Economica, Paris, 1982, p. 93



ننتزع منه حرّيته: يختفي إسمه الخاص في اسم الطائفة، لم يعد سوى عَيِّنة. وبحجّة القبول به بصورة غير مشروطة، نرفض له كل هامش مناورة، وكل فسحة تحرّر، نمنعه من بلورة فردية خاصة به من خلال سجنه في حدود اختلافه. يصبح كل فرد بالذي هو، أصدق تعبيراً مما يقول أو يفكر.

تستطيع النخب عرضياً تعبئة الجماهير وإشراكها بصورة غير مباشرة، بالدفاع عن مصالحها الخاصة. تعود النخب التقليدية بأصولها إلى الإقطاعيات الكبيرة الوارثة لسلطة عائلاتها. بينما تجد النخبة الجديدة أصولها في الأوساط غير المرتبطة بالإقطاع أو العائلات الروحية. وقد سمح إنقسام النخبة هذا لآرند ليجفارت بالتمييز بين مجتمع ديمقراطي ومجتمع تسلطي؛ واستند تحليله إلى معيار «النخبوية». إنّ المجتمعات الديمقراطية تترك النخب منفصلة عن بعضها، بينما تكون المجتمعات التسلطية محكومة من قِبَل نخبة موحَّدة.[٢٢٧]

في حالة لبنان، كل طائفة تقودها «نخبة» تتقاسم المواقع على مستوى السلطة. وحيث للأقليات أهمية لا يمكن التقليل منها، ترى النخب نفسها مجبرة على التفاوض على تسوية، ينكسر التوازن الاجتماعي من دونها. إنّ مأسسة التفاوض بين نخب التكتُّلات تشكّل مظهراً للديمقراطية المتجسِّدة بميثاق العام ١٩٤٣ الوطني الشهير، والمرتبط بعملية إدماج المصالح. وبما أنّه ليس هناك من معسكر أغلبي، فإنّ التفاوض يصبح ضرورة بين النُخب.

في اطار الدولة المتعدّدة الطوائف وجدت السلطة السياسية نفسها باستمرار في حال من الدونية بالمقارنة مع سلطات الطوائف المضادّة التي تجذّرت بالمواقع القانونية والسياسية التي اضطلعت بها في المؤسسات العامة. وتكون هذه المكتسبات سبباً للتنافس والتناقضات بين الطوائف أكثر حدّة، كلما كان النظام يعمل، وبشكل شبه دائم في دائرة مغلقة، مانعاً تجدُّد النخب وتشكّل إمكانيات التناوب على الوظائف بين الطوائف.

إنّ النظام اللبناني مُصاب بخلل رئيس هو الجمود المتأتّي من مأسسة الانقسامات الطائفية وغياب وسائل الإصلاح التي تحافظ على التوازن الطائفي القائم ولا تؤذيه. إنّ النظام الطائفي، كما يكتب بيار روندو، في تقييم للشهابية، «مُنتج لتوازن ثمين بالتأكيد،

٢٢٧) Arendt LIJPHART, «Consociational democracy», *World Politics*, 21 January 1966, pp. 207-225

ولكنه مُكلفٌ أيضاً بما يفرضه من أثقال على الحياة السياسية، وبالشلل النسبي الذي يفرضه على الدولة».[٢٢٨]

لقد حاولت الدولة الشهابية ممارسة رقابة تراتبية على السلطات الفرعية للطوائف، من دون الوصول في النهاية إلى حدود إلغاء كل استقلال ذاتي طائفي، وكل إمكانية من قِبَل المجموعات لأن تقاوم، بطريقة أو بأخرى، السلطة المركزية للدولة. وضمن هذه الرؤية كانت الدولة تحاول «استعادة» الطوائف، فارضة نفسها تدريجياً على مختلف السلطات «الطائفية» من دون أن تستطيع استكمال ذلك بإرساء العلمانية. لقد كان المطلوب بوجه عام، العبور من دولة الطوائف المتنازعة إلى دولة الأمّة المندمجة، لكن الشهابية لم تنجح في إرساء وحدة وعلمنة الأحوال الشخصية من خلال إلغاء التمثيل الطائفي لصالح تمثيل سياسي وطني، وفي الوقت نفسه تجاوز التعدّدية الثقافية لصالح اكتشاف هوية ثقافية لبنانية موحدَّة. لأنّ تحوُّل البُنى باتجاه الدمج التدريجي للطوائف، الذي كان منظوراً إليه كحل تجاوزي، يفترض بالضرورة تخلّي هذه الطوائف، ضمن مدىً زمني معقول، عن مغنم وضعها المميّز.

لكن عمليّة كهذه، تقوم على إستبدال الضمانات القانونية التعاقدية لميثاق ١٩٤٣ بضمانات نفسية واجتماعية، لا يمكن أن تتم إلاّ في مُناخ الثقة وفي مرحلة التنمية الاقتصادية، لأنّ الدمج الاجتماعي يفترض بالضرورة بيئة مؤاتية. ورغم أنّ سياسة الرئيس شهاب ألحَّت خصوصاً على الإصلاح الإداري، وعلى تخطيط إدارة الأراضي، فإنّ ممثل الكتلة البرلمانية الشهابية، سميح عسيران، إقترح برنامجاً للعلمنة، وتمَّ تقديمه من قِبَله، كما لو كان واسطة العقد في السياسة الشهابية. ونحن إذْ نذكر هذا البرنامج، نتساءل إلى أي حد كان يعكس الحقيقة السياسية للكتلة، خصوصاً وأنّ الإمكانات جميعها كانت متاحة لتمرير مشروع قانون كهذا، من موقع أنّ الشهابيين كانوا في السلطة وأنّ عسيران نفسه يوضح أنّه كانت تلزم أغلبية الثلثين في الدستور. وليس هذا سوى مثلٍ على الازدواجية بين النظرية والتطبيق، بين القول والعمل التي تميّز جداً السياسة اللبنانية. «بما أنّ الرئيس شهاب، كما يؤكد كمال

٢٢٨) Pierre RONDOT, «Quelques réflexions sur l'expérience politique du Chéhabisme au Liban», In *L'Orient*, n° 16, 1960, p.46



جنبلاط، كان يشتكي من النظام السياسي، كان عليه أن يعدِّل هذا النظام في عهده ويقيم نظاماً جديداً يصحّح السياسة... لقد مارس السلطة وهو مقتنع بضرورة التغيير».[٢٢٩]

وكان ثمّة تيّاران مسيحيّان في مواجهة هذه القضية. تيّار أقلّي، ولكن طليعي، مع شهاب الذي كان يقول إنّ الطريقة الأفضل لمنع الأخطار الاشتراكية العربية، الثورية، الفلسطينية، من تفجير لبنان، تكمن بتصليبه من الداخل من خلال العدالة الاجتماعية، ومن خلال جيش قوي، ولبننة المسلمين. لقد كانت الشهابية تعتقد أنّها تضمن الحضور المسيحي في لبنان، من خلال جذب المسلمين نحوه، وليس من خلال مقاتلتهم. إنّ كل تبعية سيّئة، وإذا كان على المسلمين أن يشعروا بتبعيتهم للمسيحيين، فسوف يفضِّلون التبعية لمسلمين آخرين. وثمَّة مسؤولية أيضاً على المسلمين تجاه المسيحيين، خصوصاً في المحيط الاقليمي والعربي. يجب أن يتصرّفوا بطريقة، بحيث لا تكون العروبة بتناقض مع الشخصية المسيحية. والتصرّف بما لا يجعل المسيحيين يدركون العروبة كما لو كانت أمراً يهدد شخصيتهم.

وكانت المدرسة الأخرى تقول بأنّ المسلمين لن يتلبننوا أبداً، فالتحدّيات كبيرة جداً والعرب جدّ أقوياء.

ثمّ إنّه منذ وصوله إلى السلطة، لم يكن الرئيس شهاب شعبياً في طائفته، وبقي كذلك طيلة فترة ولايته، مع ملاحظة أنّ عدد المواقع الرئيسة التي شغلها المسيحيون في الدولة، كان ملحوظاً. مدفوعاً بهمِّ التوازن والعدالة أصدر فؤاد شهاب مرسوم القانون رقم ١١٢ المتعلق بوضع الموظفين الذي يفرض على الحكومة اختيارهم، من الآن فصاعداً، بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين؛ هذا هو مبدأ المناصفة. وبتأثير غير مباشر وغير إرادي، مأسس هذا المرسوم المادة ٩٥ من الدستور التي كانت تقضي بتوزيع الوظائف على قاعدة طائفية. وهذه المادة التي كان يُراد لها أن تكون انتقالية، ولا تلحق الأذى بالمصلحة العامة، فاقمت من البنى الطائفية. في الوقت نفسه، ووفق عقلية المسيحيين، فإنّ مراعاة المسلمين من أجل لبننتهم، كان يعني بعض الحرمان لهم.

إنّ سياسة التوازن في النظام السياسي لم تؤدِ إلى الهدف المنشود. بل على العكس من ذلك، إنّ إعادة التوازن إلى النظام السياسي خلقت إختلالاً شعر به المسيحيون على وجه خاص.

٢٢٩) **النهار**، ٢٧ حزيران ١٩٧١

إذن، النظام شرعي في أعين المسيحيين لأنّه عريق. كلّما كان النظام قديماً، كلما استحق الحفاظ عليه. وإذا كان هذا الخيار المشترك قد اخترق القرون، فهذا يعني أنه صحيح؛ ليس هناك من برهان عقلي يمكن أن يصمد أمام فعل الزمن، أو ضدّ ما يكرّسه. لكن الكسي دو توكفيل يقول «إنّي أميل للاعتقاد بأنّ ما نسمّيه المؤسسات الضرورية، ليست غالباً سوى المؤسسات التي اعتدنا عليها، وفي موضوع التشكّل الاجتماعي، إنّ حقل الممكن أرحب بكثير مما يتخيّله الناس الذين يعيشون في مجتمع محدّد».[٢٣٠]

إذا حللنا عيّنة لنقاشات تلك المرحلة في مجلس الوزراء، يمكننا أن نلاحظ أنّ إعادة التوازن قادت إلى اختلال جديد آخر. ففي ٥ نيسان ١٩٦١، كان مجلس الوزراء مسرحاً لنقاش حاد بين رئيس الحكومة صائب سلام والوزير بيار الجميّل. ففي إجابة على الرئيس شهاب الذي دعا إلى ضرورة احترام التوازن الطائفي في اختيار الموظفين، أكّد سلام وأرسلان أنّ السُنّة والدروز لم ينالوا حصّتهم العادلة، فاعترض بيار الجميّل قائلاً: «بالنسبة لبعضهم، هذا يعني إيقاف المشاريع في جبل لبنان، لأنّ مشاريع يجب أن تُنفذ في مناطق أقل تطوراً... علماً أنّ التنمية يجب أن تتم في كل مكان، فلا تتوقف هنا من أجل أن تستمر هناك. أمّا عن التوظيف، فعلى الدولة أن تعتمد الكفاءة، مع أنّ التوازن الطائفي كان محترماً حالياً. لكن هذا التوازن في الحقوق يجب أن يكون في الواجبات كذلك. لكن قسماً من الشعب المتهم بتجاوز حقوق الآخرين يدفع ٨٠٪ من الضرائب والرسوم». يحتجّ صائب سلام على النسبة فيهدر الجميّل «٨٣٪ كي أكون دقيقاً». فيصرخ سلام: «إذا كان الطرف الذي تمثّله يدفع ٨٠٪ من الضرائب، فنحن ندافع بدمنا عن وحدة البلاد واستقلالها».[٢٣١]

وبالتالي، فإنّ أي نظام، وبقدر ما يبتعد عن التوازن، يتطوّر من خلال تتابع الرغبات التي لا تشبع والتأرجحات الواسعة التي تقود في النهاية إلى مفترقات. ولكن هذه الحالة تبقى محدّدة بالثابتة العامة للبنى التي قد توجّه هذه المفترقات إعادة تشكيلها. ولا يُعاد تشكيل بنية قائمة إلاّ انطلاقاً من لحظة إنذار مزعزع للاستقرار يهدّد ثباتها، كما أنّ إعادة تشكيلها مقيّد بضرورة حيوية تتمثّل بإنقاذها، ومواءمتها مع الظروف الجديدة.

٢٣٠) هذه العبارة مأخوذة من مذكرات الكسي دوتوكفيل، وقد اختارها دومينيك شوفالييه في كتابه: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا ١٩٧١

٢٣١) **الاوريان**، ٦ نيسان ١٩٦١



ولا يصبح التأرجح أو الخلل مؤثراً إلاّ بقدر ما يوقد فتيل عملية إعادة التشكيل، وذلك في سياق من الاختلال البنيوي. وهذا الفتيل جهد عام ومواز بين مختلف الطوائف لتجاوز النظام الطائفي من أجل منفعة الجميع. إنّ تبنّي استراتيجية غير طائفية في مواجهة استراتيجية أخرى طائفية ومتطرّفة يدخل في باب العبثية. فالمطلوب جهد متلازم من قِبَل الطوائف كافة، من أجل خلق العوامل الموضوعية التي تجعل النظام الطائفي لا يتناسب مع الوضع الجديد.

إنّ تراكم العوامل الموضوعية، التي تجعل بنية نظام ما غير متلائمة بتاتاً مع تغيّرات وسطها الداخلي والخارجي، وتجعلها تحت رحمة عامل مثير، حتى ولو كان وليد الصدفة، يقرّر في النهاية، تفكك البنية الطائفية. وإذا كانت هذه العوامل الموضوعية قد تراكمت في ظلّ الشهابية، فهي قد افتقدت للقرار والإرادة السياسيين للوصول إلى تغيير حقيقي للنظام.

### ١، ٣ – تجذُّر القوى التقليدية

«إذا كنّا مهدَّدين، يقول جورج نقاش، فالتهديد لا يأتينا (فقط) من الخارج. والمخاطر الأقرب والأوزن نحملها في داخلنا... إنّ أكثر ما يُقلقنا هو عجز الزعماء الكامل عن التأقلم مع متطلبات تطوّر يستدعي تحوُّلاً راديكالياً لكل بنياتنا الاقتصادية والاجتماعية. إنّه عدم الوعي من قِبَل الطبقات المالكة التي تختبئ في ظلّ المبادئ الكبرى لليبرالية، وأخيراً كل هذه المفارقة الزمنية لنظام سياسي يضعنا، وبصورة خطرة، خارج عصرنا».[٢٣٢]

لقد راهن شهاب على القدرة غير الموثوقة التي كانت تتمتّع بها السلطة التقليدية، من أجل جذب التأييد الشعبي لمشروعه السياسي التحديثي الذي كان يتوق إليه. ومنذ البداية، «واجهته حقيقة مأسوية، وحاول ولو رغماً عنه، أن يتأقلم معها».[٢٣٣] إنّ المُنظِّر الأوّل للشهابية، جورج نقاش، يُظهر هشاشة هذا الرهان وضرورته في الوقت نفسه: «وعي مرير لضرورة السعي إلى الغاية المنشودة عبر الرجال الذين كانوا هم أنفسهم من قوّض السلطة

٢٣٢) Georges NACCACHE, *Un rêve libanais (1943-1072)* op.cit. Extrait de l'article : "que le désordre des autres ne nous fait pas un ordre"

٢٣٣) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، مصدر سبق ذكره ص. ٢٢١ – ٢٢٥ – ٢٣٠.

وأورث إنحطاط الحكم.»[٢٣٤] ويضيف، «هو لا يجهل (شهاب) أنه لا بدّ في السياسة من القبول أحياناً بتلوث الأصابع – وأنّ التاريخ لا يتقدم دون تلطيخ الطهارة. و لكن ما يأباه هو جعل تلطيخ الطهارة شرطاً من شروط التاريخ».[٢٣٥] ومن المؤسف أنّ التاريخ، وبفعل متناقض سوف يرفض التقدُّم بلا «تلوُّث».

إنّ أزمة شرعنة الحداثة التي طالت رئاسة شهاب قادت إلى احتدام نظام الأبوية الجديدة (Néo-patriarcal) . إنّ المنطق الأبوي الجديد يعبّر عن الخلط بين المجال العام والمجال الخاص أو وضع اليد على الموارد العامّة من قِبَل مَنْ يتولُّوها. إنّ النظام السياسي اللبناني، سوف يبدو نظاماً برلمانياً – زبائنياً، أي أنّ الممثلين المنتخبين هم أرباب عمل لعملاء، يصلون إلى البرلمان بفضل علاقاتهم مع عملاء يؤمِّنون صلتهم بجمهور المنتخَبين؛ بمعنى آخر، يعمل هذا النظام وفق نموذج شبه برلماني وفق الترمينولوجيا التي كرَّسها غي هيرمي[٢٣٦] و«مفاعيل استمرار الثقافات الطائفية تتقوّى بالتوجُّهات التي تميِّز بناء سلطة توافقية عصيّة على التراتبية، وعلى بناء شرعية سياسية، وتكتسب (المفاعيل) راهنيتها بضعف الإطار السياسي الحديث في تلبية آمال الفاعليين الاجتماعيين الطرفيين، وهذا ممّا يشجّع، وعلى كل المستويات، على بناء مواقع تقليدية لسلطات مضادّة، أو للتعبير عن الاستياء».[٢٣٧]

ورأت العائلات الكبيرة من مالكي الأراضي أنّ محاولات التحديث في الأوساط الريفية (بناء المدارس، شبكات الطرق، الإصلاح الزراعي، السدود...) تتعارض مع مصالحها الحيوية. وهناك مَثَل واضح يتمثَّل في مشروع ريّ جنوب غرب لبنان. لقد كان التقليد يقضي في الأوساط الريفية بأن يقرّر «الأعيان» أو الأشخاص المتنفذون في القرية بشأن توزيع مياه الري على الفلاّحين. وهذا ما كان يسمح للمالكين الكبار بتنصيب أنفسهم سادة للأرياف ويؤمِّن نجاحهم الدوري في الانتخابات التشريعية. وكانت هذه العلاقة سائدة في مناطق الجنوب ذات الأغلبية الشيعية. ولهذا، فإنّ السد الذي بُني على نهر الليطاني لريّ

٢٣٤) Georges NACCACHE, «Un nouveau style: le chéhabisme», op.cit. p. 397

٢٣٥) المصدر نفسه

٢٣٦) Cf. Jean LECA, Yves SHEMEIL, «Clientélisme et patrimonialisme dans le monde arabe» *In International Political Science Review*, 4, n° 4. 1983

٢٣٧) Antoine MESSARRA, *Le modèle politique libanais* et sa survie, op. cit



الأراضي القابلة للزراعة، كان يهدِّد بكسر احتكار الزعماء المحليين وعلى وجه الخصوص زعامة كامل الأسعد.[٢٣٨]

أما الاكليروس الماروني، فقد كان مشغولاً بالحفاظ على امتيازاته ومصالحه وبقي غريباً عن دعوات الإصلاح التي أطلقها الرئيس شهاب، وبخاصة بعد المعارضة للشهابية المعلنة من قِبَل البطريرك بولس المعوشي. في رسالة موجَّهة لمجمع المطارنة في ٢٨ شباط ١٩٦٢ كتب الأب لوبريه بصراحة: «إنّه (شهاب) مصمِّم بحزم على دعم وتنظيم التنمية الشاملة في البلاد، لكن الطبقات الحاكمة ورجال الاكليروس وهم ملاَّكون كبار يريدون الالتفاف على القضية الاجتماعية».[٢٣٩] ووفق كمال جنبلاط، تملك الكنيسة المارونية نصف الأراضي بل الثلثين في مناطق مثل كسروان وجبيل والبترون، و٢٠٪ من الأراضي القابلة للزراعة في أيديها.[٢٤٠] ولذا نرى الأب لوبريه يحذِّر من أنّه إذا لم يشارك الاكليروس الماروني في الإصلاحات «فسوف نواجه مشكلة اجتماعية ذات صعوبة قصوى». وبموازاة موقف الاكليروس، وإذا استثنينا بيار الجميّل، فإنّ غالبية القوى السياسية المسيحية عارضت سياسة الرئيس شهاب. لقد كان موقف الكتائب محكوماً بعوامل ثلاثة رئيسة:

- إندفاع ماروني ظهر إبان الثورة المضادّة.
- المشاركة في السلطة التي فرضتها مصالح الحزب، وبخاصة تقوية قواعده الانتخابية من خلال الوصول إلى مواقع مفتاحية في الدولة.
- انتماؤه إلى سياسة الرئيس شهاب لمواجهة القوى الرأسمالية، لأنّ الكتائب في تلك المرحلة كانت تساند سياسةً اجتماعية فاعلة من أجل الحدّ من توسُّع أحزاب اليسار في الأوساط المسيحية.

وراهن الرئيس شهاب على الكتائب في تأمين دعم مسيحي، وتحديداً ماروني، ضروري لكل رئيس ماروني للجمهورية، منذ أن كانت سياسة الرئيس شمعون مدعومة بقوّة من قِبَل الموارنة.

٢٣٨) Stéphane MALSAGNE, op.cit. pp.238-239

٢٣٩) المصدر تفسه ص ٣٢٩

٢٤٠) Kamal JOUMBLATT, *Voilà mon testament*, op.cit. p. 71

إنّ الغالبية العظمى من رجال السياسة التقليديين الذين لم يشاركوا في السلطة إبان ولاية شهاب، انتقدوا بغالبيتهم أسلوب الحكم المتبع من أجل إنجاز العمل الإصلاحي، وذلك بسبب اللجوء إلى المراسيم الإشتراعية لإصدار قوانين الإصلاح؛ وكذلك بروز شخصيات جديدة من التكنوقراط والخبراء على المسرح السياسي التقليدي. لقد رأوا في أسلوب الحكم هذا «إضعافاً لدور البرلمان، ونمطاً لنظام رئاسي، وهيمنة الخبراء والتكنوقراط على العملية الإصلاحية».[٢٤١]

### ١، ٤ – أزمة السلطة أو دور «المكتب الثاني»

كتب موريس دوفرجيه: «نقصد بالأنظمة تحت الوصاية العسكرية، تلك الأنظمة التي لا يحكم الجيش فيها بنفسه ولكنه يتدخّل في بعض الأوقات في الحياة السياسية بصورة حاسمة. خارج هذه الأوقات، الديمقراطية تعمل، ولكن بطريقة محدودة وهشّة. تعيش الديمقراطية باستمرار تحت تهديد سيف ديموقليس. تعمل في الفسحة بين التدخلات، ولكن يمكن لها دوماً أن تسقط بتدخُّل. ليست فقط عابرة بل محدودة. إنتخاب المواطنين لمثليهم لا يصح إلاّ بقدر رضى الجيش. وهكذا نصل إلى نظام يستند إلى قوّتين: الناخبون والجيش. إذا كان الطرفان متفقين، فالديمقراطية تعمل، وإلاّ فإنّ الجيش يعطّلها. القوّتان غير متكافئتين، فالجيش له الكلمة الأخيرة (...). على الرغم من ذلك لسنا أمام أحادية، فالمعارضة يمكن أن تعبّر عن نفسها ضمن حدود، الانتخابات حرّة نسبياً، ونتائجها تكون مقبولة إذا لم تُغضب الجيش».[٢٤٢]

منذ وصوله إلى السلطة، طبَّق شهاب بدقّة المبدأ المقر عام ١٩٤٥: إبقاء الجيش خارج ميدان السياسة. لقد تمَّ انتخابه رئيساً للجمهورية من خلال الوضع الحيادي الذي أعطاه للجيش أثناء الأزمات السياسية العام ١٩٥٢ والعام ١٩٥٨. بالتوازي كلَّف شهاب المكتب الثاني[٢٤٣] بـ»مهمّة الاستخبار الداخلي، أي جمع المعلومات المتعلقة بكل الفاعلين في

٢٤١) Kamal JOUMBLATT, *Voilà mon testament*, op.cit. p 117

٢٤٢) Maurice DUVERGER, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, P.U.F, 11 éme édition, Paris, 1970, pp. 491- 492

٢٤٣) «هذه التسمية تعود لتسمية الأجهزة السرية الفرنسية التي كانت تسمى أحياناً B2 و2B راجع نقولا ناصيف **المكتب الثاني، حاكم في الظل** – بيروت الطبعة الثالثة ٢٠٠٦، ص ١١.



الحياة العامة، من سياسيين وصحافيين وأحزاب سياسية... من أجل وقاية البلاد من أي تهديد أمني».[٢٤٤]

يقول نقولا ناصيف في «المكتب الثاني، حاكم في الظل»: «تكمن السمة السياسية الرئيسية لوظيفة الاستخبار في أنه جزء من المصالح الحيوية للدولة ويشارك في حمايتها وضمان وحدتها. بات البحث عن المعلومات في صلب مفهوم الأمن وأهدافه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومالياً واجتماعياً».[٢٤٥]

إنّ محاولة الانقلاب التي قام بها العام ١٩٦١ الحزب السوري القومي الاجتماعي سوف تؤدي إلى تحوُّل حاسم في البرنامج السياسي للرئيس شهاب: هذا الانقلاب دفع بالجيش، وبصورة أدق بالمكتب الثاني، إلى مقدّمة المسرح السياسي. إنّ محاولة انقلاب الحزب أدّت إلى الدخول الرسمي والفجّ أحياناً للمكتب الثاني إلى المسرح السياسي اللبناني.

ليلة ٣٠ – ٣١ كانون الأول من العام ١٩٦١ هاجمت مجموعة صغيرة من أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي مقر الجيش العام. وبعد ساعات من ذلك كان قد أُلقي القبض على رئيس الأركان ومدير الأمن العام وقائد الدرك. إنّ ردَّة الفعل الشديدة السرعة من قِبَل الجيش و«الفرقة – ١٦» (قوّة الصدم في الشرطة) أفشلت خلال ساعات العملية التي كانت قد بدأت جيداً. علم اللبنانيون بالنبأ عند الاستيقاظ وهو لم يقلق هدوءهم. وهذا لم يمنع القمع من أن يكون قاسياً: إحالة ٢٨٧ متهماً أمام المحكمة العسكرية، التي لفظت ٧٩ حكماً بالاعدام (منها ٦٨ حكماً غيابياً) ومن بين المحكومين قادة الحزب عبدالله سعادة وأسد الأشقر.

ومن خلال نجاحه، لأوّل مرّة منذ ١٩٤٣، في تدعيم دولة مركزية مستقرة،[٢٤٦] لم يتوانَ المكتب الثاني عن أن يصبح مجموعة الضغط الأقوى داخل الدولة، بين العام ١٩٦٤ والعام ١٩٧٠، والوصي الحقيقي على السلطة المدنية الشكلية للرئيس شارل

٢٤٤) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سبق ذكره، ص ٩١

٢٤٥) نقولا ناصيف، **المكتب الثاني**.. مصدر سبق ذكره، ص ١١

٢٤٦) منذ استقلال لبنان العام ١٩٤٣، لم يتم انتقال السلطة (الرئاسية) ضمن الشرعية الدستورية إلّا خلال المرحلة الشهابية (١٩٥٨ – ١٩٧٠). إنّ وصول الرؤساء شمعون (١٩٥٢)، شهاب (١٩٥٨) وسركيس (١٩٧٦) إلى السلطة حصل في الواقع، في جو أزمة سياسية (١٩٥٢)، في ظل اضطرابات وانتفاضة (١٩٥٨)، وفي ظل حرب أهلية (١٩٧٦).

حلو، خالقاً بذلك وضعاً من ازدواجية السلطة. إنّ هذه الازدواجية بين السلطتين المدنية والعسكرية سوف تبلغ ذروتها، لتنحدر بعد انتخابات ربيع ١٩٦٨، مع انتصار «الحلف الثلاثي»،[٢٤٧] وتختفي مع «انتقال القمّة» الحاصل في أيلول مع انتخاب سليمان فرنجية «من جماعة الوسط» رئيساً للجمهورية.

إنّ النقد الرئيس الموجّه للشهابية، وشكّل حجّة معارضيها، يتمثّل بالانحراف السلطوي للمكتب الثاني الذي بات «من بين الأفضل في العالم العربي».[٢٤٨] عادة، تُوصف الشهابية بأنّها أسلوب حكم يرتبط بالجنرال شهاب ويتطابق مع تقوية سلطات المكتب الثاني والانهام بالتنمية الاقتصادية – الاجتماعية والإدارية. يلاحظ نقولا ناصيف أنّه بعد بضعة أشهر من انتخاب الرئيس شهاب، «تجمّعت لدى الشعبة الثانية معلومات عن تحول أخذ يطرأ على الجيش بعد وصول قائده إلى رئاسة الجمهورية. كان الاعتقاد السائد بداية، بين العامين ١٩٥٨ و١٩٦٠ أن إعادة الاستقرار الداخلي إلى البلاد هو أحد أهداف المهمّة الاستثنائية التي انتخب من أجلها فؤاد شهاب. إلا أن نشوة الانتصار في أوساط العسكريين ولاسيما منهم أبناء القرى والبلدات حالت دون استيعابهم جوهر الحدث.»[٢٤٩] وينضم نواف كبارة هنا إلى ناصيف فيكتب أنّه «بالنسبة للرئيس شهاب، كان الجيش الأداة التي من خلالها يفرض القانون والنظام في البلاد. ولكن وخلافاً لذلك، اعتبر ضباط الجيش انتخاب شهاب للمنصب الأول نصراً سياسياً على المؤسسة السياسية، وذريعة للتدخّل في السياسة».[٢٥٠]

ولم يصبح المكتب الثاني «سلطة موازية» حقيقية إلاّ إنطلاقاً من عام ١٩٦٥. شيئاً فشيئاً كان يتجاوز صلاحياته. لم يعد يكتفي برصد السفارات العربية والأجنبية، والمعارضين للنظام، بل كان يستعد لترتيب دخوله المسرح السياسي. وهنا يوضح ناصيف انّ «كل استخبارات لا تكتسب هيبتها بمقدرتها على التهديد والتهويل والترويع والنزق والابتزاز

٢٤٧) «التحالف الثلاثي» أو «الحلف» تشكيل انتخابي ظرفي جمع الأحزاب اليمينية الثلاثة: حزب الكتائب، حزب الوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية. إن ائتلاف هذه الأحزاب الثلاثة، بعد الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران ١٩٦٧، داخل تشكيل واحد كان يستهدف على المستوى الداخلي إزاحة الشهابية عن السلطة.
٢٤٨) العبارة تعود لجريدة **الفيغارو ماغازين** بتاريخ ١١ نيسان ١٩٧٣
٢٤٩) نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.
٢٥٠) Nawaf KABBARA, *Shehabism in Lebanon* 1958-1970 : p.178



إلاّ عندما تخرج عن القوانين التي ترعى صلاحياتها».[٢٥١] وانعكست إزدواجية السلطة هذه على الصعد التنفيذية والتشريعية والقضائية.

على صعيد السلطة التنفيذية، صرّح رئيس مجلس الوزراء السابق صائب سلام في العدد الخاص من صحيفة «النهار» في ميلاد ١٩٧٠ انّ «السيّد عبدالله اليافي، رئيس الحكومة العام ١٩٦٦، أخبره، انه في مجرى السنة نفسها، كان المقدم غابي لحود، رئيس المكتب الثاني، يحضّر المشاورات الخاصة بتشكيل الحكومة، ويفرض تعيين هذا الوزير ويرفض تعيين ذاك».[٢٥٢]

إنّ التقرير النهائي بـ«شأن المكتب الثاني» اللبناني،[٢٥٣] المقدم من قِبَل القاضي الياس عساف، كشف أيضاً «أنّ الأعمال التي قام بها المقدم لحود وضباطه بهدف حل مشكلات الأمن وتدعيم الجيش والدولة، لم تكن تهدف إلاّ إلى ممارسة وضع اليد على السلطة».[٢٥٤]

على صعيد السلطة التشريعية، كتب ناصيف: «كانت الانتخابات النيابية الأولى في عهد فؤاد شهاب مناسبة أتاحت للشعبة الثانية موطئ قدم في معظم المناطق، ومن خلالها في البلديات ولدى الوجهاء والقبضايات المحليين، لدعم المرشحين الموالين للحكم ومواجهة خصومه». إنّ التقرير النهائي الخاص بالتحقيق بـ«شأن المكتب الثاني» أظهر أيضاً «تدخّلات ضباط المكتب الثاني في الانتخابات التشريعية» للعام ١٩٦٤[٢٥٥]، وبخاصة تلك التي جرت في ٣١ آذار العام ١٩٦٨ في محافظة الجنوب، وعلى الأخص في البقاع، «من خلال مساعدة بعض الأشخاص ومحاربة الآخرين».[٢٥٦]

المعركة الانتخابية في محافظة البقاع (التي تضم أقضية انتخابية ثلاثة، زحلة، البقاع الغربي، بعلبك – الهرمل) قادها النقيب نعيم فرح من ثكنة أبلح العسكرية[٢٥٧]، والنقيب جان ناصيف انطلاقاً من سراي زحلة. وتفهم هذه التجاوزات المرتكبة في المحافظة على ضوء إلحاق الهزيمة بالمرشحين الشهابيين في بيروت من قِبَل مرشحي الحلف في بيروت في ١٤ آذار ١٩٦٨.

٢٥١) نقولا ناصيف، **المكتب الثاني**... مصدر سبق ذكره، ص ٧
٢٥٢) **النهار**، عدد خاص بالميلاد ١٩٧٠ والعام الجديد ١٩٧١، ص ٤٧
٢٥٣) راجع نقولا ناصيف، **المكتب الثاني**... مصدر سبق ذكره ص ص ٣٧١ – ٤١١.
٢٥٤) **النهار** ١٢ آذار ١٩٧٣
٢٥٥) **النهار** العدد نفسه
٢٥٦) **النهار** العدد نفسه
٢٥٧) قائمة التوقيفات كانت عديدة في أبلح. راجع **النهار** ٢٧ آذار ١٩٧٣

الكولونيل أحمد زكّا مسؤول ضباط الاتصال في زحلة، أكّد في ١٥ آذار العام ١٩٧٣، أمام المحكمة العسكرية، التي اجتمعت بدءاً من ٥ آذار لمحاكمة ضباط وصفوف ضباط المكتب الثاني، برئاسة الكولونيل في الطيران جورج غريب، ان قائد الجيش اميل بستاني، جمع، يوم الخميس الذي سبق الانتخابات، وفي وزارة الدفاع، شارع المتحف، ٢٨ ضابطاً من رتب عالية ورتب أدنى وقال لهم «في الانتخابات لا يمكن أن نبقى مكتوفي الأيدي وسوف تتلقّون أوامري من المكتب الثاني».[٢٥٨] كما وأكّد المقدّم أحمد حمدان[٢٥٩] في ١٣ آذار ١٩٧٣، ما قاله الكولونيل زكّا، عندما شرح أمام المحكمة العسكرية أنّ «الجنرال بستاني، بعد أن جمع عدداً من الضباط مع قادة القطاعات، قال لهم: «لدينا كلمتنا لنقولها في الانتخابات ولا نستطيع أن نبقى مكتوفي الأيدي».[٢٦٠] في زحلة جرت معركة قاسية في ٣١ آذار ١٩٦٨ بين تحالفات متعادلة وأدّت إلى سقوط «سيّد البقاع» جوزف سكاف.

فور إذاعتها، أحدثت النتائج استنكاراً عاماً؛ فسكاف اشتكى من أنّ كبار منظّمي حملته جرى تحييدهم. وزير الداخلية، سليمان فرنجية، رئيس الجمهورية المقبل، قرّر الاستقالة معتبراً أنّ «الإجراءات الأمنية التي طبّقتها قوى الأمن الداخلي»[٢٦١] لعبت ضدّ قائمة جوزف سكاف وحلفائه في المحافظة، وأنّ «سجون البقاع تعجّ بناشطي سكاف الانتخابيين».[٢٦٢]

على صعيد السلطات القضائية، الضغط الوحيد المعروف الذي مارسه المكتب الثاني على قاض، كان ذلك الذي مُورس على القاضي فرح حداد. فرئيس محكمة الاستئناف في جبل لبنان فرح حداد تمَّ إحضاره من بيته في جديتا (البقاع) بواسطة المقدّم أحمد حمدان الذي اعتقله في مكتبه بتهمة أنّه «حاول شراء أصوات»[٢٦٣] في منطقة البقاع خلال معركة ٣١ آذار ١٩٦٨ الانتخابية. وأكّد المقدّم أحمد حمدان في ١٢ آذار ١٩٧٣ أمام المحكمة العسكرية إنّ الكولونيل سامي شيخة، أحد المسؤولين الرئيسيين في المكتب الثاني، هو مَنْ أعطاه الأمر باعتقال رئيس محكمة الاستئناف في جبل لبنان.[٢٦٤]

٢٥٨) راجع **النهار**، ١٦ آذار ١٩٧٣
٢٥٩) راجع **النهار** ١٤ آذار ١٩٧٣
٢٦٠) راجع **النهار** ١٧ آذار ١٩٧٣
٢٦١) **الاوريان** ١ نيسان ١٩٦٩
٢٦٢) المصدر السابق، التاريخ نفسه
٢٦٣) **النهار** ١٦ آذار ١٩٧٣
٢٦٤) **النهار** ١٣ آذار ١٩٧٣



ولكن وفقاً للشهابيين، فهذا الدور وهذه التصرّفات تمَّ المبالغة بها من قِبَل معارضي النظام من أجل المسّ بالثقة به وزعزعته. ويكتب باسم الجسر موضحاً[٢٦٥]: لقد ساهم المكتب الثاني مباشرة وبكفاءة خلال أكثر من عشر سنوات في تأمين أمن الأرض والمواطنين، في مرحلة كانت المنطقة ممزّقة بحروب وثورات، كانت لها امتداداتها في لبنان. وبالمقارنة مع التصرّفات غير الإنسانية والمعادية للديمقراطية للأجهزة السرّية العربية وغير العربية، فإنّ تصرفات المكتب الثاني اللبناني تبدو طفيفة. ثمّ إنّ المكتب الثاني أبرز عضلاته بعد محاولة انقلاب ١٩٦١، من أجل حماية النظام. وقد مارس تدخُّله المباشر في الشؤون السياسية الداخلية إبان ولاية الرئيس شارل حلو.

ومهما كانت مظاهر وكثافة وعدم قانونية تدخُّل المكتب الثاني، لا يمكن إلاّ أن نلاحظ أنّه في ظل كامل ولاية شهاب، تمَّ احترام الدستور. حتى بعد محاولة الانقلاب تمكّن المعارضون من الفوز في انتخابات ١٩٦٨، وكسب موقع الرئاسة بصورة ديمقراطية وتحت أعين المكتب الثاني.

ريمون إدّه، تميّز بمعارضته القاسية للمكتب الثاني. في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣، وباسم المعارضة،[٢٦٦] أدان في مطالعة قويّة التدخّلات الفاقعة لأجهزة الدولة في الحياة السياسية. «لم تعد هناك ديمقراطية ولا حرّيات، نعيش في ظل نظام بوليسي» كما قال.[٢٦٧] في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٣ يدين مجدداً في البرلمان، التعدّيات على الحرّيات الشخصية، المداهمات المفاجئة، والتوقيفات الاعتباطية للمواطنين، يقوم بها أعضاء أجهزة الأمن. هجمات أخرى كان قد أطلقها النائب نسيم مجدلاني الذي، بعد أن أخلى مسؤولية الجيش عن تصرّفات المكتب الثاني، يطالب بمنع هذا الأخير من التدخّل بشؤون الأمن الداخلي. «إنّ هذا الجهاز يتدخّل أكثر فأكثر في كل شيء، وهذا يقودنا إلى إقامة نظام بوليسي يرفضه نظامنا البرلماني. لا يسعنا السكوت عندما تكون حرّياتنا مهدّدة، ويكون هناك نظام بوليسي قيد الإنشاء في

٢٦٥) باسم الجسر، «الشهابية: ثورة بيضاء»، محاضرة أُلقيت في معهد الجمهور، ٢ آيار ٢٠٠٥.
٢٦٦) بعض النواب أثاروا أولًا الاعتداءات ضدّ نسيم مجدلاني وغبريال جرمانوس وطالبوا بالكشف عن المحرِّضين. آخرون سألوا الحكومة لماذا، على ضوء ما كشفته الصحافة السورية، لا تعيد فتح ملف اغتيال نسيب المتني العام ١٩٥٨، كما أن ألبير مخيبر الذي تكلم عن اختفاء فرج الله الحلو في دمشق واغتياله المحتمل، وطلب من الحكومة أن تعلن نفسها جهة مدّعية في هذه القضية.
٢٦٧) **النهار**، ١٩ تشرين الأول ١٩٦٣

البلاد تحت ستار الديموقراطية».[٢٦٨] كما أنّ نواباً اتهموا هذا الجهاز بالتنصّت على المكالمات الهاتفية وفتح البريد خارقاً بذلك حق الناس بحماية حياتهم الخاصة.

في ٢ حزيران ١٩٦٣، يتّهم ريمون إدّه الأجهزة الخاصة بالتدخّل في كل مكان ويتحدّى وزيرَي الداخلية والدفاع بأن يُقسما بشرفهما على أنّ قوى الأمن الداخلي وهذه الأجهزة لا تتدخّل في الانتخابات، ويطالب بتحقيق برلماني بشأن التوقيفات الاعتباطية. في ردّه، كمال جنبلاط وزير الداخلية، يلومه على طرح موضوع خطير بطريقة غير مناسبة ويتهمه بأنّه هكذا، يزجّ هو نفسه العسكريين في السياسة. واعتبر جنبلاط من الطبيعي زيادة صلاحيات الأجهزة الخاصة بعد قضية الحزب السوري القومي الاجتماعي، وأنكر أي توقيف اعتباطي، وتحدّى إدّه بأن يقدم إسماً واحداً. وأما بهيج تقي الدين، فيصرِّح بأنّه «إذا لم تكن الأجهزة الخاصة موجودة، فكان يجب إيجادها» ويلاحظ بأن كون إدّه يستطيع أن يكيل تهماً كهذه «وأنّ الصحافة تنشرها»، يثبت أن ليس هناك مناخ من الإرهاب في البلاد. بدورها دنيز عمون في «تاريخ لبنان المعاصر» تؤكد أنّ الانتقادات التي «تملأ أعمدة الصحف، تُظهر على الأقل، أنّ لبنان لا زال ينتهج الديمقراطية».[٢٦٩]

وأما في ما يتعلق بتقدير خطورة تدخُّل المكتب الثاني، فبيار الجميّل يعتبر أنّ الخطيئة خلال ولاية شهاب لم تكن «مميتة». «الأخطاء، كما يقول، يمكن للعميد أن يرتكبها وبجرعة أقوى، ويمكن أن ينسبها لسياسيين من أصول مدنيّة وإلى كل الرؤساء الذين عرفهم لبنان، من إميل إدّه إلى شارل حلو».[٢٧٠] وفي ما يتعلق بمسؤولية الرئيس شهاب، فبيار الجميّل يوضح: «نحن السياسيين مَنْ سيَّس الجيش (...). الجيش يطيع ويتلقى أوامره من الحكومة. لماذا سمح الوزير المختص للمكتب الثاني بأن يتصرّف على هذا الوجه؟ كنت وزيراً للداخلية ولم أسمح لهم بأي استثناء. ريمون إدّه كان أيضاً وزيراً للداخلية وهو يعرف ذلك. إذا كنتم تريدون محاكمة الجيش وتصفية الحسابات، فلتفعلوا ذلك أوّلاً مع الحكومات».[٢٧١]

---

٢٦٨) **النهار** ٨ كانون الأول ١٩٦٣

٢٦٩) Denise AMMOUN, *Histoire du Liban contemporain*, 1943-1990, tome 2, Fayard, 2004, p. 343

٢٧٠) **النهار** ٢٤ أيار ١٩٧١

٢٧١) المصدر السابق



أما صمت الرئيس شهاب عن إنحرافات المكتب الثاني كان حصيلة إدراكه بأنّ انقلاباً يورّط العسكريين إنّما يمثّل خطراً كبيراً على وحدة الجيش وستكون له إنعكاسات على مجمل النظام السياسي. كان يعتبر الجيش حليفه الوحيد، وأنّه وحده يستطيع أن يدعم مشروعه السياسي. كان الرئيس شهاب مدعوماً من حزب الكتائب، الذي يمحض تأييده لكل رؤساء الجمهورية، ومن قبل الحزب الدستوري المقتصر تمثيله على أربعة أو خمسة نواب، وهناك الجبهة الديمقراطية البرلمانية وهي تجمّع من النواب الموالين داخل البرلمان، وكذلك «نادي ٢٢ تشرين الثاني» وهو تجمّع من التكنوقراطيين؛ لقد كان نظام الجنرال، في الواقع، قيادة بلا جنود. ولذا كانت هناك ضرورة بالنسبة للجنرال شهاب، وبغياب حزب سياسي متعدّد الطوائف ووسطي،[٢٧٢] أن يستبدل الأحزاب اللبنانية الطائفية الساعية إلى الإقطاع السياسي، بالمكتب الثاني القادر على تدعيم نظامه.

ثم إنّنا نعرف أنّ الرئيس الخوري اضطر للاستقالة العام ١٩٥٢ بمواجهة المعارضة النامية، وأنّ الرئيس شمعون أكمل ولايته في مناخ أزمة، وأنّ ولاية شارل حلو تزامنت مع الصدامات الأولى مع المقاومة الفلسطينية والأزمات الوزارية الممتدة. انّ الأزمات الدورية في تاريخ لبنان منذ العام ١٩٤٣ تُظهر جيداً أنّ النظام اللبناني يشكو من «نقص دائم في السلطة».

يؤكد جان كلود دوونس، مطبقاً على لبنان النموذج التعدّدي «أنّ النظام اللبناني» ليس موجّهاً نحو العمل بل نحو الحفاظ على التوازن.[٢٧٣] إنّه شديد الأمانة لـ«النظام التعدّدي» كما يقول، ولذلك فهو يشكو من نقص دائم في السلطة. وعلى الرغم من إدخال الإصلاحات، هناك دوماً فاصل كبير بين التطوّر الاقتصادي والاجتماعي شديد السرعة والتحديث السياسي شديد البطء. تفتقد السلطة إلى المرجعية الضرورية من أجل اتخاذ قرارات راديكالية ترتهن المستقبل. هنا يكمن بالتأكيد أحد أسباب الأزمة السياسية التي

---

٢٧٢) أو بالأحرى ناد سياسي أكثر مما هو حزب حقيقي، فالحزب الديمقراطي العلماني والوسطي ليست له قاعدة شعبية كافية، تسمح له بالوصول إلى السلطة. ارتباطاً بدستور ١٩٢٦ وبالمقاربة السياسية للميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، أراد هذا الحزب إحلال علمانية الدولة محل المقاربة الطائفية للميثاق. خلال صيف ١٩٧٧، انضم الحزب الديمقراطي إلى تشكيلات سياسية أخرى في تجمُّع كبير سُمِّيَ بـ«التجمع الديمقراطي اللبناني».

٢٧٣) François BOURRICAUD, *Esquisse d'une théorie de l'autorité*, Plon, Deuxième édition, Paris, 1970

يشهدها لبنان، من ناحية «أنّ شرعية النظام ترتبط بفعاليته».[٢٧٤] ويوضح انطوان مسرَّة أنّه «على ضوء هذه الملاحظة علينا اعتبار أنّ الشهابية حاولت مواجهة مشكلة الصلاحيات بالاستعانة بالمكتب الثاني لتأمين الاستقرار الداخلي ودعم القرار السياسي. بمعنى آخر، كان ذلك حل من خارج الدستور لأزمة السلطة. إنّ الاضطرابات الدموية منذ العام ١٩٧٥ تأتي لتطرح هذه القضية المفصلية؛ هل السلطة في لبنان ممكنة من خلال الوسائل الديمقراطية التقليدية؟».[٢٧٥]

كما أنّ تصريح الرئيس شهاب في ٤ آب ١٩٧٠، يترك المجال للاعتقاد بضرورة حل جذري. مايكل هودسون يكتب بهذا الصدد: «الجنرال شهاب كان يتمنى بالتأكيد الحفاظ على الديمقراطية الليبرالية في لبنان، لكن الانقسامات التي جددتها أزمة ١٩٥٨، والحرب الباردة بين الأنظمة الراديكالية والمحافظة والمطالب الداخلية المتزايدة بالعدالة الاجتماعية، كل ذلك جعل وضعه صعباً. ولو اعتمد بالكامل على النظام التقليدي لحل الخلافات لكان اصطدم بأزمات شعبية (...). وليس هناك من شك في أنّه مسَّ بخطورة بسمعة المؤسسات البرلمانية بمناسبات عدة».[٢٧٦] تظهر الاضطرابات الدموية منذ العام ١٩٧٥، ما إذا كانت لا تزال هناك حاجة لذلك، أنّ التوفيق بين السلطة الفعلية والديمقراطية تشكّل «مأساة»، الشهابية والنظام السياسي اللبناني على السواء. يطرح جورج نقاش الموضوع ضمن رؤية مزدوجة للسلطة وللحرية. «كل المأساة، كل جدلية المشروع الشهابي تكمن هنا: من ناحية هناك حرص دقيق جداً على الشرعية الدستورية، والقناعة الراسخة بضرورة النظام البرلماني في لبنان. ومن ناحية أخرى هذا النفور من المناورات السياسية، وهذا الوعي المرّ للضرورة».[٢٧٧]

ويطرح انطوان مسرَّة على نفسه السؤال الآتي: ما هي الفرضيات التي تستطيع أن تشرح اللجوء إلى المكتب الثاني لتدعيم السلطة. وعلى هذا السؤال المفصلي يطرح مسرَّة فرضيّات ثلاث: ضرورة اللجوء إلى أجهزة خاصة من أجل تدعيم السلطة؛ القوّة المدنيّة والعسكرية الكلية القدرة تبرّرها اعتبارات اقتصادية – اجتماعية وإدارية؛ الانتهازية الشخصية.

---

٢٧٤) Jean Claude DOUENCE, *Régime libanais et polyarchie*, conférence à l'Association Libanaise des sciences politiques, 16 Juin 1971, Antoine Messara, op, cit.

٢٧٥) Antoine MESSARA, *Le système politique libanais et sa survie*, op.cit. p. 137

٢٧٦) Michael HUDSON, *The Precarious Republic*, op.cit p. 307

٢٧٧) Georges NACCACHE, *Un nouveau style*: le chéhabisme,op.cit.



نرجّح شخصياً الفرضيّة الأولى من دون إهمال الفرضيتين الأخريين، لأنّ الرئيس شهاب كان بحاجة إلى دعامة بشرية تستطيع مساندة مشروعه السياسي، ترمّم هيبة الدولة وتؤمن فعالية السلطة. إنّ السمعة والهيبة الاستثنائيتين اللتين تمتع بهما شهاب كانتا رجراجتين، ومن غير العقلاني بل من العبث بناء مشروع سياسي قابل للتبلور على أساسهما. ثمّ إنّ اللجوء إلى قوّة المكتب الثاني كان من أجل حل أزمة المرجعية المزمنة. لأنّ أي «حكومة لا تكون قويّة إلاّ إذا جعلت من المرجعية هدفاً لها، المرجعية ضرورية للسلطة، هي ضرورية للشعب. بدون مرجعية لا حياة اجتماعية ولا حياة متحضّرة ممكنة».[٢٧٨]

وهكذا فإنّ معارضي الشهابية ما استطاعوا إستدراك الصيغة البنيوية والظرفية للمرجعية في النظام اللبناني. إنّ تفكيك جهاز المعلومات في الجيش في ظل ولاية فرنجية شجّع على انتشار التشكيلات السياسية وأجهزة المخابرات الأجنبية، وترك فراغاً لم يملؤه أحد، مما أطلق عملية تفكّك الدولة بعد حين. لقد ترك اختفاء المكتب الثاني العام ١٩٧٠، فراغاً في جهاز الدولة. ومن ناحية أخرى، نعتقد أنّ أي نقد لمرحلة تاريخية معينة، يجب أن يأخذ بالاعتبار تاريخية العقل، أي أنّ القيم والعقليات والفضائل لا يمكن إقتلاعها من زمانها والتعبير عن قيمتها بمقاييس زمن آخر.[٢٧٩]

لقد ترك اختفاء المكتب الثاني العام ١٩٧٠، فراغاً في جهاز الدولة. ومحاكمة آذار ١٩٧٣، أمام المحكمة العسكرية لمسؤولي المكتب الثاني شهّرت بالجهاز، كجهاز، أمام الرأي العام.

في الواقع تمّت محاكمة ١٦ ضابطاً وصف ضابط، ٥ منهم بصورة غيابية. إنّهم المقدم غابي لحود، المقدم سامي الخطيب، المقدم سامي الشيخة، المقدم كمال عبدالملك، والنقيب جان ناصيف. و١١ ضابطاً وصف ضابط حضروا أمام المحكمة العسكرية وهم: الكولونيل ادغار معلوف، الكولونيل أحمد حمدان، النقيب نعيم فرح، النقيب جورج حرُّوق، المعاون أول فيليب خوري، المعاون أول جوزف شاهين، المعاون ابراهيم منذر، المعاون فيليب كنعان والمعاون سامي خوري. لقد برّأت المحكمة العسكرية هؤلاء الأحد عشر في ٥ نيسان ١٩٧٣، وأما الضباط الخمسة الآخرون فسوف يتم العفو عنهم لاحقاً من قِبَل الرئيس فرنجية.

---

٢٧٨) Hamid FRANGIE, Considérations sur l'Etat, *les années Cénacle*, Dar Annahar, 1997, p. 326

٢٧٩) Alain FINKIELKRAUT, *La défaite de la pensée*, Collection Folio/Essais, Gallimard, Paris, 1987, p. 18

وأمّا المكتب الثاني الجديد الذي رأسه في ١ آذار ١٩٧١ الكولونيل جول بستاني، فلم تكن له الخبرة ولا الفعالية نفسها، ولم يكن يمتلك الصلاحيات ذاتها، فكان عاجزاً حتى عن حماية أمن الجيش. لقد أصبح المكتب مجرّد جهاز إداري ينفّذ أوامر رئيس الجمهورية سليمان فرنجية.

المكتب الثاني ضرورة في دولة تريد الحفاظ على أمن جيشها ورفع معنوياته خصوصاً في دولة ليبرالية كما هو لبنان، حيث معظم المكاتب الثانية الأجنبية تجد مكانها فيه. إنّ المكتب الثاني الموجود بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٠، زاد من صلاحياته عندما وسّع مجاله باتجاه أمن الدولة ذاتها. كانت هذه المبادرة موفقة لأنها سمحت للبنان أن يقوّي تعايشه الإسلامي – المسيحي، وأن يكون فعلاً دولة محميّة بالابتعاد عن سياسة المحاور على الصعيد الاقليمي وأن يستعد لإعادة الهيكلة الاجتماعية والإدارية.

عبر تخريب المكتب الثاني كمؤسسة العام ١٩٧٠، بدل استبدال ضباطه بآخرين، سوف تكون الدولة اللبنانية بلا أي حماية ابان المحنة القاسية عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٦، خصوصاً وأنّ المكتب الثاني نفسه كان يراقب بكفاءة وعلى الدوام المخيمات الفلسطينية، ويمارس ضغطاً قوياً على المقاومة الفلسطينية التي لجأت بكثافة إلى لبنان بعد تصفيتها في الأردن في أيلول ١٩٧٠.



## القسم الثاني: تعثُّر المشروع التحديثي – الشهابي

### ٢، ١ – العزلة الرئاسية في مواجهة طبقة الزعماء.

يوضح باسم الجسر أنّه من أجل فهم الشهابية، يتوجّب معرفة شخص فؤاد شهاب. فهو لم يكن سياسياً يسعى إلى السلطة، بل كان رجل واجب. «فؤاد شهاب كان عسكرياً، وليس سياسياً، كان رجل واجب متمرّساً على التفكير والعمل بصمت، ولم يكن خطيباً وصاحب كاريزما». لقد دخل الرئيس شهاب ميدان السياسة رغماً عنه، «ليس له ملمح الرجل السياسي اللبناني الناجح»،[٢٨٠] كما يقول هودسون. لقد تمّ دفعه بمنطق الأحداث ليلعب دوراً لم يكن يطمح إليه.

إنّ أحد حدود الشهابية تمثّل بعزلة رئيس الدولة بمواجهة طبقة الزعماء؛ لقد أسماه رينيه عجوري «رجل الصافرة»،[٢٨١] أي الحكم القادر على إيقاف اللعبة وليس على تحديد مجرياتها. وإذا عُدنا إلى النموذج التوافقي، فإنّ نجاعة واستقرار النظام يرتبطان بتعاون نخب الفئات الاجتماعية المتمايزة.

يتكلم بيار روندو عن المصاعب الأولى لحكومة الائتلاف التي لم تكن شديدة الحماس للمساعدة في عمل طويل الأجل: «هل كُتب على الجنرال شهاب أن يعمل وحيداً؟ وبكلام آخر هل الاندفاعات السمحاء لحزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي الممثلين في مجلس الوزراء من خلال زعيميها بيار الجميّل وكمال جنبلاط سوف تغدو عقيمة بفعل الصدام الشخصي بين الزعيمين؟ وهنا تطرح المشكلة السياسية الرئيسة نفسها: الظروف المتناقضة للعمل. (...) بانتقاله من المتاريس إلى طاولة الاجتماعات، سيبقى الخلاف الداخلي اللبناني محشوراً كما بين اللاعبين النادرين في تراجيديا كلاسيكية، من أجل إفراغ النقاش من محتواه».[٢٨٢] إنّ السلطة في لبنان مدعوّة لأن تكون توافقية على نطاق واسع، بل «إجماعية»، ولا يمكن تصوُّر سلطة إلاّ حصيلة توافق واسع بين الطوائف، مستند إلى أوسع احترام شعبي.

---

٢٨٠) Michael HUDSON, *The precarious Republic*, op.cit

٢٨١) **الاوريان**، ٨ آب ١٩٧٠

٢٨٢) Pierre RONDOT, «Quelques réflexions sur l'expérience politique du 'Chéhabisme' au Liban», In *L'Orient*, n° 16, (p. 43-50), 1960, p. 45

على الصعيد الداخلي، لا يمكن لرئيس الدولة في لبنان أن يكون رئيس حزب. جورج نقاش ينقل هذه العبارة التاريخية: «على ملك فرنسا أن ينسى أنّه كان دوق اورليان. فعندما عاد الرئيس بشارة الخوري من جديد خوريّاً وكميل شمعون شمعونياً، باتت سلطتها موضع رفض وأخذت في التحلّل.» تماماً مثل روندو يؤكد نقاش على العزلة الرئاسية: «هل من حاجة لرسم صورة هذا الصيف المشؤوم: نصفا لبنان يقبعان وراء المتاريس، هذا الجندي وحده، في الوسط، يحتفظ برباطة جأشه وسط الجنون العام، ليس له من خطة غير منع المجزرة الطائفية؟ لقد جرى انتخاب الجنرال شهاب في بيروت مقفرة، من قِبَل برلمان منعه الغضب الشعبي من الالتئام منذ ٩٠ يوماً. لم تكن هناك من سلطة أكثر عزلة سياسياً. (...) فهو، ليس فقط، غير مرتبط بأي من الأحزاب التقليدية، بل كان يكره المناورات السياسية الفئوية التي كانت شغف جميع اللبنانيين. وفي الظروف التي أوصلته، كان مديناً بسلطته إلى كل الأطراف، أي أنه لم يكن مديناً لأحد».[283] «لقد تبين لي، يقول الرئيس شهاب، أنني لا استطيع ان أنفذ كل ما أريد من إصلاحات».[284]

إنّ الاندفاع في الإصلاحات كان يضعف بقدر ما كان الرئيس شهاب يلاحظ أنّ إصلاح النظام السياسي يهدد بتفجير النظام بأكمله. إنّ السياسيين الذين كان الرئيس يصفهم بـ«أكلة الجبنة» والقوى التقليدية اعترضوا بشراسة على كل إصلاح تحديثي للنظام السياسي لأنّه يمكن أن يحرمهم من السلطة ومن النفوذ الذي كانوا يحتكرونه. وانطلاقاً من وعيه هذه الحقيقة، وإصراره على المثابرة في الإصلاح حاول الرئيس شهاب من خلال استقالته العام ١٩٦٠، أن يلتف على السياسيين وأن «يتزوّد من جديد» بشرعيّة يكون الشعب مصدرها المباشر. «لستُ أنا مَنْ انتخب اللبنانيون عقب الثورة: فإنني لا أمثّل غير استحالة اتفاقهم على شخص آخر».[285] عاد الرئيس شهاب إلى السلطة بإرادة الشعب وليس بإرادة السياسيين، لقد تحرّر منهم، وأعطى من جديد لبرنامجه السياسي شرعية شعبية من شأنها أن تسمح له ببدء الإصلاحات التي كان ينتويها. لكنه «وجد حوله شعباً منقسماً يحافظ على ولائه لزعمائه، رغم أنّ مصالح هذا الشعب كانت مهضومة بسبب هؤلاء الزعماء. لقد وجد

٢٨٣) Georges NACCACHE, op.cit. p. 396
٢٨٤) توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف**، مصدر سبق ذكره ص ٢٤٤
٢٨٥) المصدر نفسه



الرئيس نفسه أمام خيار صعب: العسكر كان شعبه وحزبه».[286] تحت إغراء السلطة يُنسَب لشهاب أنّه قال: «فكرت في إرسال الجنود للبرلمان ولمّ النوّاب جميعاً وإرسالهم إلى بيوتهم، ولكني راجعت نفسي قائلاً: طالما أنّ هذا الشعب هو مَنْ اختارهم، فلتكن إرادته محترمة».

وهو أيضاً قد عبّر عن امتعاضه من الواقع الذي كان عليه أن يواجهه: «أنا تعبٌ من أكلة الجبنة ومن المتطرّفين. الوضع في لبنان يتطلب إصلاحات سريعة. السلطة المباشرة هي التي تناسب هكذا إعادة تنظيم، لكن السلطة المباشرة لا يمكن أن تكون مقبولة في لبنان. من غير الممكن في لبنان أن تفرض بالقوّة إعادة تنظيمه السياسي. فذلك يتعارض مع الدستور ويقود إلى ديكتاتورية حقيقية. كان بإمكاني أن أقوم به، ولكن ذلك يشكّل نقيض الديمقراطية وهي قاعدة الحياة السياسية في لبنان».[287]

إنّ عزلة الرئيس في النظام السياسي اللبناني، يزيد منها شحُّ الموارد التي يملك وكذلك هويّته الطائفية الخاصة «التي لا تتلاءم كثيراً مع الصفة العالمية للمشروع التحديثي». وهكذا يشرح أيضاً انطوان مسرّة «لم تكن القوى التقليدية لتجني إلاّ القليل من المكاسب من التعاون مع الرئيس التحديثي، وذلك على عكس الغرب، حيث ارستقراطية القصور والنخب المالية ومدّاحي الغاليكانية. الفارق يكمن في عدم التساوي في الموارد التي بحوزة الرئيس ولكنه يرتبط خصوصاً بمنطق الإقصاء الذي يحرِّك الاستراتيجيات الإقطاعية الجديدة، وتقود مختلف الفاعلين الاجتماعيين إلى تطوير مصالحهم خارج المسرح السياسي وبالتعاقب في فضاءات تقليدية».[288]

## ٢،٢ – عدم فعالية إدارة التنمية

منذ ولادة لبنان المعاصر، وبشكل دقيق، منذ أن تمّ تزويده بإدارة عامّة، سنة ١٨٦٤؛ كان موضوع الفساد وضرورة معالجته، ولا يزال وسيبقى دائماً واحداً من العوائق الرئيسة أمام بناء دولة حديثة في لبنان.[289]

٢٨٦) Antoine Messara, op.cit. p. 198
٢٨٧) **الاوريان** ١٦ ايلول ١٩٦٤
٢٨٨) Antoine Messara, op.cit. p.230
٢٨٩) كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، ط٤، الدار التقدمية، المختارة، ١٩٨٧ ص ١١

يتميَّز تنظيم الإدارة اللبنانية بمركزية شديدة، فصغر المساحة والمكوّنات السوسيولوجية للبلاد والنموذج الفرنسي عوامل دفعت لإعطاء السلطة المركزية جوهر الإدارة، ما عدا الاعتراف بالاستقلال الذاتي المحدود لبعض الجماعات المحلية وإلى إدارات متخصّصة، علماً أنّ أهمية الصلاحيات المعطاة لسلطات الدولة تترك لها فعلياً قيادة مجمل الإدارة. إنّ السمة الوحدوية للدولة والتي أكدها الدستور اللبناني في مادته الأولى طبعت بقوّة شديدة المؤسسات الإدارية. «إذا كان يجب وفقاً للصورة التقليدية للقانون الإداري، التمييز في لبنان بين إدارة الدولة، وإدارة غير ممركزة، فيجب أن نستحضر دائماً في الذهن فكرة، أنّه بطريقة أو بأخرى، وفي كافة الميادين، إنّما تنتظم الإدارة اللبنانية حول الأجهزة المركزية».[٢٩٠]

إنّ الإدارة اللبنانية المركزية، شديدة التركيز ايضاً. والأسباب نفسها التي أدّت إلى عدم منح الوحدات الإدارية الثانوية سوى درجة ضعيفة من الاستقلال الذاتي داخل إدارة الدولة، ومنحت صلاحية التقرير إلى السلطة العليا، أما وكلاء الدولة وخصوصاً ممثّلوها المحليون فقد كانت حرية المبادرة لديهم شبه معدومة. وإذا كانت الشبكات الجغرافية للدولة تؤطر مجملِ البلاد، فإنّها ليست سوى بنيات تتمثّل وظيفتها بتأمين سلطة الإدارة المركزية التي تشكِّل القطب لمجمل التنظيم الإداري الذي تخضع له الإدارة المحلية بشكل كامل. لقد سبق وأكدنا الموقع الحيوي والدور الحاسم لرئيس الجمهورية في قلب المؤسسات السياسية: ويحضر هذا الدور بالطريقة نفسها في التنظيم الإداري. مكوِّن أساسي في الهيكل الدستوري، وهو ايضاً الركن الأساسي للإدارة، حيث إنّ مركزيتها أو لامركزيتها تصّب عنده: إذا كانت إدارة الدولة هي الغالبة على الإدارات المستقلة ذاتياً، والسلطات المركزية تقوى على ممثليها الأدنى، فإنّ رئيس الجمهورية يسيطر على الكل.

إلى جانب الرئيس، غالباً ما تلعب الحكومة والدوائر الوزارية والمجالس أدواراً مساعِدَة، وفي الوقت نفسه لها أدوارها الخاصة التي لا يمكن الاستهانة بها؛ لكن تنظيمها ووظائفها تحدّد بالنسبة لعلاقتها برئيس الدولة. وكما سبق وقلنا فإنّ التنظيم الإداري الجغرافي للدولة ذو مركزية شديدة. والخدمات الوزارية التي يجب أن تتوزّع على مختلف المناطق، تخضع لرقابة الإدارة المركزية الدقيقة. يتم تنظيم هذه الخدمات على قاعدة جغرافية بقيادة محافظين ذوي صلاحية شاملة ويمثّلون الحكومة في كل دائرة.

٢٩٠) Pierre DELVOLVE, *L'Administration libanaise*, Editions Berger-Levrault, Paris e, 1971, p. 13



لبنان في الواقع، وبموجب المرسوم التشريعي رقم – ١١ – الصادر في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤، ينقسم إلى خمس محافظات. وتنقسم المحافظات بدورها إلى أقضية. وليس بين هذه الدوائر مَنْ له شخصية معنوية، إنّها مجرّد تقسيمات إدارية في الدولة. لقد تمّ تعديل هذا التنظيم الإداري من خلال المرسوم التشريعي رقم – ١١٦ – الصادر في ١٢ حزيران ١٩٥٩. هذا المرسوم لم يمسْ الدوائر الدنيا، القرى إلى جانب البلديات المتمتعة بالشخصية المعنوية لم تكن سوى دائرة جغرافية تابعة للسلطة المركزية.

وهكذا فإنّ توزيع السلطة يحفظ وحدة المؤسسة ويسمح للشخصية المعنوية التي أُزيلت المركزة عنها أن تقرِّب عمل الإدارة ممّن تتولى شؤونهم. وهي تسمح للدولة أن تتصرّف بفعالية كبيرة وبسرعة أكبر. ومن أجل ضمان مبدأ وحدة الأمّة، تحتفظ الدولة بحق الرقابة على اشتغال الوحدات الجغرافية من خلال أجهزتها المنتشرة. إنّ الأمر يتعلق بالبحث عن الإتقان وعن الفعالية الأكبر في العمل العام من أجل: – إيجاد الحيز الجغرافي الذي يساعد على تنفيذ بعض السياسات بصورة فعالة. – إعادة تركيز صلاحيات الدولة على وظائفها الرئيسة والجوهرية: الشؤون الخارجية، الدفاع، العدل، الأمن، السياسة الاقتصادية والاجتماعية، التشريع.[٢٩١]

إنّ إعادة توزيع السلطات يسمح للدولة بالحفاظ على وحدة الأمّة في الوقت الذي يعطي الإمكانية لسلطات الدولة أن تدير شؤونها بصورة أفعل. إنّ ضعف اللامركزية في لبنان يجد تفسيره بصغر مساحة البلاد، وبالتوائم النسبي لمختلف أقسامه، وبالعدد المحدود من المكلفين الإداريين الكفوئين مما يجعل ضرورياً الحفاظ على تدخّل للسلطة المركزية في كافة أوجه وأقسام الإدارة. لقد تمّ تغيير تنظيم البلديات مرّات عدّة، وبشكل خاص العام ١٩٤٧، والعام ١٩٥٤، هذا من دون حساب التعديلات الجزئية.

في ظلّ ولاية شهاب، تمّ تحديدها من خلال القانون رقم – ٢٩ – في ٢٩ أيار ١٩٦٣، ووفق قانون العام ١٩٦٣، فإنّ البلدية شخصية عامة تحمل صفة الشخصية المعنوية التي تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية. ويعتبر شارل عيساوي أنّ الإدارة المحلية غير الممركزة «مدرسة للناخبين وعرين لرجال الدولة». لأنّ، وفق ما يقوله «من جهة، لأنّ اللامركزية

٢٩١) DIEDERICHS Olivier et LUBEN Ivan, *La déconcentration*, PUF, coll. «Que sais-je», 1995. p.4

تحيل حل المشكلات المحلية أو البلدية إلى مَنْ يهتمون مباشرة، أي سكان المنطقة نفسها وهم أكثر قدرة بكثير من موظفين يجلسون في العاصمة البعيدة. ومن ناحية أخرى، إنّ تنمية الإدارة المحلية تعطي المئات وربما الآلاف إمكانية المشاركة في الحكم والتدرُّب على تسيير الأعمال».[٢٩٢]

هل الجهاز الإداري والذي عرضنا لبنيته سابقاً، يمتلك القدرة على تحمُّل مسؤولية المهمّات الجديدة التي تقع على عاتقه؟ وهل تمّ بذل الجهد من أجل «الانتقال من حكومة قائمة وإدارة موجودة إلى حكومة فاعلة وإدارة تنمية».[٢٩٣]

إنّ الجهاز الإداري يبدو مدهشاً والبلاد تبدو مؤطرة على نحو جيد. لكن هذه البنية تبدو على وجه الخصوص نظرية: تعقيدها ودقتها يجب ألاّ يكونا خادعين. الأطر التي ترد في النصوص ليست دائماً محترمة – أو على الأقل مطبّقة بالكفاءة المطلوبة. كما أنّ الوسائل المعبئة من أجل تحقيق التخطيط ليست دائماً كافية، بما يجعل منه نشاطاً حيوياً وأساسياً داخل الإدارة العامة.

في الواقع، وجواباً عن سؤال «هل التخطيط ممكن في لبنان؟» والذي طرحه جورج قرم على نفسه العام ١٩٦٤ في مقدِّمة كتابه «السياسة الاقتصادية والتخطيط في لبنان»، يقول في الخاتمة: «أرغب في هذه الخاتمة أن أراجع باختصار الثغرات الرئيسة التي بينت أن التخطيط كما تمّ تحديده في المقدمة لم يصبح بعد ممكناً فعلاً في لبنان. هذه الثغرات تمسّ على نحو خاص وسائل التخطيط، سواء تعلّق الأمر بوسائل الصياغة أم بوسائل التنفيذ».[٢٩٤]

بالنسبة إلى بعثة إيرفد (IRFED)، التي طُلب منها العام ١٩٥٩ مهمّة اقتراح تنظيم جديد لإدارة التنمية في لبنان، كان يمكن تصوُّر صيغتين:[٢٩٥]

الأولى كانت تحمل حلاً جذرياً: يقوم على إصلاح الإدارة الراهنة من أجل التنمية. فالربط بين الإصلاح الإداري والتنمية يضع الإدارة في خدمة التنمية، التي يتم تزويدها هكذا بأدوات تنفيذية باتت مناسبة؛ في الوقت نفسه جعل التنمية فرصة ورافعة للإصلاح الإداري.

٢٩٢) Charles ISSAWI, «Fondements sociaux et économiques de la démocratie», les années Cénacle, Dar Annahar, p 127

٢٩٣) Louis-Joseph LEBRET, «Le Liban au tournant», op.cit. p. 442

٢٩٤) Georges CORM, *Politique économique et planification au Liban*, op.cit. p.129

٢٩٥) Charles RIZK, *Le régime politique libanais*, L.G.D.J, op.cit. p.161



وعلى العكس من ذلك، كانت الصيغة الثانية تقوم على الرفض الكامل وبصورة تبسيطية للتنظيم الإداري القائم، وتكوين مجموعة موازية كيفما اتفق، فرقة «انكشارية» من أجل التنمية.

«ومع الاسف تمّ تبنّي هذه الصيغة الثانية غير المناسبة. إنّها ترتكز على الخطأ الأساسي الناجم عن الأهمية المعطاة لدور وزارة التخطيط المسؤولة، في الوقت نفسه عن تحضير الخطة وتنفيذها. ومن هنا الخلافات بين هذه الوزارة وأجهزة الإدارة الأخرى، على المستويين المركزي والمناطقي».[٢٩٦] يلاحظ الأب لوبريه أنّ «الإصلاح الإداري قد أُنجز، مع الأسف، قبل أن يكون برنامج التنمية قد تمّ تحديده».[٢٩٧]

ولذا نرى شارل رزق يثير نقاط الضعف في هذا الإصلاح الإداري الذي كثّف مقدّمات فشله المحتمل:

«أوّلاً على المستوى المركزي، حيث إنّ فكرة إنشاء وزارة مكلّفة تحديداً بالتخطيط هي بتناقض كامل مع طبيعة التنمية نفسها، التي هي نشاط تنسيقي شامل، يُدخل في الحلبة كافة قطاعات الحياة الوطنية، وانطلاقاً منها، مجمل الإدارة العامة، التي عليها، وفي كافة أقسامها المشاركة من خلال اقتراحاتها، ببلورة الخطوة وفق التخصصات. وعندما تشعر الإدارات جميعها أنها تُستشار ويُصغى لها فسوف تلتزم بالخطة وتنفذها بالمزيد من الفعالية. وعلى كل حال، مهمّة التنفيذ يجب أن تكون على عاتقها: فماذا تستطيع الإدارات في بلدٍ نامٍ أن تفعل سوى إدارة التنمية التي تضيء بنور جديد كل أعمالها بما فيها الأكثر روتينية؟

إلى هذه الحجج ذات الطبيعة التقنية والنفسية، تُضاف الحجج السياسية. فأن تُكلِّف وزارة ما بالخطة، يعني كأنّك تعطي لوزير حق الإشراف والمراقبة على الوزارات الأخرى والوزراء الآخرين، وهو ما لا يتوافق مع الروح البرلمانية. وهذا يعني أيضاً أنّك تعطي لسياسي يمثّل اليوم جماعة طائفية، القدرة على أن ينحرف بالخطة الوطنية نحو جماعته الخاصة.[٢٩٨]

٢٩٦) المصدر السابق ص ص ١٦١ – ١٦٢

٢٩٧) Louis-Joseph LEBRET, «Le Liban au tournant», op.cit. p. 442

٢٩٨) Charles RIZK, *Le régime politique libanais*, L.G.D.J, op.cit. pp. 161-162-163

وتحت وطأة الرغبة في التسريع بالإصلاح الإداري، تمَّ حرقُ عددٍ من المراحل، ما أدّى إلى انحرافات في هذه العملية. وفي الواقع يعترف الأب لوبريه بأنّ «تحديد إطار كل من الأجهزة العامة، وإلغاء التوظيف العشوائي والاقتراب أكثر فأكثر من الانتقاء على أساس الكفاءة، ومن خلال تأسيس معهد الإدارة ومحاولة تسريع العمليات الإدارية (مهمة عويصة في الواقع)، ربما أننا أردنا الوصول بسرعة مبالغة، إلى كمال لم تبلغه البلدان الديمقراطية الأكثر تطوُّراً. ربما حصل جراء ذلك بعض الصدمات، بعض المشكلات والكثير من الكوابح». ولكنه يدافع عن هذا التسارع بالقول «إنّه كان حتمياً تقريباً أن يحصل ذلك، والمرونة تستطيع شيئاً فشيئاً تصحيح المغالاة في الصرامة في بناء كان عليه بالأصل أن يكون صارماً».[٢٩٩]

ولكن ككل طُعم على جسم حي، فإنّ استيراد الدولة البيروقراطية إلى مجتمع تغلب عليه التقاليد الثقافية الخصوصية، يمكن أن يغذّي سلوكيات رفض، ويشجّع اشتداد التوترات الداخلية، وباختصار، إدخال شكل من أشكال الفوضى. لقد أشار برتران بادي[٣٠٠] إلى عوامل الزعزعة التي يولِّدها استيراد نموذج الدولة الغربي إلى مجتمعات تكون مرجعياتها غريبة جداً عنه. وهو بالجوهر يرى في ذلك تفتيتاً لمعنى المؤسسات السياسية والإدارية، وتأثيراً سلبياً على الخطوات التحديثية التي يفرغها من مضمونها المحيط المتلقّي لها، وتهديداً لأنظمة الشرعنة السياسية التقليدية التي يعرّضها للانحلال.

وفي الواقع، نرى جريدة «الاوريان» التي يرأس تحريرها شهابي، تلاحظ أنّه «لم يسبِق أن كانت الخدمات العامة على هذه الدرجة من الفوضى، والمعاملات بهذا البطء، منذ أن أُقرت المراسيم – القوانين الشهيرة العام ١٩٥٩. ولم يسبق لموظفي الدولة أن وصل حس المبادرة لديهم إلى هذه الدونيّة».[٣٠١]

---

٢٩٩) Louis-Joseph LEBRET, «Le Liban au tournant », op.cit. p. 442

٣٠٠) Bertrand BADIE, *L'Etat importé : l'occidentalisation de l'ordre politique*, Coll. L'espace du politique, Fayard, Paris, 1992

٣٠١) **الاوريان** ١٦ أيار ١٩٦٠



## ٢، ٣ – «الثورة الديمقراطية» وطغيان العامل الزمني

إنّ الشهابية كممارسة وكفلسفة سياسية لم يتم تطبيقها فعلياً سوى خلال ولاية الرئيس شهاب، أي خلال ست سنوات. وقد كتب كبارة انّ إنتخاب الرئيس شارل حلو، يشكّل منعطفاً في تاريخ الشهابية وتجربتها. فبدل أن يحكم كشهابي، حاول حلو أن يخلق توازناً بين المعسكر الشهابي والمعارضة.[٣٠٢] وهذا ما وضع المعسكر الشهابي والرئيس حلو في وضع نزاعي بشأن السيطرة على البلاد، وأدّى هذا النزاع إلى «خسارتهم المعركة ضدّ المعارضة». ومن الآن فصاعداً سيجد الشهابيون أنفسهم في «وضع دفاعي» وليس هجومياً. وهكذا فإنّ ولاية شارل حلو (١٩٦٤ – ١٩٧٠) والتي غالباً ما تُعتبر امتداداً للشهابية، يحكم عليها (كمرحلة) خالية من التطوّرات الرئيسية في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

هل هذا الوقت يكفي لإدخال إصلاحات وتحوُّلات حقيقية في النظام السياسي اللبناني؟ هنا يرى كبارة أنّ «المشروع الشهابي، كان بحاجة، ومن دون أدنى شك، إلى ولاية أخرى كي يتحقق ويبلغ مرحلة النضج». في الواقع، إنّ الوقت الضروري لأي إصلاح سياسي تحدّده الاستراتيجية المرسومة من جهة، وردّة فعل القوى المعنية بهذه الاستراتيجية من جهة أخرى.

خوان لينز في كتاباته،[٣٠٣] يعود دائماً إلى هذا البُعد الزمني في العامل السياسي. لقد أكّد أنه غُبَّ التغيير للنظام أو في النظام يصبح الوقت عاملاً مهماً لنجاح أو إخفاق عملية الإصلاح، الأمر يتعلق بمرحلة ووتيرة هذه الإصلاحات، بكلام آخر إنّ الوقت الممنوح، أو كما يكتب لينز، زمن توقيت الإصلاحات هما عاملان مفتاحيان للنجاح أو الفشل. بعض المراحل تكون مثمرة وأخرى لا تكون، بعض الإصلاحات تكون قد بدأت سابقة لأوانها، وأخرى متأخرة، بما يعني أنه يوجد نوع من «الوقت المناسب الذي يجب إيجاده». إنّ السياسة تكمن، قبل كل شيء، بالنسبة لفيبر في تنظيم الوقت، «الشأن الخاص لرجل السياسة» بكونه يحدّد «المستقبل والمسؤولية أمام المستقبل».[٣٠٤]

---

٣٠٢) Nawaf KABBARA, *Shehabism in Lebanon* 1958-1970 p. 9

٣٠٣) Juan LINZ, Crisis, *breakdown and reequilibration*, Johns Hopkins University, Baltimore, Londres, 1978. «Change and continuity in the nature of contemporary democracies », In Garry Marks, Larry Diamond, Reexamining democracy. Essays in honour of Seymour Martin Lipset, Sage Publications, Londres, 1992

٣٠٤) Max WEBER, *Le savant et le politique*, Plon, Paris, 1959, p.168

وهو ينضم إلى تحليل ميشال كروزييه وايرهارد فريدبرغ اللذين يريان في «البُعد الزمني شرطاً جوهرياً كي تتطوّر علاقة سلطة».[٣٠٥] وبقول آخر، بُعدٌ يسمح للاعبين بتنويع «رهاناتهم»، بقبول الخسارة على المدى القصير وبالربح على المدى الطويل. ويتصوّر لينز ايضاً استخدام الوقت كواحدة من سمات التأثير المتبادل بين اللاعبين: «فالوقت ضروري للسماح للاعبين المثابرين بتدعيم وضعهم وتحييد الضغوط التي ترافق الحل الفوري للمشكلات».[٣٠٦] واحدة من المصاعب الرئيسة في التحديث تتعلق بإدارة ترتيب زمنية العملية.

هناك سؤال آخر يرتبط بقضية التوظيف الزمني الذي حلّله لينز وهو زمنية الديمقراطية نفسها. بروزورسكي يرى أنّ الديمقراطية ليست سوى «مأسسة اللايقين»، وبالتالي فإنّ لها زمنيّتها الخاصة. لينز يعتبر أنّ الأمر يتعلق جوهرياً بنظام سياسي ميزته الأساسية دقّة صفته الزمنية، جون الستر[٣٠٧] يؤكد في أعقاب توكفيل، على القدرة الضعيفة للديمقراطية على بناء المستقبل، وبشكل أدق على قيادة سياسة طويلة الأمد.

هذا ينطبق على تأكيد باسم الجسر بأنّ «فؤاد شهاب لم يكن ثورياً ولكنه في الواقع كان يحضِّر ثورة بطيئة وعميقة. هذه الثورة البيضاء كانت ترمي لـ«سحب البساط» من تحت أرجل الطائفة المغلقة السياسية، بهدوء وديمقراطياً، وحتى مع موافقتها. (...) إنّ كل عمل فؤاد شهاب كان محكوماً بهاجس استكمال هذه «الثورة البيضاء» التي رسم طريقها ووضع عدداً من أساساتها».[٣٠٨] وهكذا، فإنّ «الشهابية كانت أشبه بانقلاب ديمقراطي انطلاقاً من النظام وضدّ هذا النظام نفسه».[٣٠٩]

في الوقت نفسه، كان الرئيس شهاب مدركاً أنّ «الثورة» لن تتم في ٢٤ ساعة. ووفق تفكيره فإنّ الإصلاح المؤسساتي مستحيل إذا لم يصاحبه إصلاح في النفوس والعادات.

---

٣٠٥) Michel CROZIER, Erhard FRIEDBERG, *L'acteur et le systéme*, Le Seuil, Paris 1977, p. 75

٣٠٦) Juan LINZ, «Innovative leadership in the transition to democracy and a new democracy : the case of Spain», In Gabriel Scheffer, Innovative leaders and International Politics, University of New York Press, New York, 1993, p. 152

٣٠٧) Jhon ELSTER, «Consequences of constitutionnal choice : reflections on Tocqueville », In Jhon Elster, Rune Slagstad, Constituionalism and democracy, Cambidge Universiry Press, Cambridge, 1988, p. 92

٣٠٨) باسم الجسر، الشهابية ثورة بيضاء، محاضرة ألقيت في مدرسة الجمهور في ٢ أيار ٢٠٠٥

٣٠٩) Nawaf KABBARA, *Shehabism in Lebanon 1958-1970* , op.cit. p. 231



إنّ بناء دولة عصرية فوق البنى القديمة الطائفية هي مسألة نَفَسْ طويل».[٣١٠] في الواقع، إنّ الممارسات والمؤسسات تتطلب وقتاً، وهي لا تكتسب أو تتوجد بين يوم وآخر، ولكن من خلال تعلم طويل وتدريجي، يخترق الإعاقات والذكريات. لم تكن تهدهده الأوهام بشأن إمكانيات لبنان، وكان يريد على المستويين الداخلي والخارجي، سياسة تتلاءم مع إمكاناته المتواضعة وبنيته السوسيولوجية شديدة الخصوصية. هذا «المتشائم البنّاء» لم يكن طوباوياً ولم يكن يجهل أنّ الصبر مفتاح لمعالجة العديد من القضايا. ولكن الرهان على ميكانيزمات الديمقراطية، في مجتمع تكون فيه الثقافة الديمقراطية شبه غائبة، يشكّل مشكلة جديدة بدلاً من أن يكون الحل المرتجى.

في تصريح ٤ أيار ١٩٧٠ الذي أعلن فيه رفضه الترشُّح للانتخابات الرئاسية، يلاحظ شهاب أنّ «البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدّة، لتقبّل تحوّلات لا يمكنني تصوّر اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحرّيات الأساسية التي طالما تمسّكت بها.» ومن خلال هذا الإفصاح يؤكد الرئيس شهاب أنّ «الثورة الديمقراطية» تتطلب تحويل عقليات اللبنانيين، وأنّ «ديمقراطية بلا ديمقراطيين» تبقى عصيّة على التدعيم. يصرِّح الرئيس أنه لا يرى سوى وسيلتين لإنهاض لبنان: الديكتاتورية أو الثورة الشعبية؛ وهو إذْ يستثني الأولى لأسباب يفترضها معلومة، يتوقع انفجار الثورة خلال جيل أو جيلين كي تحرِّر لبنان من دواهيه. «إنّ آلام الشعب، كما يقول، لا تتراكم وتختمر سدىً؛ وسوف يأتي يوم الغضب الكبير».[٣١١] إنّ ملاحظة شهاب، تلتقي مع «القيصرية» التي دافع عنها كبارة في أطروحته. «القيصرية هي إعادة بناء ديمقراطية للمجتمع اللبناني، من خلالها يتم الاعتراف بتعدّدية الهويّات والطوائف للشعب اللبناني».[٣١٢] «بدا المطلوب بالنسبة إليه، أن لا يتصرّف تبعاً لما تتطلّبه الجماهير من أجل الحصول على ردّ فعل فوري وعفوي منها يؤيّده ويدعم تصرّفه ذاك، وإنما تقرير سياسة بعيدة المدى لا تتوخّى بالضرورة نتائج عاجلة.»[٣١٣]

وهل بالإمكان الردّ بأنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي باشرها الرئيس شهاب تُحدث بالضرورة التحوُّل المرتجى؟ «يقول شارل رزق إنّ مواصلة الشهابية الاقتصادية

---

٣١٠) Georges NACCACHE, «Un nouveau style: le chéhabisme», op.cit. p. 397

٣١١) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**... مصدر سبق ذكره ص ١٤٦

٣١٢) Nawaf KABBARA, *Shehabism in Lebanon 1958-1970*, op.cit. p. 34

٣١٣) نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار-مؤسسة فؤاد شهاب، ٢٠١١ ص ٣٢١

يمكن أن تحمل إلينا التغيير السياسي الذي نتمناه. ولكن مع شهاب أو من دونه، سوف تستمر الشهابية بقيادتنا نحو نظام برلماني جديد، إذا بقي المريدون جديرين بالمعلم الذي يغادر اليوم».[٣١٤]

إنّ للبنى السياسية كما لكل بنية أخرى، قوانين تطوّرها الخاص. أكثر من ذلك، عندما تكون البنى السياسية غير معنية بهموم التنمية، فهي بإمكانها أن تكبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهدّد استمرارية التخطيط أو تقوده في مسالك غير ديمقراطية أو غير متجانسة. «من أجل بلوغ أهدافنا، يكتب حميد فرنجية، انّ القوانين لا تكفي». «من أجل إكمال القوانين، نحتاج إلى الإرادات، نحتاج إلى الناس. وأزمتنا هي أزمة بشر أكثر مما هي أزمة مؤسسات بكثير. الناس يمكن أن يغيّروا المؤسسات؛ إلا أن المؤسسات لا يمكن أن تغيّر الناس».[٣١٥]

## ٢، ٤ – مقاومة الاحتكارات الاقتصادية والمالية ورفض التعاون من قِبَل القطاع الخاص

«لبنان في الواقع، بلدٌ ذو بنية اقتصادية فريدة تحول دون مقاربة موضوع التنمية وفق النماذج المطبقة في أمكنة أخرى. هناك اقتصادان من نموذجين مختلفين يتجاوران في لبنان: اقتصاد استغلال الموارد الطبيعية أو الاقتصاد الكلاسيكي؛ واقتصاد ذو وظيفة دولية وسيطة، أصبح ممكناً بفضل كفاءة اللبنانيين، وبفضل حضورهم المكثف في العالم. إنّ استيراد المنتجات الأجنبية وتصدير المنتجات الوطنية يوفّران علاقة متّصلة بهذين الاقتصادين اللذين يطبعان، واحدهما كما الآخر، الحياة الاقتصادية العامة».[٣١٦]

من أجل فهم إخفاق الشهابية، يرى جورج قرم، أنه يجب إثارة القضايا الاقتصادية التي مزّقت النخب الحاكمة منذ ما بعد الاستقلال.[٣١٧] هكذا، يعرض قرم في مقال بعنوان «الاقتصاد في محاضرات الندوة»[٣١٨] خلاصة المحاضرات الاقتصادية التي ألقيت في الندوة ويبرز تباين اقتصاديين لبنانيين رئيسيين كالآتي:

٣١٤) Charles RIZK, *Le régime politique libanais*... op.cit. p.121

٣١٥) Hamid FRANGIE, «Considérations sur l'Etat», les années Cénacle, Dar Annahar, 1997, p. 327

٣١٦) IRFED, Le Liban au tournant, Beyrouth, 1963, p. 37

٣١٧) Georges CORM, *Le Liban contemporain*, Edition La Découverte, Paris, 2003, p. 111

٣١٨) جورج قرم، الاقتصاد في محاضرات «الندوة اللبنانية»، دار النهار، ص ٥٧٧-٥٨٥



الليبراليون، وبالنسبة إليهم، تتدخّل الدولة أقل ما يمكن في الاقتصاد الوطني. إنّ الليبرالية الاقتصادية لا تتطلب تنظيماً اقتصادياً ومالياً أو أسواقاً منافسة، ولكنها تتطلب سلطة مركزية، تتدخّل أقل ما يمكن في الاقتصاد، وتسمح للقوى الاقتصادية بالعمل بحرّية بموجب قواعد دقيقة.

الإصلاحيون الذين يعلنون موقفهم مع العدالة الاجتماعية ويعارضون العلاقات «الفوضوية» للبنان مع جيرانه وخصوصاً سوريا. وكذلك النظام الاقتصادي الليبرالي، حيث لا تشغل التجارة المقام الأول وحسب، بل تطبع القطاعات الأخرى.

«إنّ جوهر السجال، كما يؤكد قرم، بين هذين التيارين منذ سنوات الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن (العشرين) بشأن التنمية في لبنان وقدرة النظام المهيمن على تأمين حياة أفضل لفئات الشعب المختلفة، لم يتغيّر: بين مَنْ يثيرون الإرث الفينيقي والسمة المشرقية للبنانيين، مستبعدين أي تدخّل للدولة[٣١٩]؛ ومَنْ يريدون اقتصاداً متنوّعاً، يستغل الموارد المائية والزراعية للبنان، إلى جانب تدخُّل السلطة السياسية لمنع قانون الغاب من السيطرة على العلاقة بين أعضاء المجتمع.

منذ استقلاله، إختار لبنان النظام الاقتصادي الليبرالي. وكان ذلك خياراً طبيعياً وبديهياً في بلد يريد أن يكون حرّاً ومزدهراً، لأن تاريخ لبنان يظهر أنّ «المبادرة الفردية والتبادل الاقتصادي الحر (...) قد خدمت لبنان جيداً منذ عهد الفينيقيين».[٣٢٠] وفي واقع الأمر، الاقتصاد اللبناني مشروط بالموقع الجغرافي والبنية الاجتماعية وبتصور للشخصية اللبنانية والمجتمع.[٣٢١] إنّ الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي حصلت في المنطقة سوف تؤكد

٣١٩) بيار إدّه وهو وزير سابق للمالية ومدافع حازم عن الليبرالية الاقتصادية يعتبر أنّ «ما يختبئ خلف معظم الآراء المعادية للسوق الحرّة، هو قلّة الإيمان بالحرّية نفسها» وبالنسبة له «إنّ التخطيط هو مرادف (للاقتصاد) الموجَّه» **الاوريان – لوجور** ١٦ حزيران ١٩٧٢

٣٢٠) توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨ – ٢٠٠٢**، دار النهار، بيروت ٢٠٠٥ ص ٧٣

٣٢١) يقترح الأب يوسف مونّس في دراسة منشورة العام ١٩٧٣، الإحاطة بالشخصية اللبنانية من خلال كشف «العناصر البنيوية» لـ«الروح اللبنانية». «النموذج الاثني» اللبناني الذي وصفه مونس يتسم بـ«فردانيته». و«شخصيته تشهد على توق الإنسان للاعتزاز بمعتقداته، وفكره وأعماله وطموحاته»
*Les Eléments structuraux de la personnalité Libanaise*: essai anthropologique, Kaslik, 1973
جوزف أوغورليان، وصف النشاطات الاقتصادية للبنانيين بأنّها «آية في الرشاقة والذكاء والجرأة والحذاقة والمرونة والبراعة»؛ حميد فرنجية «ملاحظات بشأن الدولة» سنوات الندوة، دار النهار ١٩٩٧ ص ٣٢٢. والأمر نفسه بالنسبة للأب سليم عبو، هناك «عوامل دائمة بسيطة وجوهرية في العقلية اللبنانية» وهي «ارث فينيقي» من «حب المغامرة والبحر، والتعلق بكل أشكال الحرية التي يمكن أن تبلغ الفوضوية، وحس متقدم للتجارة والمصالح»
*Le Bilinguisme arabe francais au Liban*. Essai d'anthropologie culuturelle Paris 1962, p 14

صوابية الخيار اللبناني. إنّ الرساميل العربية التي هُرِّبت من التأميمات لجأت إلى البنوك اللبنانية، كما أنّ ثروات البورجوازية الفلسطينية المطرودة من بلدها أتت لتدعم الاقتصاد اللبناني.[٣٢٢] هذان العاملان سوف يسمحان للاقتصاد الليبرالي اللبناني بأن يتكشَّف عن ازدهار «لا يُضاهى» وحتى «عجائبي». ولكن توفيق غاسبار يلاحظ أنّ «إختيار السلطة اللبنانية لليبرالية الاقتصادية يشكّل أيضاً علة أساسية للوطن الجديد».[٣٢٣]

في النظام الاقتصادي الليبرالي، يتمتع العرض والطلب بالحد الأقصى من الحرية. وهذا يقود إلى تأرجح الأسعار، غير المتوقع أحياناً، لكونه مرتبط بالتغيّرات في السوق العالمية. إنّ حرية الاستيراد والتصدير كاملة تقريباً. الميزان التجاري يسجل عجزاً متصاعداً. النظام الجمركي هو مصدر تغذية لخزينة الدولة أكثر بكثير مما هو عنصر تنظيم لقطاعات الاقتصاد المختلفة. يوضّح نعمان الأزهري أنّ «الدولة اللبنانية إكتفت عملياً بـ«دور الشرطي» الذي تحدَّد لها من قِبَل اصحاب النظرية الليبرالية. حتى أنّ هذا الفهم لدور الدول جرت ترجمته بأضيق الحدود، ولم تتم أية رقابة جدّية عملياً حتى هذه السنوات الأخيرة».[٣٢٤] وإلى ذلك يجب إضافة الدينامية الخاصة باللبناني، دينامية الإنسان الذي يبني مؤسسته الخاصة به، وصولاً إلى مردود في حدّه الأقصى. لكن هذه المبادرة تخسر من ديناميتها، كل مرّة تتطلب مجهوداً مشتركاً وجماعياً.

إذا تمّ تعميم هذه الحرّيات الاقتصادية وترتيبها فإنّها تقود إلى تهميش أدّى إلى ظهور فئات اجتماعية فقيرة وبائسة. وقد ارتسمت فعلاً خمس فئات اجتماعية في نهاية سنوات الخمسينيات: «٩٪ من البؤساء مع سقف موازنة سنوي يصل إلى ١٢٠٠ل.ل.؛ ٤٠٪ من الفقراء مع سقف موازن عائلية سنوية يصل إلى ٢٥٠٠ل.ل.؛ ٣٠٪ من متوسطي الحال، الدخل العائلي السنوي ٤٠٠٠ل.ل.؛ ١٤٪ من الموسرين يقترب دخلهم السنوي من ١٥٠٠٠ل.ل.؛ ٤٪ من الأغنياء.[٣٢٥]

يظهر هذا الانقسام فرقاً هائلاً في المداخيل بين مختلف الفئات. البؤساء والفقراء يكادون يشكّلون نصف السكان. لقد سبق لجان جاك روسو أن حذّر من أنّه «ليس لأحد أن يكون

---

٣٢٢) Naaman EL-AZHARI, *L'évolution du système économique libanais*, LGDJ, Beyrouth, 1970, pp. 73-74

٣٢٣) توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي...** مصدر سبق ذكره ص ص ٧٣ – ٧٤

٣٢٤) Naaman EL-AZHARI, *L'évolution du système économique libanais*, LGDJ, Beyrouth, 1970, p. 3

٣٢٥) IRFED, Le Liban au tournant, op.cit. p.23



غنياً بما يكفي لشراء (إنسان) آخر، وليس لأحد أن يكون فقيراً لحدٍ يضطر لبيع نفسه لآخر». هذه الفروقات الاقتصادية لا يمكن أن تكون مشروعة واقعياً حسب جون رولز،[٣٢٦] إلا إذا تمّت إدارتها بما يؤمّن: ضمان الوصول إلى الحقوق التي تمنحها المواطنة؛ ليس من الضروري أن يكون توزيع الثروة والمداخيل بالتساوي، بل أن يكون لصالح كل فرد؛ مواقع السلطة والمسؤولية يجب أن تكون متاحة للجميع (المساواة في الفرص).

إنّ النقطة الأولى تشكّل مبدأ حرّية يحظى بأولوية بالنسبة للنقطتين الأخريين اللتين تشكلان مبدأ اختلاف، وتشكّل هذه النقاط الثلاث العقد الاجتماعي المقام بين الأفراد المجتمعين داخل الدولة نفسها. وهكذا إذا كان اقتصاد السوق لا يستطيع أن يضمن هذه النقاط الثلاث، فيصبح وجود دولة الرعاية جوهرياً. لأنّ عدم المساواة لا يمكن أن يكون مبرَّراً إلاّ إذا كان ذا منفعة لمَنْ لَحِقَ بهم الإجحاف.

هكذا، فإنّ تدخُّل الدولة لا غنى عنه، لمطلب ديمقراطي واجتماعي:

مطلب ديمقراطي: لا بدَّ من التضامن لأنّ كل ديمقراطية تفترض وجود شعور انتماء إلى جماعة؛ فعلى الحكومات إذاً، أن تحفظ اللحمة الاجتماعية، وتحصّنها من خلال التضامن عندما يهدّد توتر اجتماعي ما (فقر، بطالة الخ) سلامة الأمّة.

مطلب اجتماعي: فالتنمية الاقتصادية لم تتم لمصلحة الجميع. الفقر ما زال يتفاقم، وخطر البطالة أيضاً. فالأفراد هم الأقل قدرة على تحمُّل هذه الأعباء وحدهم، لأنّ الأضعف هم الأكثر تعرُّضاً للأخطار.

من أجل معالجة النتائج السلبية لتطوُّر كهذا في الاقتصاد اللبناني، وانهماماً بالعدالة الاجتماعية، فإنّ الدولة في ظلّ الشهابية تعهّدت بتجاوز دورها كشرطي إلى دور أكثر حيوية وتحفيزاً، لأنّ «العقائد الأكثر موثوقية، كما يقول ألفرد سوفي لا يمكن أن يكون لها سوى تأثير محدود في الزمان والمكان».[٣٢٧]

في الواقع، يلحّ الأب لوبريه على ضرورة «أن يتخلّى اللبناني عن فرديّته»[٣٢٨] وأنّ الحرية ليست مرادفاً للفوضى: «لا يقولنَّ لنا أحد أنّ هذا يشكّل جاذبية لبنان. والفوضى

---

٣٢٦) John RAWLS, *Theory of justice*, Oxford University Press, Oxford Melbourne, 1980

٣٢٧) Naaman EL-AZHARI, *L'évolution du système économique libanais*, op.cit. p.125

٣٢٨) محاضرة للأب لوبريه في ٢٦/ ٦/ ١٩٦٣ في فندق فينيسيا

الراهنة ليست مّما يصلح تسميته بالفوضى الجميلة. هذا ليس من أثر الفن. إنّه أثر الإهمال واللامسؤولية. لقد حان الوقت كي يفهم اللبنانيون أنّ الحرية لا تعني الفوضى».[٣٢٩]

لقد طبّق الرئيس شهاب سياسة اقتصادية أمينة لليبرالية الاقتصادية والسوق الحرّة، وهو أعطى للتخطيط وللتنمية المتجانسة والمتوازنة بين المناطق والطبقات الاجتماعية المختلفة موقعاً مميزاً؛ ولكن من دون أن يهمل القطاعات التي تساعد على النمو مثل الخدمات، السياحة، التجارة، الزراعة، الصناعة والسرّية المصرفيّة. لقد كان مدركاً أنّ إصلاح النظام الاقتصادي سوف تتم محاربته من قِبَل «سادة النظام»، إذا استدعى أقل تغيير في قواعد البنية الاقتصادية اللبنانية أي الليبرالية والسرّية المصرفية التي تسمح لهم بالالتفاف على موضوع الضرائب وتأمين أرباحهم. هؤلاء «السادة» يتمثّلون برجال الأعمال وكبار التُجّار، بالإضافة لرجال الدين وهم يخشون القوانين المالية التي من شأنها أن تؤثر سلباً على ثروتهم العقارية.

في جوهر هذه المعارضة المستفيدة من الستاتيكو كان هناك سبب سياسي يتمثّل بتعمُّق علاقة لبنان بالغرب، بينما المسلمون في هذه المرحلة، كانوا متأثرين بالأفكار الاشتراكية التي كانت سارية في الغرب.[٣٣٠] وضّاح شرارة يشير إلى «أنّ المناطق التي تسيطر عليها الطوائف المسيحية» (جبل لبنان وبيروت) كانت، جوهرياً، الأكثر تطوُّراً اقتصادياً، والأكثر قابلية للتأثر بالغرب، وكانت تمثّل الأوساط الحديثة والليبرالية. وبموازاة ذلك، فإنّ القوى الاقتصادية المتمثِّلة بالصناعيين، والمصرفيين والتجار، سيطرت على «المواقع المفتاحية في النظام السياسي اللبناني، إلى درجة أنّ مصالحها اختلطت بشروط ديمومة العلاقات الاقتصادية والسياسية القائمة».[٣٣١]

لقد فهم الشهابيون أنّ الواقع اللبناني مهيكل لصالح قوى اقتصادية، وأنّ كل مشروع إصلاح اجتماعي واقتصادي سوف يصطدم بـ«جدار المال»، خصوصاً وأنّ الطبقة السياسية خاضعة لفئة مغلقة من الأثرياء ومُهيمنة منذ الاستقلال. لم يكن الرئيس شهاب يريد تحويل

٣٢٩) المصدر نفسه

٣٣٠) باسم الجسر في **فؤاد شهاب**... مصدر سبق ذكره ص. ١١٩ – ١٢٠؛ وكمال جنبلاط في **حقيقة الثورة اللبنانية**... مصدر سبق ذكره ص ٨٠

٣٣١) وضاح شرارة، **السلم الاهلي البارد**، طبعة أولى، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠



النظام الاقتصادي الليبرالي بشكل راديكالي. هدفه تمثَّل ببناء مؤسسات حديثة، على صورة الدولة الحديثة الغربية، من أجل إبعاد الاقتصاد عن الاستغلال والتقليل من الآثار السلبية على الطبقات الشعبية. بالتالي، فإن رجال الأعمال والبورجوازية المالية الذين احتكروا منافع النظام الاقتصادي الليبرالي واعتادوا الربح اللامحدود، اعترضوا على مشروع الضمان الاجتماعي،[٣٣٢] وعلى الشهابية بوجه عام والتي شكَّلت تهديداً قاتلاً لمصالحهم. عبدالله اليافي الرئيس السابق للحكومة يؤكد أنّه: «عندما وصل الرئيس شهاب إلى السلطة، كانت لديه فعلاً فكرة مكافحة الغلاء. ماذا حصل؟ لقد اصطدم بهذه الحقائق، انّ هناك تروستات تحتكر معظم السلع الغذائية. كنت عنده وطرحت عليه مشكلة الاحتكارات. وتبادلنا الأفكار بخصوص النظام وأسباب الاستياء. لم يستطع أن يفعل شيئاً. وضعنا مشروع قانون العام ١٩٦٦ ضدّ الاحتكار، لم يدَعوه يمر».[٣٣٣]

الأمر نفسه، مع البنوك التي حاولت منع تطبيق قانون النقد والتسليف والذي أسّس البنك المركزي، وخاضوا (في سبيل ذلك) معارك معارضة واسعة. لقد اعتبرت أنّ القانون الجديد يتناقض مع السرّية المصرفيّة ويعطي للبنك المركزي حق الرقابة والإشراف على البنوك الخاصة، كما أنّه «يسمح لعدد من الموظفين في البنك المركزي بأن يسيئوا التصرّف بسلطتهم في المنافسة. ثمّ انّ التخصُّص المصرفي له مفعول سلبي في لبنان، لأنّ المصارف اللبنانية معتادة على ممارسة كافة الوظائف المصرفية، وهنا تكمن حيويتها ويكمن نموّها».[٣٣٤] وتحت ضغط المصرفيين، اضطر الرئيس شهاب لشطب بعض المواد من قانون النقد والتسليف الجديد. ولكن معركة إعلامية مضادّة خاضها الشهابيون «سمحت بتطبيق القانون الجديد رغم معارضة الأوساط المالية».[٣٣٥]

إنّ القوى التجارية والمالية في لبنان لم تساعد الدولة في تطبيق سياستها الاقتصادية والنقدية، بحجّة أنّ هذه السياسة تتعارض مع مبادئ الليبرالية. ولنتذكر هنا أنّ البنك المركزي لم يكن قادراً على التدخُّل كما في أيامنا، لأنّ دوره بدأ العام ١٩٦٤ مع نهاية ولاية شهاب.[٣٣٦]

٣٣٢) باسم الجسر، **فؤاد شهاب...**، مصدر سبق ذكره ص ص ٨٣ – ٨٤

٣٣٣) **النهار** في ١٤ حزيران ١٩٧١

٣٣٤) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سبق ذكره ص ٨٣

٣٣٥) المصدر نفسه

٣٣٦) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ١٢٠

ويوضح فيليب تقلا في خطابه بمناسبة تدشين البنك المركزي، بأنّه مدرك لما يستوجب الانتقال من وضع لآخر «من مرونة وحذر ومن التسامح أحياناً (...) في قطاع حيث لا نريد المساس بالسرّية المصرفيّة»، ونستخلص أنّ ذلك يستوجب بالضرورة تعاوناً صادقاً بين البنك المركزي والبنوك الخاصة».[٣٣٧] وفي الواقع طبق البنك المركزي سياسة مرنة لمعالجة المفاعيل السلبية التي يمكن أن يسبّبها انتقال متسرّع من حرّية شبه كاملة إلى نظام متشدّد.[٣٣٨] وعلينا أن نلاحظ أنّ تأسيس البنك المركزي وتطبيق قانون النقد والتسليف لعبا دوراً حاسماً في حماية القطاع المالي والنقدي من الأزمات، من نمط أزمة بنك أنترا.

أما في ما يتعلق بدور القطاع الخاص في معارضة الشهابية؛ فقد تجلّى بالعلاقة المرتبكة مع سياسة التخطيط. فهذه السياسة التي وضعتها بعثة إيرفد اصطدمت غالباً بمعارضة كبار الموظفين الذين وجدوا تأثيرهم يضعف في الإدارة.

لقد تأرجحت هذه السياسة بين دعم شعبي عام ومعارضة مؤسساتية مستمرة. لكن مقاومة ومعارضة أوساط رجال الأعمال للسياسيين الشهابيين بقيت قويّة وثابتة. وفي هذا الموضوع كتب الأب لوبريه في ١٥ آذار ١٩٦٣، «إنّنا نحذِّر الرئيس من مناورات كبار التجّار في بيروت. وهو مدرك أنّ هؤلاء لا يفقهون شيئاً من الوضع» ثم يضيف «لديَّ إنطباع أنّ صراع رجال الأعمال ضدّ تصميمكم على تقوية الأمّة وبناء الدولة قد دخل مرحلة حاسمة».[٣٣٩]

بإمكاننا أن نشير إلى سببين رئيسين يشرحان غياب التعاون مع القطاع الخاص، وقد تفاقما بفعل ازدراء الرئيس شهاب للطغمة التجارية والمالية: من ناحية، هناك حذر عدائي من قِبَل القطاع الخاص تجاه تدخُل الدولة في الاقتصاد الوطني، وهو قد استخلص بتسرّع أنّ هذا التدخُل يعرِّض الليبرالية الاقتصادية للخطر. ثمّ انّ الأوساط الليبرالية أعلنت عن تحفّظاتها على استيراد الدروس في مجال التخطيط وتجاه السياسات الاجتماعية التي تستهدف إعادة توزيع الثروة. من ناحية أخرى، رفض خبراء التخطيط التعاون مع القطاع الخاص، إذْ هم يعتقدون أنّ همَّه الوحيد بل الأوحد هو الحد الأقصى من الربح.

٣٣٧) وضاح شرارة، مصدر سبق ذكره ص ٥٨
٣٣٨) شارل حلو، **مذكرات** ص ص ٢٣٧ – ٢٥٤
٣٣٩) Stephane MALSAGNE, op. cit, p. 235



ورغم الجهود المبذولة في عهد شهاب من أجل الحد من المفاعيل الضارّة بالليبرالية الاقتصادية على صعيد توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية، فإنّ الإجراءات المتّخذة في هذا الإطار كانت أبعد من أن تضع حدّاً لهذه الثغرة في النظام اللبناني، خصوصاً وأنّ اتساع التفاوتات سريعاً ما أظهر بُعده الطائفي. في الواقع، «إنّ عدم توازن النمو الاقتصادي اللبناني ينعكس على البنية الاجتماعية للبلاد، وأوجه اللامساواة التي أدانها تقرير إيرفد لا تفتأ أن تزداد في غياب سياسة إعادة توزيع موارد الدولة، وحماية الأُجراء».[٣٤٠]

توفيق كسبار يُذكِّر بأنّ السلطة السياسية لم تتدخّل كثيراً في السوق. «وفي الحقيقة، يمكن اعتبار تحديث البنى التحتية والإنجازات المؤسساتية التي حصلت في عهد الرئيس شهاب على أنها قدمت الإطار المناسب لأداء فعّال للسوق. وفي ما خص جوهر نظام السوق والليبرالية الاقتصادية، الذي يتمثل بالانتقال الحر للعمالة ولرأس المال، فقد التزمت كل الحكومات اللبنانية هذا الجوهر على أكمل وجه».[٣٤١]

كمال ديب يوضح من جهته أنّه «حتى في العام ١٩٧٠، بقيت المحافظات الطرفية غارقة في ريفيتها المنعزلة ومتخلّفة في الميادين الاقتصادية والتربوية والصحية».[٣٤٢] ولكن يبقى أنّه بصورة عامة «بقيت الطوائف المختلفة غير متساوية الاندماج في نمط الإنتاج الاقتصادي الحديث، وحاضرة بالتالي، بصورة غير متساوية في مختلف الطبقات المرتبطة بنمط الإنتاج هذا».[٣٤٣]

### ٢، ٥ – مشروع عاجز عن فرض حضوره على المدى الطويل: سقوط عبدالناصر وحضور المقاومة الفلسطينية!

إنّ سقوط عبدالناصر العام ١٩٦٧، وهزيمته بمواجهة إسرائيل أظهرا أن السند العربي للشهابية ولميثاق ١٩٤٣ الوطني قد ترنَّح. إنّ غياب ظلّ عبدالناصر الذي كان يضمن الستاتيكو في العالم العربي، أغرق الشرق الأوسط في صراعاته التاريخية والداخلية. ثم إنّ دخول المقاومة الفلسطينية مثَّل تحدّياً مزدوجاً للبنان، من حضورها في قلب البلاد وخصوصاً بعد العام ١٩٧٠ تاريخ طردها من الأردن، ثمّ الجاذبية التي كان الفلسطينيون

٣٤٠) Elizabeth PICARD, *Liban Etat de discorde*, Flammarion, Paris, 1988, p.152
٣٤١) توفيق كسبار، **الاقتصاد السياسي**... مصدر سبق ذكره ص ٧٧
٣٤٢) كمال ديب، **أمراء الحرب**... مصدر سبق ذكره ص ١٦٥
٣٤٣) CERMOC, *Etat et perspectives de l'industrie au Liban*, Publication de CERMOC, Beyrouth, 1978, p.60

يمثِّلونها بالنسبة لليسار الذي كان بالكاد يخرج من عباءة الناصرية. وهكذا فإنّ القومية العربية اللبنانية الموشاة بالماركسية شكلت التحدّي الثاني في إطار لبنان الديمقراطي.

لقد عمل اليسار اللبناني والفلسطينيون على القاعدة المتمثِّلة بالجماهير الإسلامية اللبنانية، وتحريضها على زعمائها. بعد العام ١٩٥٨ تمَّ تركيب النظام اللبناني بطريقة لا تسمح بانتخاب إلاّ مَنْ كانوا يملكون الوسائل لذلك: أي المال والمحاسيب. وعندما يتم انتخابهم، فإنّ الزعماء المسلمين كانوا يشعرون بضرورة السير في الاتجاه الذي برَّر انتخابهم.

دخلت الدول العربية في الحرب في ١٥ أيار ١٩٤٨، عند إعلان دولة إسرائيل. الجميع دخل فلسطين من أجل تحريرها وإلحاق الهزيمة بالإسرائيليين. بعد الهزائم وقّعوا على هُدن وأعطوا لأنفسهم مُهلاً للتفكير. ولكن وقت التفكير هذا يملأه الفراغ ومواصلة الصراعات العربية الداخلية. لقد وقَّع العرب الهُدن بانتظار «تقرير مصير فلسطين». ولم تكن الهدنة في الواقع إلاّ إيقافاً للقتال بانتظار حلّ المشكلة الفلسطينية، والذي حصل، فضلاً عن أنّ المشكلة لم تُحل، انّه لم يجرِ الاهتمام باللاجئين المكدّسين في المخيّمات البائسة في حال من التهميش الكامل.

الخلاف العربي – الفلسطيني، بدءاً من العام ١٩٦٧، إختار لبنان ميدان معركة؛ والأحزاب والحركات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وبينما هي تتصارع في ما بينها، تفاهمت ضدّ الشهابيين، وبشكل أدق ضدّ سلطة «المكتب الثاني».

من المؤكد، أنّ الإصلاحات والمنجزات الإدارية والاجتماعية التي حققتها الشهابية، بقيت، ولكن استراتيجيتها لبناء دولة حديثة ومفهوم جديد للوحدة الوطنية قد توقفت. إنّ اتفاق القاهرة العام ١٩٦٩، والذي كرّس المخيّمات أرضاً خارج السيادة اللبنانية، وشرعيّة العمل العسكري الفلسطيني المقاوم ضدّ إسرائيل من جنوب لبنان، سرَّع في تشقّق المسرح السياسي اللبناني، ووصل الأمر إلى حد الاختلاط ومحو الحدود بين الداخل والمسارح الاقليمية والعالمية. وهكذا تشكلت، على سبيل المثال، «فتح لاند»: «أرضاً فلسطينية» أُقيمت داخل «الاقليم» اللبناني، مع موافقة قسم مُعتَبَر من الشعب اللبناني. وهكذا خسر لبنان كل أثر للسيادة وتشرّعت أبوابه على العواصف الجيوبوليتيكية.

## الفصل الثاني

# محاولة تحديث ثانية تعرَّضت للإجهاض

## القسم الأوّل : إتفاق الطائف والشهابية

### ١ ، ١ ـ النمو المتوازن وإعادة بناء مؤسسات الدولة

إن اتفاق الطائف، (المسمّى أيضاً بوثيقة الوفاق الوطني)، والذي تبنّاه النوّاب اللبنانيون المجتمعون في المملكة العربية السعودية العام ١٩٨٩، يمثّل نسخة معدّلة عن المشروع الذي قدّمته اللجنة العربية العليا الثلاثية. وتتضمن الإصلاحات الرئيسة التي أدخلها اتفاق الطائف: اللامركزية الإدارية، تعزيز استقلال القضاء، تشكيل اللجنة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وضع قانون انتخابي جديد بعد إعادة النظر بالدوائر الانتخابية وتكون أقرب إلى المحافظات. ومن خلال التعديلات الدستورية التي أدخلها اتفاق الطائف سوف نبرز النقاط التي تعكس رؤية سياسية شهابية أو/ وتستند إلى الفلسفة الوطنية الشهابية. وإذا كانت هذه النقاط لم تُستخرج مباشرة من فلسفة الشهابية، فإنّ الشهابية طبّقتها كممارسة سياسية.

إنّ الفقرة (ب) من المقدّمة (هذه المقدّمة أُضيفت بموجب القانون الدستوري الصادر في (٢١/ ٩/ ١٩٩١) تنص على أنّ «لبنان عربي الهويّة والانتماء». والرئيس شهاب كما سبق وأشرنا مارس سياسة خارجية عربية وفق قواعد الحياد الإيجابي، من دون أن يضرّ بالعلاقات التاريخية للبنان بالغرب.

الفقرة (ز) من مقدّمة الدستور تشير بوضوح إلى واحد من الأسس الجوهرية للشهابية والذي من خلاله تتجسّد الفلسفة الشهابية. تشير هذه الفقرة إلى أن: «الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام». هذا التأكيد ذو أهمية مركزية بقدر ما أنّ اتفاق الطائف كان يهدف إلى أن يكون القاعدة الجديدة لإعادة بناء وتوحيد الأوصال المقطّعة لبلد مدمّر ومدمّى بخمس عشرة سنة من الحرب الأهلية. علماً أنّ أزمة ١٩٥٨ وأحداث ١٩٧٥ كانت أسبابها الرئيسة مرتبطة بتدنّي أوضاع المناطق التي تمّ ضمُّها إلى لبنان الكبير.

إنّ نهج وفلسفة الشهابيين بشأن بناء الدولة وتدعيم الأمّة، شكّلتا مع اتفاق الطائف العقيدة السياسية الوطنية. في الواقع، إنّ مقدّمة الدستور تشير إلى تنمية مناطق الأطراف

في اطار وحدة الأرض، وترفض كل تقسيم أو تجزئة للبلاد. ولا يمكن لهذه الوحدة أن يُعاد بناؤها إلاّ من خلال التنمية الشاملة والمتوازنة. إنّ وحدة الأرض لا توجد إلاّ قياساً بالعوامل الموضوعية التي تكوّنها.

وإذا كانت الانقسامات الطائفية والمناطقية قد شكّلت وتشكّل دوماً أرضاً خصبة للاضطرابات السياسية والاجتماعية، فإنّ التنمية المتوازنة للمناطق على صعد الثقافة والاجتماع والاقتصاد، بإمكانها أن تكون عامل استقرار واندماج. وهذا يمثّل مظهراً آخر للفلسفة الشهابية التي تعتبر أنّ الانقسامات الطائفية تصبح مصدراً للنزاع عندما تتغذّى من الحرمان الاجتماعي ومن غياب الثقافة ومن التخلّف الاقتصادي. وفي الواقع فإنّ الفقرة (ج) تؤكّد انّ «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل». لقد كانت العدالة الاجتماعية دوماً الهدف الأوّل للشهابية، وغاية التنمية المتوازنة والإصلاح الاجتماعي.

يتعلّق الأمر في مقدِّمة الدستور اللبناني بإنتاج صورة مجتمع موحّد حيث يتم تجاوز التنوّع والخصوصيات والتسامي بها ودمجها بالسلطة. وعندما تعرض المقدِّمة فكرة «الوطن النهائي»، فهذه الفكرة موضوعة في خدمة الجماعة بكاملها. إنّ الخطاب الجامع يريد تأكيد التماسك ومحو آثار الانقسامات الداخلية، من خلال تبنّي لهجة قويّة ومتماسكة في موضوع ضرورة تسييد الصالح العام. «حاضنة كافة خطابات شرعنة الاشكال الممأسسة، فإنّ ايديولوجية الصالح العام (في المقدمة) تقدم نفسها كبناء متخيَّل، لا غنى عنه في ممارسة أي سلطة».[٣٤٤]

أمّا في ما يتعلق بالتوازن الطائفي الذي أدخلته الشهابية في الوظائف الإدارية، فقد توسَّع ليشمل التمثيل السياسي في مجلس النواب من خلال المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على أنّ المقاعد البرلمانية، وبصورة انتقالية، تتوسّع على قاعدة «المساواة بين المسيحيين والمسلمين». من جهة أخرى، إنّ اتفاق الطائف فتح الطريق أمام تحديث النظام السياسي اللبناني، من خلال إطلاق عملية إلغاء الطائفية السياسية. إنّ الفقرة (ح) من المقدِّمة تعتبر «إلغاء

٣٤٤) Jacques CHEVALLIER, *Eléments d'analyse politique*, PUF, Paris, 1985, p. 7



الطائفية السياسية هدفاً وطنياً أساسياً». وهنا يتجاوز اتفاق الطائف الشهابية. فالشهابية عملت من أجل التوازن الطائفي باتجاه تجاوزه ولكن من دون أن تظهر ذلك، بينما نرى أنّ المادة ٩٥ من الدستور تعرض استراتيجية لإلغاء الطائفية السياسية، «وفق خطة مرحلية».

## ١، ٢ ـ تطبيق الطائف وتأثيره على تحديث الدولة

هذا في النصوص. وإذا تمّ تفحُّص فعالية النصوص في الممارسة، فاتفاق الطائف أبعد من أن يكون قد طُبق بصورة كاملة وأمينة. ولذلك فإنّه من الصعب تقييم الإصلاحات التي أُدخلت على الدستور، إلاّ بعض الإصلاحات التي تحمل في داخلها بذور إخفاقها.

إذا كان اتفاق الطائف قد تبنّى بصورة أكثر تدقيقاً الرؤية الوطنية والفلسفة الشهابية، فإنّ وضعه موضع التطبيق لم يكن أميناً لاستراتيجية إعادة البناء والتنمية الموجودة في نصوصه، وبخاصة التنمية المتوازنة بين المناطق. إنّ حكومات ما بعد الطائف كلّها تقريباً، قد كنست التجربة التحديثية للشهابية واختارت النظام الاقتصادي والفلسفة السياسية اللذين طُبِّقا بعد سنوات الاستقلال وقبل حرب ١٩٧٥، ورفضت «أن تأخذ بالاعتبار أنّ بنيان الاقتصاد في الشرق الأوسط تغيَّر جذرياً».[٣٤٥] والهدف كان «العودة المموَّهة إلى الايديولوجيا الاقتصادية القديمة، لبنان (مونت كارلو) للبورجوازية المسيحية التجارية التقليدية، وهي ايديولوجيا تندرج في سياق أوسع من «اللبننة».[٣٤٦] إنّها العودة إلى المزايا غير المبرَّرة لليبرالية الاقتصادية.

في كتابه المنشور العام ٢٠٠٥ بعنوان: «الاقتصاد السياسي في لبنان ١٩٤٨ – ٢٠٠٢، في حدود الليبرالية الاقتصادية» والذي أشرنا إليه آنفاً، يحلّل توفيق كسبار اشتغال الليبرالية الاقتصادية في لبنان «في مرحلة السلم» كما «في مرحلة الاضطرابات» ويبيِّن بوضوح أنّه على الرغم من توفُّر ظروف مثالية لازدهار الليبرالية الاقتصادية، فإنّها لم تكن على مستوى التنمية المرتجاة. ويستخلص من ذلك أنه «يمكن لنظام الليبرالية الاقتصادية ألاّ يكون منتجاً للنمو القوي عندما يعمل في ظل رأسمالية ومؤسسات سياسية متخلفة.»[٣٤٧]

٣٤٥) Georges CORM, *Le Liban contemporain*, op.cit. p. 244

٣٤٦) المصدر نفسه ص ٢٣٨

٣٤٧) توفيق كاسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**... مصدر سبق ذكره ص ٢٣

يمكن لنا أن نعطي ترسيمة عامة للمفاهيم المختلفة في النظام الاقتصادي والسياسي في لبنان ولرؤية الدولة بالمقارنة بين الشهابية والايديولوجيا المهيمنة. ونقصد بالايديولوجيا المهيمنة، تلك الايديولوجيا المدعومة والمطبقة فعلاً من قِبَل السلطة السياسية والتي لا يستطيع الآخرون نقضها:

| مبادئ الشهابية | مبادئ «الايديولوجية المهيمنة» |
|---|---|
| التنمية المنسجمة والمتوازنة بين المناطق | التنمية المتمحورة حول العاصمة بيروت |
| الدولة - الأمّة | الدولة المدينة |
| جمهورية الإنسان | جمهورية التجّار |
| الدولة المبادرة | غياب الدولة والليبرالية الاقتصادية |
| التوازن الطائفي | التهميش |

إذا كانت نصوص اتفاق الطائف تشكِّل، بمعنى ما، تجاوزاً للشهابية، واستراتيجية تحديث أكثر نضجاً، فقد تمَّ تحييد (التجربتين) من خلال انفجار مركزية السلطة والمرجعيّة مصدراً ومحرِّكاً لكل مشروع تحديث وإصلاح سياسي.

إنّ اتفاق الطائف يكرِّس الصيغة الطائفية، ولكن هذه المرّة بصورة مدوّنة، وتشكِّل مقدِّمته صيغة أخرى للديمقراطية التوافقية لأنّها تستند إلى التوازن الطائفي. وتعتبر هذه العملية بديلاً ضرورياً للحفاظ على شكل من التماسك الوطني وشرعنة مأسسة القوى السياسية الجديدة على المسرح اللبناني الداخلي.

مع اتفاق الطائف تتميَّز السلطة في الوقت نفسه بغياب سلطة آمرة عليا وبرفض هيمنة طائفة على أخرى: فالسلطة التنفيذية موزَّعة بين الرئاسات الثلاث وأكثر من ذلك داخل مجلس الوزراء (المادة ١٧: تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقاً لأحكام هذا الدستور.) وقد أثبت مجلس الوزراء عجزه كجسم جماعي في أن يكون قادراً على رسم خطط سياسية أو اتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذها. وقد تمّت ممارسة صلاحياته غالباً وعملياً من خلال ترويكا غير دستورية تتشكّل من الرؤساء الثلاثة.



ومن خلال الفلسفة التي تضمرها، فإنّ هذه القيادة الثلاثية، عوضاً من أن تتجاوز مأزق المركز المقرّر، فقد كرَّست هذا المأزق من خلال مضاعفة المراكز، ما أدّى، على صعيد اشتغال النظام، من تحويل ديناميكيته إلى جمود آليات توازنه المفترضة. لم يعد بمستطاع أي مجموعة أن تفرض نفسها على الآخرين، حتى لا تنفجر البنية الجماعية، كما لم تعد أي سلطة لبنانية قادرة على تنظيم التنافس السياسي. فعندما تجرّدت رئاسة الجمهورية ممّا هو جوهري في سلطاتها، «توزَّعت» السلطة، وبمعنى ما «تبعثرت» داخل مجلس الوزراء.

هل من الممكن بناء سياسة إصلاح وبلورة استراتيجية لبناء دولة مع سلطة «مبعثرة» ومرجعية «محيدة»؟ كتب ألبير منصور، الذي شارك في نقاشات اتفاق الطائف: «إنّ كافة القرارات المهمّة والأساسية اتخذت خارج مجلس الوزراء ووضعت أمامه لاحقاً من أجل التصديق. وفي الواقع، لم تكن القرارات تُؤخذ خارج مجلس الوزراء وحسب، بل تُؤخذ بديلاً منه».[٣٤٨] على صعيد آخر، يرى نواف سلام أنّه «في حالة لبنان، الخطر يكمن في أنّ نموذج الطائف الذي كان مفترضاً أن يحيِّد القوى النابذة في المجتمع، قد يكون وضع لبنان على منحدر وحيد الاتجاه» جاذباً معه نظاماً يتغذّى من «شهيّات طائفية».[٣٤٩] وأخيراً يلاحظ جورج قرم، أنّ «الجمهورية الثانية»، بعيداً عن إقامة «التفاهم الوطني» واشتغال الديمقراطية، سوف تشبه جمهورية موز حقيقية، وتحت الضغط من قِبَل جار قوي وحام، أي سوريا، وبموافقة كاملة للقوى الاجتماعية الجديدة التي «خرجت منتصرة من الحرب».[٣٥٠]

وفي ما يتعلق بدرجة المسؤولية لمختلف الفرقاء الذين حكموا المشهد اللبناني بعد اتفاق الطائف، يكتب كمال ديب «لم يواجه مشروع الحريري أي معارضة تؤدي إلى تعطيله،(...) وهو مشروع لم يكن بإمكان الحريري أن يأتي بغيره، حتى لو شاء ذلك، لأنه مشروع اتفق مع طموحات وغايات أمراء الحرب والتجار في لبنان، والتقى مع رؤية السعودية وفرنسا والنظام الاقتصادي المعولم في أوائل القرن الحادي والعشرين».[٣٥١]

٣٤٨) ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيسان، بيروت ١٩٩٣، ص ص ١٨٨ - ١٨٩

٣٤٩) Nawaf SALAM, *L'accord de Taêf: un réexamen critique*, Dar Anahar, Beyrouth, 2003

٣٥٠) Georges CORM, *Le Liban contemporain*, op.cit. p. 230

٣٥١) كمال ديب، **أمراء الحرب**... مصدر سبق ذكره ص ٥٣٦

وتجاه هذا الموضوع، فإنّ جورج قرم وهو ينتقد السياسة الاقتصادية لما بعد الطائف، يلاحظ أنّه «يتم التحجّج بتطور الاقتصاد الدولي، وبانحسار دور الدول في كل مكان في العالم، وبموجات الخصخصة الكبرى الخ، ناسين أن يقولوا، إنّ الدولة اللبنانية أصلاً، ورغم الإصلاحات التي ترتّبت على إعادة البناء وفق النموذج الشهابي بين ١٩٥٨ و١٩٦٤، تشكو ليس من المبالغة في التدخّل في الاقتصاد وخصوصاً في المجال الاجتماعي، بل من غيابه. إنّ التذكير بالسياسات الدولية لجهة التقليل من دور الدولة في الاقتصاد قليل التوافق مع واقع حالة لبنان، حيث لم يأخذ القطاع اللبناني أبداً الأهمية التي حظي بها في البلدان الصناعية الغربية أو في بلدان العالم الثالث ذات الاقتصاد الموجّه».[٣٥٢]

٣٥٢) Georges CORM, *Le Liban contemporain*, op.cit. p. 239



## القسم الثاني : إستمرار التفاوت الاجتماعي – الاقتصادي

### ٢، ١ – سياق اجتماعي صعب

إنّ اتفاق الطائف، كما سبق وأشرنا، حمل بُعداً اجتماعياً – اقتصادياً يستهدف التصدّي لمشكلة التفاوت، وتزويد النظام بمقاربة جديدة تسمح له بالحفاظ على الاستقرار، ليس فقط على الصعيد السياسي بل على الصعيد الاجتماعي أيضاً. لقد حاول هذا الاتفاق مصالحة السمة الليبرالية للاقتصاد اللبناني مع مطلب التنمية المتوازنة بين المناطق على الصُعد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. والأمر يتعلق بتطوُّر سياسي مُعتبر يعير انتباهاً خاصاً للبُعد الاجتماعي الاقتصادي وأهمّيته في الحفاظ على المجتمع اللبناني. لكن التجربة الأولى للجمهورية الثانية تشير إلى أنّ التوجُّهات الليبرالية المتطرِّفة لم تأخذ بالاعتبار المطالب التي يقول إتفاق الطائف بها.

إنّ الدراسات التي أنجزها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) العام ١٩٩٨، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تصنّف المناطق اللبنانية وفق «درجة الفقر» فيها، أظهرت أوجهاً مخيفة من التفاوت بين المناطق وخصوصاً في ما يتعلق بالبنية التحتية الرئيسة، ومستوى دخل العائلات، ودرجة تلبية الحاجات الرئيسة.

ولذا فإنّ اللبنانيين اليوم يجدون أنفسهم في سياق اجتماعي صعب يشبه ذلك الذي ساد في ظلّ الجمهورية الأولى. وهذا ما يعكس بصورة واضحة غياب التوجُّه الاجتماعي المتماسك من قِبَل الدولة والذي يسمح بتغذية ظاهرة التهميش التي تتسّع أيضاً في المناطق الطرفية، والتي بإمكانها لاحقاً أن تمهِّد الطريق أمام انفجار اجتماعي محتمل. وفي الواقع يلاحظ كمال حمدان أنّ «العراقيل التي كبحت النمو في مرحلة ما بعد الحرب، لا تعود فقط إلى ضعف التأثير الاقتصادي للإنفاق على إعادة الإعمار، بل انّ هذه العراقيل تعود أكثر إلى عدم تماسك أهداف الاقتصاد الكلّي التي أعلنتها الحكومات المتعاقبة».[٣٥٣] لم تكن هناك أي نظرة شاملة وأي خطة عامة تتعلّق بالقضية الاجتماعية لم تجرِ بلورتها أو تنفيذها. وقد أظهرت الطبقة السياسية، بفعل بنيتها، عجزها أو عدم استعدادها لمقاربة هذه القضية

٣٥٣) Kamal HAMDAN, «Le Social dans la Reconstruction du Liban :éléments de réflexions » spécial juillet -septembre publié partiellement dans *Maghreb Machrek* 2000

بُعدها الشامل، وبما يتجاوز المصالح الضيّقة ذات النمط الطائفي، أو المناطقي أو العائلي أو الزبائني. وفي الواقع فإنّ الفكرة الواسعة الانتشار وسط «الإدارة» السياسية، هي نفسها دوماً، أي أنّ حلّ المشكلات الاجتماعية هو بكل بساطة ووضوح نتاج ثانوي للنمو».[٣٥٤]

### ٢،٢ – تركّز النشاطات الاقتصادية في قلب فالق المركز – الأطراف

من الجلي أنّ تطوُّر الاقتصاد اللبناني تميَّز دائماً بالنمو غير المتساوي، وجعل من بيروت وجبل لبنان قطبين أساسيين. بعض الاقتصاديين اللبنانيين حاول أن يشرح هذه الظاهرة انطلاقاً من الدور التاريخي لبيروت كمحطة تبادل بين أوروبا وسوق الشرق الأوسط[٣٥٥]، بالتالي فإنّ الدور الذي تلعبه بيروت ويلعبه جبل لبنان في السوق الاقليمية والتبادلات مع أوروبا سوف يفرض تمركز البنيات التحتية الأساسية والمنشآت العامة في هذين القطبين، محدداً بذلك تنظيم الاقتصاد اللبناني ومؤثراً على التطوّر والتنمية في غالبية النشاطات الاقتصادية.

في الواقع تمركز في بيروت وجبل لبنان ٨٠٪ من المنشآت العامة و٧٢٪ من المؤسسات التي تدير التجارة، و٨٠٪ من المؤسسات الصناعية، بينما تمركز ٦٠٪ من الفنادق في جبل لبنان.[٣٥٦] وإذا كان الدور الذي أدّته بيروت والتطوُّر المبكر لجبل لبنان كانا في أساس تطوّرهما المعتبر، فإنّ تخلّف المناطق اللبنانية المختلفة، تمَّ النظر إليه كنتاج لنظام لا ينفك يصبّ في هذا الفالق المركز – الأطراف. ومن هنا نشأت الصلة بين الصراع في لبنان والبنى الاقتصادية التي تتميّز بتمركز شديد في المركز من ناحية وبدمغات طائفية من الناحية الأخرى. ونلاحظ أنّه بعد تطبيق الطائف لم نشهد أي توزيع للنشاطات الاقتصادية.

إنّ توزع الأُجراء اللبنانيين في القطاعات الاقتصادية يعكس تمركز النشاطات الاقتصادية والاختلال بين قطاعات الاقتصاد الوطني. إنّه اختلال بنيوي يضخم تطوّر اقتصاد تجاري حيث قطاعات التجارة والخدمات تضم تقريباً ٦٤٪ من السكان النشيطين الذين قدروا العام ١٩٩٧، بـ ١٣٦٢٠٠٠.

---

٣٥٤) Kamal HAMDAN, «Le Social dans la Reconstruction du Liban :éléments de réflexions » spécial juillet -septembre publié partiellement dans *Maghreb Machrek* 2000

٣٥٥) Kamal HAMDAN, «La décentralisation économique » *In L'administration civile au Jabal*, Beyrouth, Dar At-akadoumia, 1990. p. 22

٣٥٦) Najib ISSA, «Les stuctures et le conflit social » In *Liban d'aujourd'hui*, CNRS, Paris, 1994, p. 182



يبدو أنّ صعود هيمنة البورجوازية التجارية والوسيطة التي تنمو مع مركزة النشاطات الاقتصادية في الوسط، يدفع باتجاه الأخذ بأطروحة التبعية: «انّ تخلف الأطراف هو نتاج تطوُّر المركز».[٣٥٧] وتبيّن تجربة الرأسمالية أنّ اللامساواة ضرورية من أجل تطورها، ولكن يجب عدم الموافقة على أنّ مستويات عليا من اللامساواة لا بدَّ منها من أجل ازدهار الاقتصاد. وإذا كان توسع الرأسمالية في الأطراف ينحو باتجاه زيادة التفاوتات، من واقع أنّ مستوى العمل لا يرتفع قياساً بدرجة الإنتاجية،[٣٥٨] فإنّ تطوُّرها يقتضي أيضاً الأخذ بالاعتبار ظروف حياة المواطنين. وهكذا فإنّ الدولة اللبنانية مدعوَّة للتدخّل بوسائل متعدّدة من أجل الحد من التفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية والمساعدة في إعادة تشكيل الطبقة الوسطى. في هذا الاطار، إنّ الطبقة السياسية في الجمهورية الثانية لم تتمكن من بناء مؤسسات قادرة على التحكم بالسوق أو وضع مناهج جديدة لإدارة الشأن الاجتماعي. يجب على الدولة أن تلعب دوراً رئيساً في قضية العدالة الاجتماعية، بما يتناسب مع تهديد التفاوتات للتماسك الاجتماعي وخصوصاً في المجتمعات متعدّدة الطوائف، التي يمكن لظاهرة الإقصاء فيها أن تكتسب بُعداً سياسياً – طائفياً.

---

٣٥٧) سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٦١

٣٥٨) B. FONFILS, B, ETIENNE, *La science politique est-elle une science ?* Flammarion, Paris, 1998, p.56

# خلاصة

إنّه من المؤكد أنّ المرحلة المسمّاة بـ«الشهابية» وعلى وجه الدقّة مرحلة ولاية الرئيس فؤاد شهاب، كانت مرحلة حاسمة في مسار تاريخي للبنان – الدولة. لقد أدرك الرئيس شهاب أنّ لبنان لا يمكن أن يتقدّم ويتطوّر كدولة مستقرّة وسيِّدة إذا لم يتجاوز أسباب فرقته الداخلية التي تمزّقه، أي فقدان العدالة الاجتماعية في بُعدها الجغرافي والشعبي.

وقد نَحَتْ الفلسفة الشهابية بمجملها نحو خلق الظروف الموضوعية والذاتية التي تسمح بولادة المواطن – الفرد. إنّ ولادة الـ«أنا» هي الخطوة الأولى في مسيرة الحداثة الطويلة. إنّها الوسيلة والغاية.

ولذا، حاول الرئيس شهاب تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتحديثها، وفي الوقت نفسه تشجيع القطاع الخاص على التوظيف في مجالات من شأنها دفع النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. وأدرك كذلك أنّ الانقسامات الطائفية تمنع انبثاق هويّة وطنية مشتركة. لقد حاول إضعاف القوى الطائفية، المتطرّفة، ومساندة التيارات والقوى الجديدة المعتدلة، وأدخل وجوهاً أكاديمية وتكنوقراطية في دوائر القرار. وبشكل موازٍ، حرص دوماً على خطاب سياسي معتدل وتوحيدي. إنّ كل ذلك يتطلّب تبدّلاً في الممارسة الإدارية والمؤسساتية. وهذا ما حاول الرئيس تحقيقه من خلال الإصلاح والعقلنة الإداريتين وبناء مؤسسات حديثة وفاعلة.

في تصريحه المؤرخ في ٤ آب ١٩٧٠ يعرض الرئيس شهاب للعراقيل والمصاعب التي قطعت الطريق على تحديث النظام السياسي اللبناني. وها هو نص التصريح:

«أمام الضغوط التي تعرّضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي قبل إتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد أن أتفحّص بروية معطيات الوضع العام وانعكاساتها على

مختلف الميادين، وذلك لأتبيّن الإمكانيات التي يمكن أن تتوافر لي لخدمة بلدي وفقاً لمفهومي الشخصي لهذا الواجب، ولما يتطلبه هذا الوضع من أجل مستقبل البلاد ومستقبل أبنائها.

وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعدّدة، وخصوصاً في رئاسة الدولة.

وانطلاقاً من تطور الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ومن خلال نظرتي الخاصة إلى معنى السلطة والمهمات التي يجب أن تؤديها الدولة، والهالة التي يجب تلازمها.

ونظراً إلى ما يمكن أن يتلاءم وأسلوبي الخاص في العمل، ولما يأمله ويتطلبه اللبنانيون من رجل خَبِر الحكم، يبدو لي الموقف على الوجه الآتي:

إن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتّبعة في العمل السياسي لم تعد، في اعتقادي، تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين. وذلك أن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة وموقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهّل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات. كل ذلك لا يفسح المجال للقيام بعمل جدّي على الصعيد الوطني.

إن الغاية من هذا العمل الجدّي هي الوصول إلى تركيز ديمقراطية برلمانية أصيلة صحيحة ومستقرّة، وإلى إلغاء الاحتكارات ليتوافر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام اقتصادي حرّ سليم يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاءات الديمقراطية الإجتماعية الحق.

إن الاتصالات التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عزّزت اقتناعي بأن البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدّة، لتقبّل تحوّلات لا يمكنني تصوّر اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحرّيات الأساسية التي طالما تمسّكت بها.

وعلى ذلك، واستناداً إلى هذه المعطيات، قرّرت أن لا أكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية. وفي هذا الوقت الذي أعلن فيه قراري هذا، أتوجّه بالشكر إلى السادة النواب والسياسيين والهيئات والمواطنين الذين أولوني ثقتهم، متمنّياً لهم التوفيق في خدمة لبنان».

إذا كانت الجهود التي بذلتها الشهابية لمعالجة نقائص النظام السياسي اللبناني لم تصل إلى نتائجها المرجوّة، فذلك يعود إلى «تعثُّرات» الشهابية؛ وإلى أسباب خارجية، وإلى عيوب داخل بنية النظام السياسي اللبناني.

وفي الواقع، إخفاق الشهابية كان محصلة لأسباب ذاتية من ناحية، وأسباب موضوعية من ناحية أخرى.



إنّ هزيمة العام ١٩٦٧ أدّت إلى إضعاف الناصرية، التي كانت الحليف القوي للشهابية. فالتفاهم مع عبدالناصر وفَّر للشهابية قاعدة استقرار اجتماعي وسياسي؛ إذ انّ المعارضة والقوى الناصرية التي أطاحت عهد الرئيس شمعون تأطّرت داخل الشهابية واندمجت بها. وبالتوازي مع إضعاف عبدالناصر، شهد الشرق الأوسط صعود قوّة المقاومة الفلسطينية. وهكذا مع بروز هذين العاملين بدأت عوارض الخلخلة تظهر في التوازن السياسي في لبنان. لقد شعر المسيحيون بالتهديد من خلال صعود المقاومة الفلسطينية، وشعروا بأنّ لبنان سوف يدفع ثمن حرب خسرها العرب وهم لم يشاركوا بها. وبناءً على التغيُّرات التي طرأت على الرأي العام المسيحي، تحالف بيار الجميّل مع المعارضين الشرسين للشهابية، ريمون إدّه وكميل شمعون وشكّلوا معاً التحالف الثلاثي.

وأمّا كمال جنبلاط الذي استفاد كثيراً من حقبة الشهابية، فقد تحوَّل من حليف قوي للشهابيين إلى حليف للمقاومة الفلسطينية. أسّر الرئيس شهاب في تموز ١٩٧٠: «إن الذين كانوا معي في الماضي تغيّروا كثيراً، وأصبحوا في موقع آخر.»[٣٥٩]

وهكذا خسرت الشهابية حليفين قويين أمّنا لها توازناً طائفياً وسياسياً واجتماعياً على مدى عشر سنوات. وبات البناء الشهابي سريع العطب بمواجهة التحوُّلات الاقليمية المرتقبة، خصوصاً وأنّ المشاعر الطائفية كانت تحتدم أكثر فأكثر.

والمكتب الثاني الذي كانت وحدته وقوّته مضمونتين من خلال فؤاد شهاب من جهة والتوازن السياسي من جهة أخرى، خسر الحماية والغطاء الطائفي والسياسي بعد انضمام بيار الجميّل إلى الحلف الثلاثي وكمال جنبلاط إلى المقاومة الفلسطينية. لم يكن ضباط المكتب الثاني يحتمون بـ«عضلاتهم» بل بالجيش والسياسيين الشهابيين مثل: صبري حمادة ورشيد كرامي ورينه معوّض وكمال جنبلاط وبيار الجميّل الذين كانوا يؤمّنون لهم غطاءهم السياسي. هذا الغطاء تمَّ سحبه، وبات هؤلاء الضباط وجهاً لوجه أمام أنفسهم وأمام مبالغاتهم وانحرافاتهم السلطوية.

ومارس الاتحاد السوفياتي ضغوطات على كمال جنبلاط من أجل منع المرشح الشهابي من أن يفوز بالانتخابات الرئاسية، معتبراً انّ انتخاب الياس سركيس سوف يكون عنصر

٣٥٩) «كانت تلك إشارة مبطنة الى الزعيمين اللذين عوّل عليهما عهده، بيار الجميل وكمال جنبلاط.» نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار، مؤسسة فؤاد شهاب بيروت ٢٠٠٨ ص ٥٥٣

دعم للمكتب الثاني وللجيش، وسوف يكونون لاحقاً قادرين على السيطرة على الثورة الفلسطينية وأحزاب اليسار اللبناني»، «خميرة الثورة العربية». وهكذا بعد سنتين من ولاية فرنجية، بات الشهابيون أقلّية في الجيش والإدارة العامة، وأتت انتخابات العام ١٩٧٢ لتشهد انخفاض عدد النوّاب الشهابيين.

إنّ هذه التحوُّلات في الوضع الاقليمي وفي تحالفات القوى السياسية اللبنانية والتي بدَّلت فضاء وظروف استمرار الشهابية، يجب أن تُضاف إليها محدوديات الشهابية ذاتها:

- تخلى الرئيس شهاب عن السفينة في عرض البحر، عندما رفض أن يُكمل بنفسه ما كان قد بدأه. وهو، في النهاية، كان رجل ضبط الخلافات، والقادر على حلّ الأزمات السياسية وجعل السياسيين يتعاونون معه وفي ما بينهم، إنّه لم يكن ثورياً حازماً وعازماً على مواجهة المخاطر الضرورية. ذهب بصمت، هو الذي قال: «لا أريد تبرير شيء. وحده التاريخ يبرّر. لن يقتنع الناس ولا سيّما منهم المسيحيون. لم يقتنعوا بالكثير الذي قمت به.»[٣٦٠]
- إعتقدَت الشهابية أنّ التنمية المتوازنة والنمو الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة الوطنية والعدالة الاجتماعية، سوف تكون كافية للمباشرة بالتحديث السياسي وبلورة وعي وطني. لكن هذا الانقلاب الديمقراطي لا يمكن أن ينجز إلا من خلال قانون انتخابي جديد يكسر احتكار تسلط الأثرياء اللبنانيين الذي أظهر عداءه لإجراءات التحديث الحقيقية.
- لم يتخذ أي إجراء لإدخال القوى الاجتماعية الجديدة ودمجها في النظام السياسي من أجل توليد التنمية السياسية ودعمها. لقد ظهر أنّ توليد التغيير أسهل من تمثُّله والمحافظة عليه.
- بين القول والممارسة كانت هناك مسافة واسعة ومحسوسة، وقليل ممّا كان يمكن إنجازه قد أُنجز فعلاً.
- عندما خسر ضباط المكتب الثاني تغطية السياسيين وجدوا أنهم وجهاً لوجه أمام أنفسهم وأخطائهم.

٣٦٠) نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار-مؤسسة فؤاد شهاب، ٢٠١١ ص ٢٧



- لم يستطع الشهابيون أو لم يريدوا إقامة حزب سياسي جيد البناء، ولذا فإنّ الشهابية تعثّرت لأنّها لم تحظ بحركة سياسية متماسكة ولا بإصلاح دستوري يمكنها من تجاوز الميثاق الوطني.
- إنّ معظم السياسيين اللبنانيين والزعماء الشهابيين، باستثناء الرئيس شهاب ما فهموا، ولا عرفوا كيف يحققون البرنامج الشهابي؛ الشهابيون لم يكونوا شهابيين حتى النهاية! لن يجد الرئيس إلى جانبه طبقة سياسية تسانده، من داخل مجلس النواب من أجل إصلاح سياسي ودستوري وتمضي به للنهاية دوت الإلتفات إلى مصالحها السياسية والإنتخابية والأنبية.
- لم يكن الوقت كافياً لإدخال تغييرات حقيقية على النظام السياسي اللبناني وإنضاج المشروع الشهابي.
- لم يكن الجهاز الإداري قادراً على تحمُّل مسؤولية المهمّات الجديدة الملقاة على عاتقه.
- خسر الشهابيون موقع السيطرة الذي تمثّله رئاسة الجمهورية والذي كان حيوياً لبقاء الشهابية.

بالإضافة إلى هذه التصدّعات في ممارسات الشهابية، تأتي قصورات النظام السياسي اللبناني الذي يمأسس الانقسامات؛ ويشجّع الزبائنية ويتغذّى منها؛ إنّه نظامٌ مصاب بأزمة المرجعية؛ تقوده طغمة من الأثرياء، وهو في حالة جمود تنذر بكسره، في كل محاولة لتطويره. بالإضافة لهذه القصورات، كان على الإصلاحات التي أُدخلت في اتفاق الطائف، أن تواجه انفجار مركزية السلطة والمرجعية المصدرين المحرِّكين لكل مشروع تحديثي.

من الضروري إيضاح أنّ كل مشروع تحديثي سياسي في لبنان سوف يصطدم في النهاية بالسؤال الجوهري الذي طرحه جورج نقاش في بداية التجربة الشهابية وهو سؤال يتّصف براغماتية استلابية: «مع اللبنانيين كما هم، مع السياسيين استحقوا ما استحقوا، معهم ومن خلالهم يجب بناء دولة لبنانية...» مع «وعي مرير لضرورة السعي إلى الغاية المنشودة عبر الرجال الذين كانوا هم أنفسهم من قوّض السلطة وأورث إنحطاط الحكم».

وبالفعل، إنّ التحديث في لبنان سجين أزمة بلا آفاق. إنّ قرارات التحديث المرتجى هي في أيدي أولئك الذين لا مصلحة لهم في أن يدخل لبنان في الحداثة. هذه الحداثة مرادف للانتحار السياسي بالنسبة إلى طغمة الأثرياء الحاكمة التي تحتكر السلطة وبالتالي التحديث. وأما بالنسبة إلى المجتمع المدني فهو مشتّت وضعيف مكوّناته منشغلة برهانات مختلفة تشرح غياب الرؤية.

لا وسيلة للتخلص من هذه الأزمة، سوى التربية الديمقراطية والوعي الشعبي وخلق رأي عام لبناني يفرض الحداثة بالقوّة. ومع التدخّلات الخارجية في دوائر القرار السياسي، ضاعت المصلحة الوطنية وضاع هدف لبنان ببناء دولة حديثة أو كاد يضيع.



# قائمة المراجع

## أولاً: مصادر عامة

### ١ – مصادر عربية


- عائشة عبدالرحمن، **الشخصية الإسلامية**، منشورات الجامعة العربية بيروت، ١٩٧١.
- جوزف بيطار، **الجيش المحترف والخدمة العسكرية في لبنان**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٣.
- نقولا ناصيف، ريمون إده، **جمهورية الضمير**، دار النهار، بيروت ٢٠٠٢.


### ٢ – مصادر أجنبية


- ABOU Selim, *Le Bilinguisme arabe français au Liban.* Essai d'anthropologie culturelle, Paris, 1962.
- BADIE Bertrand, *l'État importé: l'occidentalisation de l'ordre politique*, col. L'espace du politique, Fayard, Paris, 1992.
- BOUTROS Fouad, *Ecrits politiques*, Editions Dar-Nahar, Beyrouth, 1997.
- CHEVALLEIR Jacques, *Eléments d'analyse politique*, PUF, Paris, 1985.
- CORM Charles, *La Montagne inspirée*, Ed. De la revue Phénicienne, Beyrouth, 1964.
- CORM Georges, *La Méditerranée, espace de conflit, espace de rêve*, L'Harmattan, Collection comprendre le Moyen-Orient, Paris, 2001.
- DAILLIER Patric, PELLET Alain, *Droit International public*, L.G.D.J, éditions Delta, 5ème édition, 1994.
- De TINGUY Edward, *Les Etats-Unis et le Liban (1957-1961)*: Réflexion sur une diplomatie américaine dans le monde arabe, Mémoire de Mastère de recherche en Histoire des Relations Internationales, présenté à Sciences Politiques Paris en juillet 2005, s.d.

- DE GAULLE Charles, *Mémoires de guerre*, en 3 volumes. Ed. Plon, Paris.
- DUCRUET Jean, *Les capitaux européens au Proche-Orient*, coll. Etudes économiques internationales, Ed. PUF, Paris, 1964.
- DUROSELLE Jean-Baptiste, *Tout empire périra*, théorie des relations internationales, Publications de la Sorbonne, Paris, 1981.
- EASTON David, *Analyse du système politique*, trad. Albert Colin, Paris, 1974.
- FANON Frantz, *Les damnés de la terre*, Maspero, 1971.
- FINKILELKRAUT Alain, *La défaite de la pensée*, coll. Folio essais, Gallimard, Paris, 1987.
- FONFILS B, ETIENNE B, *La science politique est-elle une science?* Flammarion, Paris, 1998.
- GROZIER Michel, FRIEDBERG Erhard, *L'acteur et le système*, Seuil, Paris 1977.
- HERMET Guy, *A la frontière de la démocratie*, P.U.F, Paris, 1983.
- ISSAWI Charles, *«Fondements sociaux et économiques de la démocratie»*, Les années Cénacle, Dar An-nahar, 1997.
- JOHNSON M., *Class and client in Beirut: the Sunni-Muslim Community and The Lebanese State*, 1940-1985, Ithaca Press, London, 1986.
- KIWAN Fadia (dir), *Le Liban contemporain*, CERMOC, éditions CNRS, Paris, 1994.
- L.GENDZIER Irene, *Notes from the Minefield,* United States intervention in Lebanon and Middle East 1945-1958, New York, 1997.
- LEBRET Louis, *Pour une civilisation solidaire*, Editions Ouvrières, Paris, 1963.
- Dynamique concrète du développement, Editions Ouvrières, Paris, 1961.
- MIOCHE Philippe, *Le Plan Monnet*, genèse et élaboration 1941 – 1947, Publications de la Sorbonne, 1987.
- MOUWANNES Joseph, *Les Eléments structuraux de la personnalité Libanaise: essai anthropologique*, Kaslik, 1973.
- NACCACHE Georges, *Un rêve Libanais 1943-1972* un recueil des principaux articles de Georges Naccache, éditions FMA 1983.
- PERROUX François, *L'Economie du XXIème siècle*, PUF, 3ème édition, 1969.
- RAWLS John, *Theory of justice*, Oxford University Press, Oxford Melbourne, 1980.
- REDISSI Hamadi, *L'exception islamique*, Seuil, Paris, 2004.
- SCHMITT Carl, *La notion de Politique Trad.* M. L.Sreihauser. Préface de J. Freund, Calmann-Lévy, Paris, 1972.
- TUENI Ghassan, *Dialogues et Péchés d'Empire*, Esprit, Paris, 2003.
- WEBER Max, *Le savant et le politique*, Plon, Paris, 1959.



## ثانيا: حول الشرق الأوسط

- BRAUDE.B et LEWIS B., *Christians and Jews in the Ottoman Empire.* The Functiionning of a Plural Society, 2 vol., New York, 1982.
- CHAGNOLLAUD Jean-Claude, SOUIAH Sid-Ahmed, *Les frontières au Moyen-Orient*, l'Harmattan, Coll. Comprendre le Moyen-Orient, 2004.
- CORM Georges, *L'Europe el l'Orient: de la balkanisation à la Libanisation*, histoire d'une modernité inaccomplie, La Découverte, Paris, 2002.
- DAVISON R., *Reform in the Ottoman Empire*, 1956-1876, Princeton, 1963.
- LAURENS Henri, *L'Orient arabe, l'Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, Armand Colin coll. U.2nde édition, Paris, 2002.
- L'HUILLIER, Fernand, *Le Moyen-Orient contemporain (1945-1958)*, Marabout Université, Sirey, Paris, 1959
- Fondements historiques des problèmes du Moyen-Orient, Sirey, Paris, 1958.
- RONDOT Pierre, *Destin du Moyen-Orient,* Ed. Du Centurion, Collection «Le Poids du Jour», Paris, 1959.
- TUENI Ghassan en collaboration avec Jean LACOUTURE et Gerardo D.KHOURY, *Un siècle pour rien*, le Moyen-Orient arabe de l'Empire Ottoman à l'Empire Américain, Ed. Dar An-Nahar, Beyrouth, 2003.
- WILLEMART H. et p., *Dossier du Moyen-Orient arabe*, Marabout Université, Verviers, 1969.

## ثالثاً: حول تاريخ لبنان

### ١ ـ مصادر بالعربية

- حكمت الحداد، **لبنان الكبير**، دار مارون عبود، بيروت ١٩٨٧.
- مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦** دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤.
- جوزف مغيزل، **لبنان والقضية العربية**، بيروت ١٩٥٩.

### ٢ – المصادر الأجنبية

- AGWANI, M.S, *The lebanese crisis 1958*, a documentary study, Asia Publishing House, London, 1965.

- AMMOUN Denise, *Histoire du Liban contemporain*, 1943 – 1990, Fayard, 2004.
- CHEHAB Maurice, *Rôle du Liban dans l'industrie de la soie*, Publication de l'université Libanaise, section des études historiques, n0 13, Beyrouth, 1965.
- CHEVALLIER Dominique, *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paul Geuthner, Paris, 1971.
- CORM Georges, *Le Liban contemporain*, histoire et société, La Découverte, Paris, 2003.
- *Géopolitique du conflit Libanais*, Editions la Découverte, Paris, 1987.
- DAHDAH Negib, *Evolution historique du Liban*, Mexico, Ed. Oasis 1964.
- GOURAUD Philippe, *Le général Henri Gouraud au Liban et en Syrie 1919 – 1923*, l'Harmattan, coll. Comprendre le Moyen-Orient, Paris, 1993.
- HOURANI Albert, *Ideologies of the Mountain and the City*, in Roger OWEN (dir), Essays on the Crisis in Lebanon, Ithace Press, Londres, 1976.
- ISMAIL Ade, *History of a people*, Beyrouth, 1972.
- ISMAEL Adel, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban*, Beyrouth, 1980, t.XXV
- LAMMENS Henri, *La Syrie*, précis historique, Presse Catholique de Beyrouth, 1921.
- LYAUTEY Pierre, *Liban moderne*, Julliard, Paris, 1964.
- MOHAMMAD Jamil Beyhum, *Le Liban entre les partisans de l'Est et de l'Ouest*, Beyrouth, s.d.
- MURPHY Robert, *Un diplomate parmi les guerriers*, Robert, Laffont, Paris, 1965.
- NANTET Jacques, *Histoire du Liban*, Préface de François Mauriac, Ed. De Minuit, 1963.
- PHARES Joseph, *Une société banlieusarde dans l'agglomération beyrouthine*, Publications de l'Institut des Sciences Sociales, Université Libanaise, Beyrouth, 1977.
- SALIBI Kamal, *Une maison aux nombreuses demeures*, l'identité Libanaise dans le creuset de L'histoire, NAUFAL, Paris, 1989.
- ZIADA Pierre, *Histoire diplomatique de l'indépendance du Liban*, Beyrouth, 1969, document n°42.



## رابعاً: حول النظام السياسي اللبناني

### ١ – مصادر بالعربية

- وضاح شرارة، **السلم المدني البارد**، طبعة أولى، منشورات معهد الإنماء العربي ١٩٨٠.
- كمال ديب، **أسياد الحرب وتجار الهيكل**، رجال السلطة والمال في لبنان، مقدمة جورج قرم، دار النهار، بيروت ٢٠٠٧
- ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، دار الجديد، بيروت ١٩٩٣.
- ادمون رباط، **التكوين التاريخي السياسي والدستوري للبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات القانونية والسياسية والادارية، بيروت ١٩٧٣.
- كمال الحاج، **الطائفية البنّاءة أو فلسفة الميثاق الوطني**، مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت ١٩٦١.
- باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٧.

### ٢ – مصادر بالأجنبية

- ABOUJAOUDE Joseph, *Les partis politiques*, Bibliothèque de l' Université Saint-Esprit, Kaslik, 1985.
- AZAR Antoine, *Les Institutions politiques Libanaises*, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1969.
- CHIHA Michel, *Politique intérieure*, Publication de la fondation Chiha, Ed. Du Trident, Beyrouth, 1964.
- DELVELVE Pierre, *L'Administration Libanaise*, Editions Berger-Levraut, (IVe), 1971.
- DEKMEJIAN R. Hrair, *Patterns of political leadership*, Lebanon, Israel, Egypt, State University of New York Press, Ablany, New York, 1975.
- DUBAR Claude, NASR Salim, *Les classes sociales au Liban*, FNSP, Paris, 1976.
- E.CROWN Ralph, *The Lebanese Constitution*, Beyrouth, 1960.
- FRANGIE Hamid, *Considérations sur L'Etat*, les années Cénacle, Dar an-nahar, 1997.
- HUDSON Michael, *The Precarious Republic*, Random House, New York 1968.
- INGELS C., *L'Administration Libanaise au sortir du conflit civil: permanence de l'enjeu politique partisan et impératives fonctionnelles de la reconstruction à portée nationale*, Thèse de Science politique, Aix- Marseille III 1998 – 1999.
- JODEH B, *Lebanon dynamics of conflit*, Zed Books, 1985.

- MESSARA Antoine, *Le modèle politique Libanais et sa survie*, essai sur la classification et L'aménagement d'un système consociatif, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1983.
- PICARD Elizabeth, *Liban*, Etat de discorde des fondations aux guerres fratricides, Paris, Flammarion, 1988.
- RIZK Charles, *Le régime politique Libanais*, préface de Maurice Duverger, L.G.D.J, Paris, 1966.
- RONDOT Pierre, *Les communautés dans L'Etat Libanais*, les cahiers de l'association France nouveau Liban n0 4, Ed. Du pylon, FABAG- 1er trimestre 1979.
- *Les institutions politiques du Liban*, publications de L'institut d'Etudes de l'Orient Contemporain, Paris, 1947.
- TABBARA Bahige, *Les forces actuelles au Liban*, Université de Grenoble, 1954.


## خامساً: حول الشهابية

### ١ – مصادر بالعربية


- فاضل عقل، **فلسفة الشهابية**، منشورات دار عقل، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٤.
- واكيم بولحدو، **فؤاد شهاب الرئيس والقائد**، دار عون، حريصا ١٩٩٦.
- **فؤاد شهاب، خطابات**، منشورات وزارة الاعلام اللبنانية، بيروت (بدون تاريخ)
- باسم الجسر: **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٨.
- **فؤاد شهاب**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت ٢٠٠٠
- **نحو لبنان جديد**، منشورات المكتب التجاري، بيروت ١٩٥٩.
- روجيه جهشان: **حسين العويني، نصف قرن من تاريخ لبنان والشرق الأوسط ١٩٢٠ – ١٩٧٠**، بيروت ١٩٨٠.
- توفيق كفوري: **الشهابية وسياسة الموقف**، بيروت ١٩٨٠.
- نقولا ناصيف: **المكتب الثاني حاكم في الظل**، مختارات، الطبعة الثالثة، بيروت ٢٠٠٦.
- **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار- مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت ٢٠٠٨
- ندى فياض، **الدولة المدنية، تجربة فؤاد شهاب في لبنان**، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١




### ٢ – مصادر بالأجنبية


- Alam, Weygan, *"Politique et pouvoir de décision au Liban à l'époque du général Chéhab, 1958-1964"* Thèse de doctorat de 3éme cycle, Université de Paris, Sorbonne, 1980.
- FEVRET Jean-Marc, *L'influence française sur la politique économique Libanaise au temps du Chehabisme (1958 – 1964)*, MASTER 2 de Sciences Politiques, Université de Marne La Vallée 2005 – 2006
- KABBARA Nawaf, *Shebabism in Lebanon 1958 – 1970*: The Failure of an Hegemonic Project. These de doctorat en sciences politiques, University of Essex, England, 1988.
- LEBRET Louis-Joseph, *«Le Liban au tournant»*, Les années Cénacle, Dar An-nahar, 1997.
- MISSION IRFED, *Besoins et possibilités de développement du Liban*, 2 vol, Beyrouth Ministère du Plan, 1960-1961; Propositions d'actions générales pour l'élaboration du plan 1964 – 1968, 9 vol, Beyrouth, Ministère du plan, 1962; Le Liban face à son développement, Beyrouth, imprimerie catholique, 1963- Besoins et possibilités du développement du Liban, Etude Préliminaire, 2 vol, Beyrouth, Ministère de Plan, 1960-1961.
- NACCACHE Georges, *«Un nouveau style: Le Chéhabisme»*, Les années Cénacle, Dar An-nahar, 1997.
- RONDOT Pierre, *«Quelques réflexions sur l'expérience politique du ‹Chéhabisme› au Liban»*, In L'Orient, N0 16, 1960.
- SALAM Nawaf, *L'insurrection de 1958 au Liban*, Thèse de Doctorat en Histoire, 3éme cycle, Université de Paris, 1979, s.d.
- SALIBI Kamal, *Lebanon under Fouad Chehab. 1958-1964*, in «Middle Eastern Studies 2, 1966.
- STEPHANE Malsagne, *Le Chéhabisme sous la présidence de Fouad Chéhab*, Mémoire de maîtrise en Histoire, Paris IV-Sorbonne, 1992.
- Fouad Chéhab 1902-1973, *Une figure oubliée de l'histoire Libanaise*, Karthala-Ifpo, 2011


## سادساً: بشأن الحداثة والتحديث

### ١ – مصادر بالأجنبية


- BENJAMIN Walter, *«Thèses sur la philosophie de l'Histoire»*, In Œuvres 2. Poésies et Révolution, Trad. Maurice de Gandillac, Denoël, Paris, 1971.

- BLACK C.E., *The dynamics of modernization*, Harper and Row, New York, 1966.
- DIAMANT Alfred, «*The nature of political development*», in Political Development and Social changes, Ed, Jason, L. Finkle and Richard W. Gable, New York, John Wiily and Sons, 1966.
- EISENSTADS S.N., *Political modernization*, Ed. Cloud Ewelch, Jr Belmort, Wadsworth, California, 1967.
- ELSTER, John, «*Consequences of constitutional choice; reflections on Tocqueville*», Ion Jon Elster, Rune Slagstad, Constitutionalism and democracy, Cambridge University Press, Cambridge, 1088.
- HABERMAS Jürgen, *Le Discours philosophique de la modernité*, trad. Christian Bouchinhomme et Rainer Rochlitz, Gallimard, Paris, 1988.
- HALPERN Masferd, *The Rates and Costs of Political Development*, Annales, Mars, 1965.
- JACOBX norman, *The sociology of Development: Iran as an Asian case study*, Frederick and Paraeger, New York, 1966.
- LINZ Juan, - «*Innovative leadership in the transition to democracy and a new democracy: the case of Spein*», In Gabriel Scheffer, Innovative leaders and international Politics, University of New York Press, New York, 1993.
- *Crises, breakdown and reequilibration*, Johns Hopkins University, Baltimore, London, 1978.
- ROSTOW Dankwark, *A world of Nations: Problems of Political modernization*, The Brookings Institutions, Washington, 1976.
- SALEM Elie, *Modernization without Revolution: Lebanon's Experience*, Indiana University Press, 1973.
- TOURAINE Alain, «*Modernité et spécificités culturelles* » Revue International de Science sociales, no 118, nov. 1988.
- WABER Max, - *L'Ethique protestante et L'Esprit du capitalisme*, Trad. J.Chavy, Paris, 1964.


## سابعاً: في الاقتصاد

### ١ – مصادر بالعربية


- سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، منشورات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.
- جورج قرم، **الاقتصاد في محاضرات الندوة**، سنوات الندوة، دار النهار ١٩٩٧.





- كمال حمدان، **اللامركزية الاقتصادية في الادارة المدنية في الجبل**، بيروت، الدار التقدمية ١٩٩٠.
- توفيق كسبار، **الاقتصاد السياسي للبنان ١٩٤٩ – ٢٠٠٢**، دار النهار، بيروت ٢٠٠٥.


### ٢ – مصادر بالأجنبية


- CERMOC, (ouvrage collectif, dir. André Bourgey), *Etat et perspectives de l'industrie au Liban*, Publication de CERMOC, Beyrouth, 1978.
- CORM Georges, «*Réflexions sur la politique économique Libanaise* » In Action, Février 1996.
- DAGHER Albert, *L'Etat et l'Economie au Liban*, Les Cahiers du CERMOC, No 121995,
- EL-AZHARI Naaman, *L'évolution du système économique libanais*, LGDJ, Beyrouth, 1970.
- *Encyclopédie de L'Economie de la Gestion* dir. A. Silem, Hachette, 2000.
- GEMAYEL Maurice, *Pionnier de la planification au Liban*, Raidey printing press, 2001.
- «*le Social dans la Reconstruction du Liban; éléments, de réflexion*» spécial juillet – septembre publié partiellement dans Maghreb Machrek 2000.
- ISSA Najib, «*Les structures et le conflit social*» In Liban d'aujourd'hui, CNRS, Paris, 1994.
- PNUD, *La carte des conditions de vie des ménages*, étude réalisée en coopération avec le ministère des Affaires sociales, 1998.
- SAYIGH, Y. «*Lebanon*» *In The Economics of the Arab World: Developpement since 1945*, Croom Helm, London, 1978.
- TURQUIEH A. «*Développement économique et planification au Liban: 1970*» In Maghreb – Machrek, Mai-Juin, 1973.


### مجلات


International Political Science Review - La Pensée - L'Orient - Middlle Eastern Studies - Revue Francaise de Sciences Politiques


### صحف


الأنوار، النهار، السفير، الصياد، بيروت المساء، الفيغارو، الأوريان، الأوريان لوجور.

# مؤسسة فؤاد شهاب

## التأسيس

أواخر عام ١٩٩٧، تداعى بعض أصدقاء الرئيس فؤاد شهاب لإنشاء مؤسسة تحمل اسمه. وبعد إجتماعات في منزل الشيخ ميشال الخوري، وضع نظامها الأساسي والداخلي وحازت ترخيصاً من وزارة الداخلية بموجب علم وخبر رقمه ١٧/ أد تاريخ ٥/ ٢/ ١٩٩٨ وهدفها الأساسي القيام بنشاطات فكرية واجتماعية لإحياء القيَم التي آمن الرئيس شهاب بها وعمل لها.

الأعضاء المؤسسون هم (وفق الترتيب الأبجدي): حليم أبو عز الدين ، فؤاد بطرس، نجيب بولس، يوسف تقلا، باسم الجسر، أحمد الحاج، عادل حميّة، عصام حيدر، ميشال الخوري، أسعد رزق، شارل رزق، سليمان الزين، جورج فرام، شفيق محرّم ورضا وحيد.

في شباط ١٩٩٨، وفي إجتماعها الأول، أُنتخبت هيئة إدارية مؤقتة لسنة واحدة، ضمّت الوزير الأسبق فؤاد بطرس رئيساً، اللواء أحمد الحاج نائباً للرئيس، الدكتور باسم الجسر أميناً للسر والوزير عادل حميه أميناً مالياً. وبعد سنة، أنتخب اللواء أحمد الحاج رئيساً لهيئة إدارية جديدة وظلّ في هذا المنصب مدة ١٢ سنة، لغاية اذار ٢٠١١.

أعضاء الهيئة الإدارية الحالية (٢٠١١-٢٠١٤) هم: الدكتور شفيق محرّم (رئيس)، الأستاذ نجيب بولس (نائب للرئيس)، المحامي فارس معكرون (أمين سر)، العميد جان ناصيف (أمين صندوق)، الدكتور حسن عواضه (ممثل لدى الحكومة)، الوزراء السابقون يوسف تقلا، عادل حميّة، سامي منقاره، المحامي هيام ملّاط، المحامي توفيق كفوري، الصحافي ميشال معيكي، والسيد كامل العبدالله.

## النشاطات

من أبرز النشاطات التي قامت بها المؤسسة منذ نشأتها:

- إصدار أربعة كتب، «فؤاد شهاب» لباسم الجسر (١٩٩٨)، «فؤاد شهاب - باني دولة الإستقلال - شهادات» (٢٠٠٥) و«جمهورية فؤاد شهاب» لنقولا ناصيف (نشرته دار النهار ومؤسسة فؤاد شهاب، ٢٠٠٨)، والكتاب الحالي «الشهابية، حدود التحديث السياسي في لبنان» لمروان حرب. (٢٠١٢)
- إقامة تمثال تذكاري للرئيس شهاب في جونيه بالمشاركة مع بلدية جونيه (تشرين الثاني ١٩٩٩).
- الحصول على قرار من مجلس الوزراء سنة ٢٠٠٨ لتسمية الرئيس شهاب من رجال الإستقلال.
- وضع اكاليل زهر على ضريح الرئيس شهاب في غزير في عيد الإستقلال من كل سنة
- تجديد النصب التذكاري للرئيس شهاب امام مدفنه في غزير في ذكرى وفاته
- إقامة دورة «كأس فؤاد شهاب» السنوية بالفروسية.
- رعاية اطروحات جامعية عن الرئيس شهاب وإنجازاته وفكره لطلاب جامعيين: ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣
- المشاركة في ندوات تلفزيونية ومحاضرات ونشر مقالات عن مواضيع تتعلق بالرئيس شهاب وإنجازات ونهج حكمه.
- إطلاق موقع إلكتروني تخليداً للرئيس شهاب: www.fouadchehab.com

سنة ٢٠٠٦، كرّمت مؤسسة الجيش اللبناني مؤسسها اللواء فؤاد شهاب فأقامت معرضاً عن مراحل حياته وأطلقت اسمه على كلية القيادة والأركان .



## الأعضاء

**أسماء الأعضاء في المؤسسة لغاية تشرين الثاني٢٠١١:**

جهاد إبراهيم، فؤاد بطرس (الرئيس الفخري)، عصام بكداش، نجيب بولس، الآن بيفاني، سامي بيضون، يوسف تقلا، باسم الجسر، أحمد الحاج، مروان حرب، عادل حميّه، عصام حيدر، ربيع يعقوب خليفة، ميشال الخوري، وليد ميشال الرحباني، أسعد رزق، شارل رزق، سليمان الزين، كريم انطون سعَيد، طوني السمرا، رفيق شاهين، هشام الشعّار، عزّت صافي، كامل ممدوح العبدالله، نبيل عبود، محمود عثمان، حسن عواضه، حبيب محمد الغزيري، انطوان غصين، نعمة جورج فرام، محمد فوّاز، نواف كبّاره، توفيق كفوري، غبريال لحود ، شفيق محرّم، سمير شفيق محرّم، هيام ملّاط، جورج هيام ملّاط، فارس هيكل معكرون، ميشال معيكي، سامي منقاره، ميشال ناصيف، جان ناصيف، هادي جان ناصيف، ريمون نجّار، خالد فؤاد نجّار، رضا وحيد، نبيل مانويل يونس.

**أعضاء متوَفون:** رفيق شاهين، حليم أبو عز الدين، جورج فرام، سمير قصير، اسعد مقدّم، كلوفيس رزق.




حدود التحديث السياسي في لبنان

تعتبر الشهابية في لبنان أهم وأكبر محاولة لبناء دولة حديثة، دولة مركزية تقوم على احترام القوانين وتتمّتع بمؤسسات دستورية قوية، ونظام ديمقراطي فعّال. فجوهر التجربة الشهابية ورهانها يتمثّلان في تنظيم جهاز الدولة بهدف خلق تنمية اقتصادية ترتكز على الإنماء المتوازن بين المناطق، ينتج عنها عدالة اجتماعية ووعي وطني. هذه التجربة الفريدة كادت أن تنجح؛ غير أنها واجهت عدة عقبات أدت الى اخفاقها. لكنها تبقى المحاولة الأكثر واقعية والأكثر التزاماً، لأن بناء دولة مركزية قوية تمارس سلطة تراتبية منظّمة يشكّل مرحلة أساسية وضرورية في بناء دولة قادرة على خلق الحداثة.

مروان حرب، من مواليد تنورين التحتا ١٩٨٣، نال ماجيستير في العلوم السياسية من جامعة القديس يوسف، واجازة في الآداب الفرنسية من الجامعة اللبنانية. حائز جائزة سمير قصير لحرية الصحافة عن فئة «الباحثين الشباب» عام ٢٠٠٨

